مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية

مجلة تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية.
جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة

مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات

ISSN : 2507-7511

العدد: 03 - ديسمبر 2017.

رقم الإيداع القانوني: ديسمبر 2017.

مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

laboratoire des Politiques du développements et des études prospectives

Revue Publiée par le laboratoire des Politiques du développements et des études prospectives
Université d'akli Mohand Oulhadj - Bouira

Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études

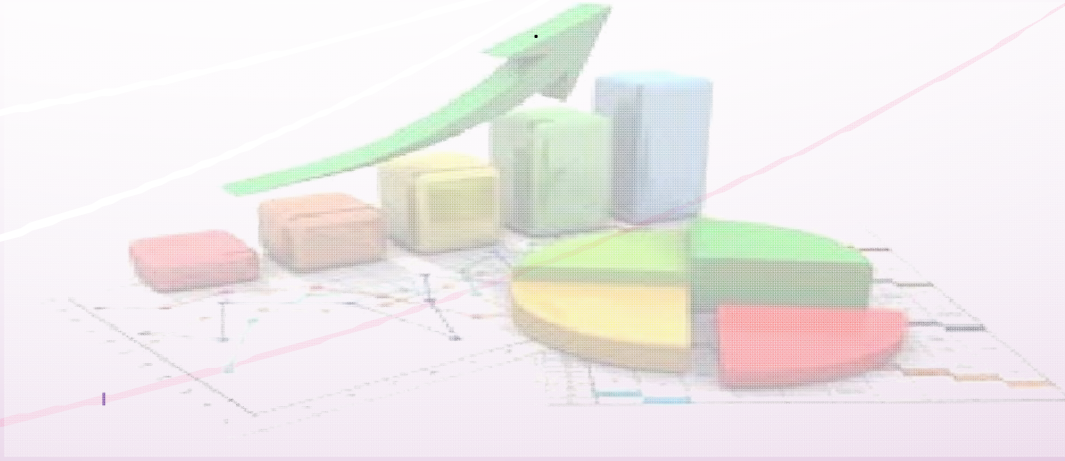

ISSN : 2507-7511

N° : 03 – décembre 2017.

Dépôt Légal : décembre 2017.

مجلة التنمية والاستشراف
للبحوث والدراسات

. مجلة علمية دولية محكمة في العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

مجلة
تصدر عن مخبر
السياسات التنموية والدراسات
الإستشرافية.

الرئيس الشرفي

أ.د.زيرق موسى.

المشرف العام

د.فرج شعبان.

مسؤول النشر

د.يحياوي سمير.

رئيس التحرير

د.سفير محمد.

اعضاء هيئة التحرير

اد.جميل احمد.

د.علي زيان محند اوعمر.

د.فرج شعبان.

د.علام عثمان.

د.وعيل ميلود.

امانة التحرير

د.مداحي محمد.

أ.هاني محمد.

جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة. **العدد: 03 – ديسمبر 2017.**

الإتصال والإستعلام

البريد الإلكتروني: revue.devpro@yahoo.com .

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

الرئيس الشرفي

أ.د.زيرق موسى.

المشرف العام

د.فرج شعبان.

مسؤول النشر

د.يحياوي سمير.

رئيس التحرير

د.سفير محمد.

اعضاء هيئة التحرير

ا.د.جميل احمد.

د.علي زيان محند اوعمر.

د.فرج شعبان.

د.علام عثمان.

د.وعيل ميلود.

امانة التحرير

د.مداحي محمد.

أ.هاني محمد.

الهيئات الاستشارية الوطنية والدولية.

لجنة القراءة – اللجنة العلمية - :

أ.د. رميدي عبد الوهاب..... جامعة المدية
أ.د. مولود حشمان..... جامعة الجزائر 3
د. طرشي محمد..... جامعة الشلف
د. عبد الله الحرتسي حميد..... خميس مليانة
د. بوفليح نبيل .....جامعة الشلف
د. شلالي عبد القادر..... جامعة البويرة
د. بلقاسم رابح..... جامعة البويرة
د. قاشي يوسف.....جامعة البويرة
د. رشام كهينة .....جامعة البويرة
د. عزوز احمد.....جامعة البويرة
د. أحمد ضيف.....جامعة البويرة
د. سعيدي يحي.....جامعة المسيلة.
د. شبوطي حكيم.....جامعة المدية
د.عمر علي عبد الصمد.....جامعة المدية.
د. مولاي بوعلام.....جامعة البويرة.
د. بوركايب محمد عبد الماجد.....جامعة خميس مليانة.
د. الويزة قويدر..... جامعة المدية.
د.ضويفي حمزة .....جامعة تيسمسيلت.
د. حميدي عبد الرزاق.....جامعة البويرة.
د. عوينان عبد القادر.....جامعة البويرة

الهيئة الاستشارية الوطنية:

أ.د. سعودي بلقاسم.....جامعة المسيلة
أ. د. بوجلال محمد.....جامعة المسيلة
أ. د. بن موسى كمال.....جامعة الجزائر 3
أ. د. زغدار احمد.....جامعة الجزائر 3
أ. د. مكيد علي.....جامعة المدية
د. عبد النعيم دفرور.....جامعة الوادي
د. شاهد الياس.....جامعة الوادي
أ. د. رزيق كمال.....جامعة البليدة 2
د. بن ساسي الياس.....جامعة ورقلة
د. بن علال بلقاسم.....جامعة البيض
د. حمزة العرابي.....جامعة البليدة2
أ. د. سعيدي يحي.....جامعة المسيلة
د. بن زواي محمد الشرف.....جامعة ام البواقي
د. عثماني حسين.....جامعة ام البواقي
د. الياس سالم.....جامعة المسيلة.
د. مراد صاولي ..... جامعة قالمة.
د. الحاج زيدان ..... جامعة مستغانم
د. الطاهر شليحي..... جامعة الجلفة.

الهيئة الاستشارية الدولية:

أ.د.الضمور فيروز.....الاردن
أ.د.الحسني خالد .....بريطانيا
د. حنيش وهيبة.....السعودية
د. مخلوف احمد.....الاردن
د. قندوز عبد الكريم.....السعودية
أ.د. الجعارات خالد.....الاردن
أ.د. ابو طبنجة عبد السلام.....الاردن
أ.د. نشأت إدوارد ناشد .....مصر

شروط النشر في المجلة

تهتم **مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات**، بالأبحاث والدراسات العلمية غير المنشورة من قبل في تخصصات العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، وفقا لقواعد النشر الآتية:

لغة النشر :

- تنشر المجلة البحوث باللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

شروط النشر: يشترط في البحوث المقدمة استيفائها للشروط الآتية:

- يراعى في المقال الأصالة العلمية، الدقة، المنهجية العلمية، والخلو من الأخطاء العلمية والنحوية، وأن تكون مصحوبة بتعهد وإقرار كتابي بعدم النشر في جهات أخرى.
- أن لا تنشر في مكان آخر إلا بموافقة المجلة.

قواعد تسليم الورقة المقدمة للنشر :

- يرفق البحث بملخص لا يتجاوز نصف صفحة باللغة التي كتب بها المقال وملخص آخر بلغة غير التي كتب بها المقال.
- تكتب المادة العلمية وفق برنامج Microsoft word وبخط Traditional Arabic مقياس 16، للغة العربية،أما المقالات بالفرنسية أو الانجليزية فتكون بخط times new roman مقياس 14، مع خط arial مقياس 10 للجداول.
- لا يتعدى عدد صفحات المقال 22 صفحة وأن لا يقل عن 15 صفحة بما فيها الهوامش والمراجع، كما أن الإحالات والمراجع تكون في نهاية البحث..
- مع الهوامش التالية 2سم على كل الجهات الأربع مقاس A4.
- يرفق البحث بسيرة ذاتية عن صاحبه، كما أنه يقبل على الأكثر باحثين في المقالة الواحدة فقط.

التحكيم :

- تخضع كل الأوراق والبحوث العلمية المقدمة للنشر للتحكيم ويتم اعتمادها بشكل نهائي بعد إجراء كافة التعديلات التي يوصي بها المحكمون.
- يتحمل المؤلف/المؤلفون وحدهم المسؤولية عن محتويات أوراقهم وبحوثهم المنشورة، وتكون الأفكار الواردة فيها معبرة عن آرائهم ولا تتحمل المجلة أية مسؤولية عنها.

البريد الالكتروني :

ترسل المداخلات على عنوان البريد الالكتروني التالي: ***revue.devpro@yahoo.com*** .

كلمة العدد:

يعتبر توفير فضاء علمي متخصص، يعنى بنشر الأعمال العلمية المتخصصة، المحكمة علميا وأكاديميا، توفر فضاءا للباحثين المتخصصين في ميدان العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، يعد أكثر من ضرورة، من أجل إعداد بحوث علمية متخصصة في الميدان، محكمة علميا من طرف خبراء في الميدان، كل هذا من أجل بناء رؤى علمية أكاديمية ودراسات إستشرافية، يمكن البناء عليها، والأخذ بها من قبل صانعي السياسات الإقتصادية في الجزائر، وتوفير دراسات أكاديمية ذات أرضية علمية صلبة في الخارج.

من هذا المنطلق جاءت مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات التي تصدر عن مخبر السياسات التنموية والدراسات الإستشرافية بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة، لتوفير ذلك الفضاء العلمي الأكاديمي المتخصص لكل الباحثين والأكاديميين من أجل نشر أبحاثهم العلمية المحكمة في ميدان العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

رئيس التحرير

فهرس المجلة

الرقم	المقالة	الكاتب	الصفحة
01	الحوكمة ودورها في رفع أداء الأسواق المالية ودعم النمو الاقتصادي	د. قحايرية سيف الدين. جامعة الطارف	01
02	انعكاسات أخلاقيات الأعمال المصرفية على المسئولية المجتمعية.	أ.د نشأت إدوارد ناشد. معاهد العبور – مصر.	23
03	حقق القيادة الإدارية وعلاقتها بالرضا الوظيفي.	أ.د جميل أحمد. ط.د: حجار مرهون إيمان. جامعة البويرة.	42
04	دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة : 1970 - 2014	د. مولاي بوعلام. د.محمد سفير. جامعة البويرة.	55
05	المجالات التنموية للوقف	د. أحمد عزوز. جامعة البويرة.	72
06	واقع القطاع السياحي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني.	ط.د. خنوش صليحة. جامعة البويرة.	88
07	أثر الجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية المدية 2010-2014	د. رشيد سالمي. ط.د: رقي نذيرة. جامعة المدية.	103
08	أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.	د.قادري محمد. م.ج. غيليزان.	114
09	" دور وإنعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي في إمتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014".	د. حكيم شبوطي أ. ياسين مراح. جامعة المدية.	128

الحوكمة ودورها في رفع أداء الأسواق المالية ودعم النمو الاقتصادي

إعداد:

د. قحايرية سيف الدين[1].

الملخص:

تعتبر الحوكمة عاملا هاما نظرا لارتباطها بالعديد من القضايا الاقتصادية، فالحوكمة ومن خلال مجموعة من المبادئ تسعى لتحقيق الشفافية والجودة في الإفصاح، بالتالي تعمل على الحد من مختلف التلاعبات والممارسات غير الأخلاقية بفرض الرقابة على منتجي المعلومات والعمل على تحسين إجراءات تقديمها للمتعاملين، وضمان حصولهم على أكبر قدر ممكن من المعلومات المالية وتوفير السيولة اللازمة، حيث تهدف الدراسة لعرض أهميتها في علاج مواطن الخلل في أدائها، وكذا ضعف السيولة والانغلاق في وجه المستثمر الأجنبي والافتقار إلى أدوات مالية جيدة ومتنوعة، إضافة إلى ضعف الشفافية ونقص المعلومات. الأمر الذي يعتبر دعما حقيقيا في طريق الوصول إلى اقامة أسواق مالية كفأة ذات أداء عالي، ذلك من خلال دراسة تحليلية تبين انتقال تأثير الحوكمة على أداء هذه الاسواق الى الرفع من أداء الاقتصاد وتحقيق النمو.

حيث تبين أن سوق الأوراق المالية تلعب دورا هاما في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال المساهمة في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة، اضافة الى المساعدة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ما يعني جمع المدخرات الوطنية من القطاعات ذات الفائض المالي وتحويلها إلى القطاعات ذات العجز، ما من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كفاءة توزيع الموارد وتراكم رأس المال المادي والبشري وارساء خطى التقدم، فهي اذا تعتبر دوال أساسية ومحور هام للنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتطورة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، السوق المالي، تمويل الاقتصاد، النمو الاقتصادي.

Abstract:

Governance is an important factor due to its relevance to many economic issues; through a set of principles that promote transparency and quality in disclosure. It therefore helps to reduce various manipulations and unethical practices by controlling information producers, improving their procedures for providing clients, As much information as possible, the study aims to present its importance limiting its internal trading and its asymmetry, which is considered to be a real boost in the direction of achieving high-performance financial markets. Through an

[1] أستاذ محاضر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الطارف.Saifo_sfl@hotmail.com

analytical study showing the impact of governance on the performance of these markets and influence to increase the performance and achieve growth of the economy.

the stock market plays an important role in moving the economic growth, through collecting of financial resources and channeling them to the appropriate investment channels, in addition to helping attract foreign capital, which means collecting national savings from sectors with surplus financial and transfer them to sectors with disabilities, Which would lead to more efficient distribution of resources and the accumulation of physical and human capital and the pace of progress, if they are considered essential tool and an important axis of economic growth in any countries.

Keywords : Governance, financial market, financing the economy, economic growth.

مقدمة :

ان توفير البدائل التمويلية الازمة لأي اقتصاد تعتبر أولوية دائمة، نظرا لما تلعبه هذه المصادر من دور هام في تحريك عجلة الاقتصاد ودفع وتيرة التنمية، هنا يتضح أن السوق المالي يمثل أحد أهم المصادر التي يجب العمل على تطويرها والرفع من أدائها من أجل أن تلعب هذا الدور الهام، الا أن حدوث العديد من الأزمات المالية في دول شرق آسيا، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية كانت نتيجة من التداعيات أبرزها أزمات الأسواق المالية وما شهدته هذه الأخيرة من مظاهر عدم استقرار واضطرابات، على إثرها أصبح الجميع في حالة من الشك وانعدام الثقة في صحة القوائم المالية المنشورة من طرف الشركات والمؤسسات المالية هذا ما ولد أزمة ثقة في صحة المعلومات المتداولة فيها. إن هذه الأزمات هي ترابط الكثير من الإخفاقات وأهمها عدم احترام مبادئ أخلاقيات الأعمال والعيوب الهيكلية.

وبالرجوع إلى مخلفات الأزمة نجد أن الابتكارات المالية التي أحدثت في الأسواق المالية شجعت كل الفاعلين فيها على المخاطرة من جهة وعلى تطبيق الممارسات غير الأخلاقية من جهة أخرى، بحثا عن تعظيم الأرباح وبكل الطرق والوسائل بما فيها تلك غير المشروعة، وهنا تظهر الأهمية الكبرى لتطبيق مبادئ الحوكمة في ضمان الأداء الجيد والذي يعتبر بمثابة القاعدة التي تضمن السير الحسن للأسواق المالية والاقتصاد عامة.

و انطلاقا مما تم التطرق إليه تتبين لنا الإشكالية التالية و التي سنحاول الإحاطة بمختلف جوانبها و تحليل أبعادها:

ما مدى أهمية الحوكمة في تطوير الأسواق المالية والرفع من أدائها؟ وكيف تساهم هذه الأسواق في تحسين معدلات النمو الاقتصادي؟

للإجابة على هذه الإشكالية سنحاول نتطرق إلى النقاط التالية:

1- الإطار المفاهيمي للحوكمة

2- مقومات ومتطلبات كفاءة الأسواق المالية وقوة أدائها

3- دور سوق الأوراق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

4- الحوكمة كوسيلة لرفع أداء الأسواق المالية

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من الأهمية البالغة لدور الأسواق المالية كأحد أهم مصادر تمويل الاقتصاد ودفع عجلة التنمية، وإلى تبيان دور حوكمة في التقليل من الممارسات غير الأخلاقية في الأسواق المالية من خلال التطبيق السليم لمبادئها بالتالي الرفع من أدائها، ونطرا لأهميتها في تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

أهداف البحث:

- التطرق إلى الإطار النظري للحوكمة ومختلف مبادئها وأهميتها البالغة.

- كفاءة الأسواق المالية والرفع من أداءها، وتسليط الضوء على سبل وأهم متطلبات تطوير هذه الأسواق، اضافة الى التقليل من الممارسات الغير الأخلاقية التي تعيق دورها التمويلي.

- التطرق الى العلاقة التي تربط سوق الأوراق المالية بالنمو الاقتصادي، والدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الأخيرة في تمويل الاقتصاد.

- ابراز دور مبادئ وأليات الحوكمة وتأثيرها في الرفع من أداء أسواق الأوراق المالية، سعيا الى تطويرها ودعم اليات تمويل الاقتصاد

منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي، حيث سنتناول بالتحليل في الخطوة الأولى من هذه المداخلة موضوع حوكمة الشركات من جانب نظري، سبل وأهم متطلبات تطوير هذه الأسواق، ثم نتعرض بشيء من التفصيل إلى الحوكمة ومدى تأثيرها للحد من الممارسات غير الأخلاقية وتطوير الأسواق المالية لتلعب دورها الهام في الاقتصاد.

الدراسات السابقة:

Ross Levine & Sara Zervos, (1998): "Stock Market Development, Banks, and Economic Growth"

هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تنمية أسواق الأوراق المالية ومعدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وذلك باستخدام بيانات سلسلة زمنية مقطعية تشمل 41 دولة في الفترة (1976-1993)، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة طردية بين تنمية سوق الأوراق المالية ومعدل النمو الاقتصادي طويل الأجل.

Iskander, M. and N. Chamlou, (2002) : Corporate Governance: A Framework for Implementation.

حيث توصلت هذه الدراسة أن الحوكمة تؤدي إلى زيادة الثقة في الاقتصاد القومي، وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، ومن ناحية أخرى تشجع الحوكمة على نمو القطاع الخاص ودعم قدراته التنافسية، وتساعد المشروعات في الحصول على التمويل وتوليد الأرباح، وأخيرا خلق فرص عمل.

سامي مباركي، (2004): "فعالية الأسواق المالية في تنشيط الاستثمارات – دراسة مقارنة :الجزائر، المغرب وتونس"

هدفت هذه الدراسة إلى فهم آلية عمل الأسواق المالية وتحديد دورها في التنمية الاقتصادية، كذلك توضيح مكانة ودور الأسواق المالية لاقتصادات الدول المغاربية :الجزائر، المغرب وتونس، مع الوقوف على النقائص التي جعلت أسواق هذه الدول لم تتبوأ المكانة اللائقة بها. وقد توصلت الدراسة إلى أنه على مستوى الثلاث دول تتميز أسواقها المالية بصغر حجمها، تدني رسملتها وحركة تداول الأوراق المالية، في ظل غياب الأدوات المالية المستحدثة. وبالرغم من وجود المراسيم التشريعية والتنظيمية في دول الدراسة إلى حد الآن، إلا أنه لم يتم التفكير في القيام بتكامل بين البورصات الثلاثة، أو على الأقل بين بورصتي الدار البيضاء وتونس بسبب حداثة بورصة الجزائر.

مناور حداد، (2008): دور حوكمة الشركات في التنمية الاقتصادية

جاءت هذه الدراسة لتعرض وتحلل مفهوم واهمية ومحددات ومزايا واهداف الحوكمة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث توصلت ان تطبيق حوكمة الشركات هو المخرج والحل الفعال لضمان حقوق أصحاب المصالح في داخل الشركات وخاصة المستثمرين، اضافة الى بيان وجود تأثير وأهمية لمفهوم حوكمة الشركات لصالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات في العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، كما ان الحوكمة الجيدة تساعد على جذب الاستثمارات سواء الاجنبية او المحلية وتساعد على الحد من هروب رؤوس الاموال ومكافحة الفساد.

جبار محفوظ، مريمت عديلة وعمر عبده سامية، (2009): أخلاقيات الأعمال والأسواق المالية الكفؤة: بعض التطبيقات على السوق المالية الجزائرية

ركزت على المعاملات المتنوعة التي تتم في الأسواق المالية الحديثة وما قد يلحق بها من ممارسات وسلوكيات غير قويمة تمس بكفاءتها وبالتالي تضر بالمتدخلين، لا سيما صغار المستثمرين. يؤدي ذلك إلى اختلال نظام المنافسة والشفافية، الشيء الذي يؤدي في الغالب إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية التي سرعان ما تنهار بانتشار تلك الممارسات، لهذا تصبح أخلاقيات الأعمال بصفة عامة وأخلاقيات أسواق رؤوس الأموال بصفة خاصة مثل الإفصاح المالي الجيد والمعايير المحاسبية المتفق عليها عالميا، ونشر المعلومات في الوقت المناسب ولكافة المتدخلين

على قدم المساواة، وتفاني الوسطاء والمدراء ومكاتب الدراسات في أداء مهامهم بنزاهة ومسئولية، والحد قدر الإمكان من تضارب المصالح بين الأطراف المتعاقدة من أساسيات التوصل إلى أسواق كفؤة كفيلة بتحقيق التخصيص الكفء للموارد المتاحة.

خالص حسن يوسف الناصر وعبدالواحد غازي النعيمي، (2012): دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الاستثمارية واجتذاب الاستثمار الأجنبي

يركز البحث على دور حوكمة الشركات في الإصلاح الاقتصادي، من أجل النهوض بالاقتصاديات النامية (بالإشارة إلى إقليم كوردستان العراق) وتعزيز الاقتصاديات المتقدمة، فضلا عن بيان دورها في جذب الاستثمارات ودعم القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء الشركات ، وتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح والمجتمع، بالتالي النهوض بالاستثمارات المختلفة في مختلف الأسواق وكذا القطاعات.

من خلال ما تم عرضه من الدراسات السابقة يتبين أن موضوع الحوكمة وعلاقته بمختلف المؤشرات الاقتصادية، لقي اهتماما بالغا من العديد من الباحثين وفي مختلف الاقتصاديات حول العالم، الا أن هذه الدراسة ستحاول تسليط الضوء على دور الحوكمة في دعم النمو الاقتصادي من خلال قناة مهمة هي الأسواق المالية التي توفر الية تمويل مهمة لدعم التنمية الاقتصادية.

I- الإطار المفاهيمي للحوكمة

أولا : مفهوم الحوكمة

تعرف الحوكمة بأنها حالة ، وعملية ، واتجاه ، وتيار كما أنها في الوقت نفسه مزيج من هذا وذاك ، فهي نظام مناعة وحماية وتفعيل ، يضبط الاتجاه ويحمي سلامة التصرفات ونزاهة السلوكيات داخل الشركات. فهي بمثابة عملية إدارية تمارسها سلطة الإدارة الاشرافية سواء داخل الشركات أو خارجها.[1]

وفي هذا الصدد عرفها البعض بأنها:

هي "نظام متكامل للرقابة المالية والغير المالية عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها".

هي مجموعة من الطرق والتي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.[2]

هي "مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى".[3]

كما يصف تقرير Cadbury عام 1992حوكمة الشركات في جملة قصيرة وبسيطة كما يلي: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[4]

قد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE تعريفا لحوكمة الشركات بأنها "ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة شركات الأعمال، ويحدد هيكل الحكومة، الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف ذات الصلة بناشط الشركة مثل مجلس الإدارة، المساهمين، أصحاب المصالح، كما يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، كذلك يحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها والرقابة على الأداء".[5]

ثانيا : أهمية الحوكمة وأهدافها

أصبح واضحا أن المستثمرين والشركات الاستثمارية يبحثون عن الأسواق المالية والشركات التي تطبق مبادئ الحوكمة، فأصبحت الأسواق التي تطبق هذه المبادئ محط أنظار وجذب المستثمرين، لأنهم ليسوا على استعداد بأن يتحملوا نتائج سوء الإدارة والفساد الإداري والمالي، فأخذوا يطالبون بالحوكمة قبل أن يقوموا باتخاذ قرار تمويل ودعم الشركات أو الدخول في الأسواق المالية.

ومما سبق يتضح لنا أن مفهوم حوكمة الشركات له العديد من المزايا والمنافع للشركات والدول سواء المتقدمة أو الناشئة[6]، ومنها ما يلي:

تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها الشركات والدول.

رفع مستويات الأداء للشركات مما يترتب عليه من دفع عجلة التنمية والتقدم الاقتصادي للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.

تعظيم قيمة اسهم الشركة وتدعيم تنافسية الشركات في أسواق المال العالمية، وخاصة في ظل استحداث أدوات وآليات مالية جديدة وحدوث اندماج أو استحواذ أو بيع.

تجنب الانزلاق في مشاكل محاسبية ومالية، بما يعمل على تدعيم استقرار نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، ومنع لحدوث الانهيارات بالأجهزة المصرفية أو أسواق المال المحلية والعالمية.

الشفافية والدقة والوضوح في التقارير المالية التي تصدرها الشركات وما يترتب على ذلك من زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في اتخاذ القرارات.

ضمان أعلى قدر ممكن من الفاعلية لمراقبي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

وتلعب حوكمة الشركات دورا مهما في تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن إيجازها كالتالي:

التأكيد على الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان مراجعة الأداء المالي ووجود هياكل إدارية يمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة تحقق رقابة مستقلة. [7]

حماية الأقليات من حملة الأسهم يؤدي إلى فتح عدد أكبر من أسواق رأس المال ذات سيولة أكبر.

زيادة الثقة في الاقتصاد القومي وتعميق دور السوق المالي وزيادة قدرته على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار ودعم القدرة التنافسية. [8]

تعظيم مستوى أداء الشركات ووضع الأنظمة الكفيلة بتجنب أو تقليل الغش وتضارب المصالح.

وضع أنظمة الرقابة على أداء الشركة وأعضاء مجلس إدارتها.

وضع الإجراءات والقواعد المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تتضمن تحقيق أهداف الحوكمة. [9]

ثالثا: مبادئ الحوكمة والأطراف المعنية بتطبيقها

وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مبادئ لحوكمة الشركات استجابت لدعوة من اجتماع مجلس المنظمة على المستوى الوزاري في 27-28أفريل1998 للقيام بالاشتراك مع الحكومات الوطنية وغيرها من المنظمات الدولية والقطاع الخاص، وهي معايير وإرشادات عن حوكمة الشركات[10].

وهذه المبادئ تركز بشكل أساسي على الشركات التي تتداول أسهمها في البورصة إلا أنها تعتبر مفيدة إلى حد يمكن تطبيقها فيه للشركات التي لا تتداول أسهمها في البورصة مثل الشركات الخاصة والمشروعات التي تمتلكها الدولة، وهي كما يلي[11]:

1- المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعال للحوكمة

ينص المبدأ الأول بأنه "ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يشجع على شفافية وكفاءة الأسواق وأن يكون متوافقا مع أحكام القانون وأن يحدد بوضوح توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الاشرافية والتنظيمية"[12]، ولكي يكون هناك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات، هناك مجموعة من الارشادات والعوامل يجب أخذها في الاعتبار وهي:

ينبغي وضع إطار فعال لحوكمة الشركات يكون ذا تأثير على الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وعلى الحوافز التي تخلقها للمشاركين في السوق.

ينبغي أن يكون توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما يتوافق مع أحكام القانون وذو شفافية وقابلية للتنفيذ.

2- المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم".

- وتشمل الحقوق الأساسية للمساهمين على ما يلي:

تأمين أساليب تسجيل الملكية.

الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

ينبغي أن يكون للمساهمين الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات التي تتعلق بأي تغييرات أساسية في الشركة وحصص من أرباح الشركة.

ينبغي أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين، كما يجب أن يحاط المساهمون علما بالقواعد التي تحكم الاجتماعات العامة بما في ذلك إجراءات التصويت.

ينبغي أن يتمكن المساهمون من التصويت سواء شخصيا أو غيابيا مع إعطاء نفس الوزن للصوت بغض النظر عن كونه حضوريا أو غيابيا.

3- المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين ينص هذا المبدأ على:

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك مساهمي الأقلية والمساهمين الأجانب وينبغي أن تتاح الفرصة لكافة المساهمين للحصول على تعويض فعال عن انتهاك حقوقهم" ، وذلك على النحو التالي:

- ينبغي أن يعامل المساهمون معاملة متكافئة ولكل منهم نفس حقوق التصويت.

- يجب أن لا تسفر إجراءات الشركة عن صعوبة أو عن ارتفاع في تكلفة عملية التصويت ومنع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح والشفافية.

- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين لإفصاح عن وجود أية مصالح خاصة بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة. (13)

4-المبدأ الرابع: دور أصحاب المصالح ينص هذا المبدأ على:

- "يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يضعها القانون، وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة"، وهو يتضمن:

- احترام مصلحة أصحاب المصالح التي ينشئها القانون أو تكون نتيجة اتفاقيات متبادلة والحصول على تعويض فعال مقابل انتهاك حقوقهم.

- ينبغي السماح بوضع وتطوير آليات لتعزيز الأداء من أجل مشاركة العاملين.

- عندما يشارك أصحاب المصالح في عملية الحوكمة ينبغي السماح لهم بالحصول على المعلومات ذات الصلة(14).

5-المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية

"ينبغي على إطار حوكمة الشركات أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحكومة الشركات". (15)

- يجب أن يشمل الإفصاح على المعلومات التالية:

النتائج المالية والتشغيلية للشركة وكذا أهداف الشركة.

حق الأغلبية من حيث المساهمة وحقوق التصويت.

المسائل المادية المتصلة بالعاملين وغيرهم من أصحاب المصالح، وهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

ينبغي القيام بعملية المراجعة السنوية وأن تعد المعلومات ويفصح عنها استنادا إلى معايير محاسبية دولية.

ينبغي على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين.

6- المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة ينص المبدأ الأخير على:

"ينبغي أن يشمل إطار حوكمة الشركات دليلا استراتيجيات للشركة ومراقبة فعالة للإدارة التنفيذية لمجلس الإدارة من خلال مساءلة المجلس أما الشركة والمساهمين".

حيث ينبغي على مجلس الإدارة أن يقوم بوظائف رئيسية معينة تتضمن:

- مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية.

- الاشراف على فعالية ممارسة حوكمة الشركات وإجراء التغييرات إن لزم.

- ضمان الشفافية في عملية ترشيح وانتخاب مجلس الإدارة. (16)

من هنا يمكننا ملاحظة أن هناك أطراف رئيسية تتأثر وتؤثر في التطبيق السليم لمبادئ حوكمة الشركة، والشكل التالي يوضح ذلك:

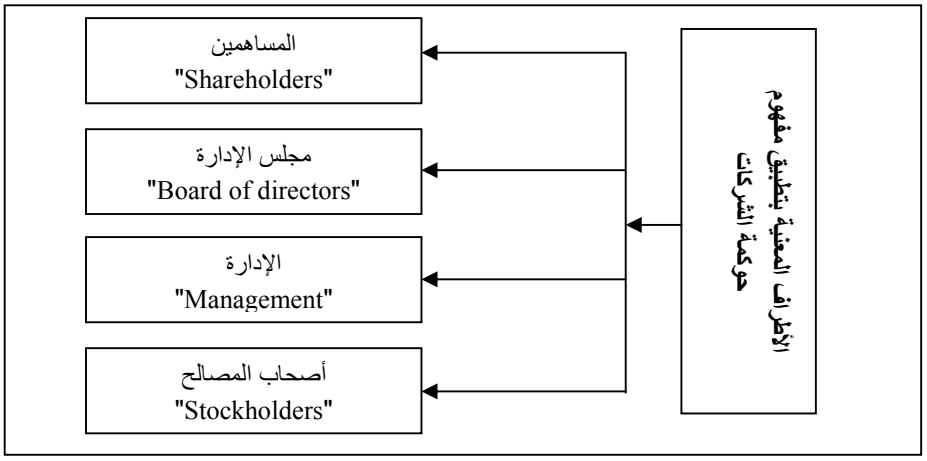

المصدر: محمد مصطفى سليمان، "مرجع سابق"، ص20.

II- مقومات ومتطلبات كفاءة الأسواق المالية وقوة أدائها.

منذ أواخر الستينات وحتى الوقت الحاضر تمثل السوق الكفؤة نظرية للأسعار العادلة للأصول المالية وتتعامل بشكل واقعي مع السرعة والموضوعية في انعكاس المعلومات الجديدة والمناسبة في أسعار الأوراق المالية .وعليه فإن السوق يكون كفء اعتمادا على مقدار الثقة التي يضعها المستثمرين بالمعلومات المتاحة والمنشورة.

أولا: مقومات كفاءة سوق الأوراق المالية

لكي يتسم سوق الأوراق المالية بالكفاءة يجب توفر مجموعة من الشروط نذكر منها [17]:

دقة وسرعة وصول المعلومات: يعمل سوق الأوراق المالية على تزويد المتعاملين بالمعلومات الدقيقة، سواء تعلقت بالمستوى الجزئي أو بالمستوى الكلي. إن الهدف من توفير هذه المعلومات هو إعطاء فرصة لكل المتعاملين لتقييم الأصول المالية التي تهمهم، وبالتالي التوصل إلى المؤسسات التي تتمتع بالكفاءة ولديها فرص استثمارية هامة في المستقبل، والأخرى التي تفتقد للكفاءة والفرص الاستثمارية المستقبلية.

السيولة :تلعب السيولة دورا هاما في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، حيث أن المعلومات المتاحة تنعكس بسرعة كبيرة على أسعار الأوراق المالية التي تتصف بالسيولة، من خلال كثرة التعاملات عليها، إضافة إلى انخفاض درجة المخاطرة المصاحبة للاستثمار فيها، كما تساهم السيولة بدرجة كبيرة في زيادة الكفاءة التخصصية للموارد.

عدالة السوق: تعني عدالة السوق توفير فرص متساوية لكافة المتعاملين للتعامل في الأوراق المالية، سواء من ناحية الوقت أو توفير المعلومات .حيث تقوم اللجنة المعنية بمراقبة عمليات البورصة على نشر كافة المعلومات واتاحتها للمتعاملين بالتساوي. في حالة وجود اختلال بين العرض والطلب لورقة مالية معينة فإن هذه اللجنة تعمل على إيقاف التعامل على هذه الورقة المالية لفترة زمنية مؤقتة، بهدف إعطاء فرصة متساوية لجميع المتعاملين.

عمق السوق واتساعه: يقصد بعمق السوق أن هناك أوامر شراء وبيع مستمرة للورقة المالية، بعضها يحمل أسعار أعلى من السعر الجاري في السوق والبعض الآخر يحمل أسعار أقل، وكذلك وجود عدد كبير من البائعين والمشترين المستعدين دائما للتداول بأسعار أعلى وأدنى من سعر السوق المحلي للورقة المالية. بالتالي إذا حدث أي تغيير أو عدم توازن ما بين العرض والطلب، يدخل هؤلاء البائعون والمشترون المحتملون إلى السوق فورا لتداول الأمر الذي يعمل على إزالة تغيير كبير في أسعار الورقة المالية. بالإضافة إلى ذلك شرط اتساع السوق، حيث يتميز سوق الأوراق المالية بالاتساع من خلال كبر حجم التداول.

ثانيا: متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية

إن السوق الكفء هو السوق الذي يحقق تخصيصا كفأ للموارد المتاحة بما يضمن توجيه تلك الموارد إلى المجالات الأكثر ربحية، وحتى يتحقق التخصيص الكفء لهذه الموارد، يجب أن تتوفر سمتان أساسيتان هما :كفاءة التسعير وكفاءة التشغيل.

كفاءة التسعير: وتعرف أيضا بالكفاءة الخارجية، كما يطلق عليها بعض المفكرين الكفاءة المعلوماتية، ويكون السوق المالي كفء عند هذا المستوى إذا كانت جميع المعلومات المتوفرة والملائمة لتقييم الأصول المالية المتعامل بها في السوق منعكسة في الأسعار، وفي اللحظة ذاتها التي تصل فيها، وسواء كانت هذه المعلومات متعلقة بالماضي أو معلومات حاضرة(تتوفر في وقت التقييم)، أو تعلقت بتوقعات الأحداث في المستقبل، وبالتالي فإن سعر الأصل المالي في أي لحظة هو تقدير عادل لقيمته الحقيقية .انطلاقا من هنا يطلق بعض المفكرين في مجال الفكر المالي مصطلح الكفاءة التخصيصية لهذا المطلب من متطلبات الكفاءة، لأنه انطلاقا من القيمة الحقيقية يتمكن سوق الأوراق المالية من توجيه الموارد المالية للمجالات الأكثر ربحية، باعتبار أن القيمة الحقيقية للورقة المالية تعطي صورة عادلة لقيمة المؤسسة المصدرة لها.

كفاءة التشغيل: يطلق على كفاءة التشغيل بالكفاءة الداخلية، ويقصد بها قدرة السوق على خلق التوازن بين العرض والطلب، دون أن يتكبد المتعاملون فيه تكلفة عالية للسمسرة ودون أن يتاح للتجار والمتخصصين أي صناع السوق فرصة لتحقيق مدى أو هامش ربح مغال فيه. وكما يبدو فإن كفاءة التسعير تعتمد إلى حد كبير على كفاءة التشغيل، فلكي تعكس قيمة الورقة المالية المعلومات الواردة، ينبغي أن تكون التكاليف التي يتكبدها المستثمرون لإتمام الصفقة عند حدها الأدنى، بما يشجعهم على بذل الجهد للحصول على المعلومات الجديدة وتحليلها مهما كان حجم التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على السعر الذي تباع به الورقة. بالطبع لو كانت تكلفة المعاملات مرتفعة فقد يكون العائد من وراء البحث عن المعلومات الجديدة ضئيلا ولا يكفي لتغطية تلك التكاليف. وثمة أساليب عديدة لتحسين كفاءة التشغيل ومن ثم خفض تكاليف المعاملات.

ثالثا: دور المعلومات المالية في سوق الأوراق المالية: تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على مدى توافر المعلومات والبيانات للمستثمرين من حيث سرعة تواجدها وعدالة فرص الاستفادة بها وتكاليف الحصول عليها. وتلعب المعلومات دورا مهما في سوق الأوراق المالية حيث تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة، لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية .وقد تبين لنا مما سبق أن أهم خصائص سوق الأوراق المالية الكفء أن يعكس أسعار توازن الأسهم وهي الأسعار التي تجعل عائد الأسهم يتناسب مع درجة الخطر المرتبطة به ويتوقف ذلك على مدى توافر المعلومات وتماثلها بالنسبة لجميع المستثمرين، وأيضا على قدرة المستثمرين على فهم وتحليل وتفسير هذه المعلومات.

تتصف البيانات والمعلومات التي يجب أن يوفرها سوق الأوراق المالية إلى المتعاملين بالتنوع والدقة والشمولية، مع التأكيد على توفر البيانات والمعلومات للمستثمرين من حيث السرعة والعدالة في فرص الاستفادة منها وانخفاض تكاليف الحصول عليها، ولذلك فإنها تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقا لدرجة المخاطر المرتبطة بها، وعلى مستوى الاقتصاد ككل فإن المعلومات تلعب دورا أساسيا في تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر وتخفيض درجة عدم التأكد للاستثمارات، إن ذلك يؤدي إلى زيادة حجم وعدد المتعاملين في السوق وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي، لأن سوق الأوراق المالية الذي يتميز بالكفاءة يساعد على رفع كفاءة المشاريع وتنشيط الاقتصاد والنمو.

بالتالي يمكن القول أن الكفاءة في سوق الأوراق المالية تتوقف على كفاءة نظام المعلومات المالية السائدة، حيث أن نجاح سوق الأوراق المالية يُبنى على معلومات ترتكز على العناصر التالية[18]:

إظهار أهمية الإعلان المالي ودوره في ضبط حركة سوق الأوراق المالية، وهو ما يعرف بمعيار الإفصاح العام الذي يؤدي إلى توفير قدر كافي من المعلومات الملائمة التي تتصف بالدقة والموضوعية والتي يمكن استخدامها في المفاضلة بين فرص الاستثمار المختلفة.

توافر المعلومات المالية التي تعكس المركز المالي للوحدات الاقتصادية التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية بحيث يتم تقدير القيمة الحقيقية لأسهم الشركات وتقييم الموقف المالي للشركات ذاتها.

توافر نوعيات مختلفة من الأوراق المالية القابلة للتداول بحيث يكون لكل منها خصائصه ودرجة الخطر المرتبطة بينهما يلبي احتياجات المستثمرين.

III- دور سوق الأوراق المالية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي

دور سوق الأوراق المالية في إتاحة المعلومات حول الفرص الاستثمارية، مواقعها وتكاليفها

تعتبر وظيفة سوق الأوراق المالية في تجميع ونشر المعلومات من أهم وظائف سوق الأوراق المالية، حيث يقوم هذا الأخير بتجميع وتحليل ونشر المعلومات عن الاستثمارات على مستوى واسع مما يساهم في زيادة معدل الادخار، وكذلك من كفاءة توزيع الموارد على مختلف البدائل الاستثمارية. وقد بدأ نقاش وجدل حول قدرة قيام سوق الأوراق المالية بتوفير الباعث للمستثمرين لتجميع المعلومات بأنه كلما اتسع السوق Levine & Zervos الخاصة بالمشاريع الاستثمارية. حيث وضح كل من كلما كان باستطاعة المستثمر الذي يمتلك قدرا من المعلومات بتحقيق أرباح قبل أن تصبح المعلومات متاحة للجميع، وقبل أن تتغير الأسعار لتعكس تلك المعلومات مما ينشئ الحافز لدى المستثمرين لتجميع المعلومات.

وعلى عكس ذلك يرى Stiglitz أن سوق الأوراق المالية يعمل على تخفيض الباعث لدى المستثمرين على الإنفاق لاقتناء المعلومات بسبب انعكاس تلك المعلومات بسرعة من خلال أسعار التداول. ويمكن القول إن

تجميع المعلومات وتحليلها ونشرها أصبح من مهام الوسطاء الماليين في سوق الأوراق المالية نظرا لما تتميز به تلك المؤسسات من اقتصاديات الحجم وتوافر الخبرات والقدرة على الحصول على المعلومات من مصادرها المتعددة إضافة إلى تعدد المؤسسات في سوق الأوراق المالية[19].

دور سوق الأوراق المالية في الرقابة على الاستثمارات

تعتبر هذه الوظيفة الوجه الآخر المكمل لوظيفة سوق الأوراق المالية في تجميع البيانات والمعلومات حول الفرص الاستثمارية، فإن توافر هذه المعلومات من أجل اتخاذ القرار الاستثماري دون وجود آليات الرقابة على تلك الاستثمارات قد يؤدي إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمارات وبالتالي يعيق عملية النمو الاقتصادي.

حتى يتم تجنب ذلك، يقوم سوق الأوراق المالية من خلال المؤسسات التابعة له بتوفير آلية الرقابة على الاستثمارات وذلك عن طريق متابعة التوظيفات المختلفة لأموال أصحاب الفوائد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية أموالهم في حالة تعرض أي من تلك التوظيفات للمخاطر. أيضا يقوم سوق الأوراق المالية بنفس الوظيفة من خلال الإفصاح عن آليات الرقابة ووضع الشروط والالتزامات والتعهدات التي تكفل حماية أموال أصحاب الفوائض إضافة إلى وجود جهات رقابية تتابع تنفيذ تلك الآليات والتعهدات، وتضع معايير الإفصاح عن ذلك مما يساعد أصحاب الفوائض المالية من المتابعة الدورية لاستثماراتهم. ويتبين من ذلك أن سوق الأوراق المالية من خلال وظيفة الرقابة على الاستثمارات يساهم في تيسير تدفق الأموال إلى مختلف الاستثمارات المختلفة وتحسين توزيع الموارد مما يعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

دور سوق الأوراق المالية في تأمين السيولة

يؤمن سوق الأوراق المالية سوقا مستمرا حرا لتداول الأوراق المالية، الأمر الذي يوفر للمستثمرين درجة عالية من السيولة، وبهذا تصبح الاستثمارات الرأسمالية الثابتة في حكم الأصول المنقولة من حيث قابليتها للتسويق وتمتعها بدرجة كافية من السيولة النقدية، وهذا يشجع المستثمرين على خلاف أنواعهم على الإقدام على توظيف مدخراتهم في شراء أوراق مالية تمكنهم من تصفية استثماراتهم أو تنويع حافظة أوراقهم المالية دون أن يترتب على البيع أو الشراء خفض أو رفع كبير في الأسعار. إلا أنه ليس كافيا مجرد وجود سوق لبيع الاستثمارات، بل لابد من تنشيط التعامل بالقدر الذي يحقق رغبات معظم المتعاملين وبالقدر الذي يضمن درجة معقولة من السيولة للأوراق المالية المدرجة في جدول التعامل، ولكن هل من الممكن أن يتيح سوق الأوراق المالية السيولة الكاملة في كل وقت لكل ورقة مالية مدرجة. بالتالي لا يمكن لأي سوق مالي إتاحة تلك الدرجة من السيولة، ولا ينقص ذلك من دورها ومهامها، ففي أوقات الكساد والأزمات –مثلا– يهبط مستوى الأسعار إلى مستوى لا يغري ملاك الأوراق المالية بالبيع فيقل التداول، وقد يؤدي ذلك إلى إتباع سياسة مصرفية انكماشية. إن الذي جعل سوق الأوراق المالية مكانا ملائما لبيع وشراء الأوراق المالية هو ثقة جمهور المتعاملين فيها، وهي ثقة ناتجة عن:

توفر الإفصاح المالي والمعلومات الدقيقة عن الشركات المدرجة أسهمها في السوق؛
تحقيق العدالة في إشهار المعلومات لكافة المتعاملين، إذ أنها تشهر في نفس الوقت بنفس الدرجة ونفس المستوى من الوضوح؛
إمكانية تدخل إدارة السوق لضبط حركة الأسعار إذا تولدت عن عوامل غير عادية، وامكانية وقف تداول أي ورقة مالية، أو عقد صفقة إذا هدفت لتلاعب أو خداع أو نتجت عنهما.

تعبئة المدخرات السائلة وتوجيهها نحو المشروعات

تساهم سوق الأوراق المالية في تشجيع عمليات الادخار وتنمية الوعي الاستثماري في المجتمع خاصة بالنسبة لصغار المدخرين الذين لا يستطيعون القيام بمشاريع مستقلة بأموالهم القليلة، وذلك بتعبئة المدخرات السائلة الصغيرة وتحويلها إلى رؤوس أموال توظف في المشروعات والاستثمارات الأكثر إنتاجية. إذ إن ميزات السيولة والرقابة على الأداء والإفصاح والأمانة في التداول التي يجب أن يوفرها سوق الأوراق المالية تشجع المستثمرين على الإقدام على توظيف مدخراتهم في الأوراق المالية التي تصدرها الشركات المساهمة، مما يوفر لهذه الشركات رأس المال المطلوب، ويخفض تكاليف التمويل بالأسهم.

فيحقق سوق الأوراق المالية للمدخرين المزايا التي تشجعهم على توظيف أموالهم في الأوراق المالية حيث يعطيهم الحق في سهولة التصرف في الصك في أي لحظة، كما أن العقلانية المتوافرة في هذا السوق تساعد المدخر في اتخاذ القرار المناسب لتوظيف أمواله وتحويلها إلى الشركات والحكومات لجمع التمويل اللازم لتمكن مشاريع الأعمال أو الحكومة من إنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها الأفراد. كما يمول سوق الأوراق المالية الشركات بالخدمات التي تساعدها على التوسع عندما تريد ذلك[20].

دور سوق الأوراق المالية في تلجيم الضغوط التضخمية وتصحيح التشوهات السعرية

إن سوق الأوراق المالية يساهم في تخفيض حدة الضغوط التضخمية وتلجيم معدلاتها وذلك من خلال مساهمة هذا السوق في إتاحة السيولة والتمويل طويل الأجل الضروريين لخلق فرص استثمارية جديدة وللتوسع في الاستثمارات القائمة لنشاط الأعمال، الشيء الذي يزيد معدلات النمو في العرض الكلي من السلع والخدمات إجمالي الناتج المحلي الحقيقي وزيادة قدرته على مواكبة معدلات النمو في الطلب الكلي.

كذلك يساهم سوق الأوراق المالية في تحفيز الشركات المدرجة في هذه الأسواق على التزامها بقواعد الإفصاح والحكومة، الأمر الذي يساهم في ترشيد تكلفة الإنتاج ومنه تحقيق معدلات ربحية عالية تعمل على إغراء عدد كبير من الأفراد والمؤسسات على ضخ مزيد من المدخرات في هذه الأسواق. وحتى يقوم المستثمر باتخاذ قراراته لابد أن تكون في وجود حسابات دقيقة للتكلفة التي تعكس الندرة النسبية للموارد والأصول التي تمتلكها تلك الشركات المدرجة ومن ثم تعكس أسعار منتجاتها الأسعار الحقيقية أي بدون وجود تشوهات.

دور سوق الأوراق المالية في إحكام الرقابة على إدارة الشركات

يساهم سوق الأوراق المالية والذي يكون على درجة من التطور، بما يوفره من معلومات، في إحكام الرقابة على إدارة الشركات حيث تقوم أجهزة الوساطة المالية بتقييم أداء المنشآت والمشاريع ورصد استثماراتها. علاوة على مساهمته في التوجيه الإداري للشركات، والربط بين أداء الشركة والحوافز التي يحصل عليها المنظمون لتساعد على التوفيق بين مصالح المنظمين ومصالح الملاك.

ويتفق عدد من الاقتصاديين على أن سوق الأوراق المالية يتطلب أن يكون القطاع المالي بأسره يعمل بكفاءة، بحيث يترتب على ذلك مجموعة من الآثار الخارجية الايجابية مثل التحسن في عمليات الوساطة المالية واحتمالات نقل الخبرة والتكنولوجيا، حيث ويؤكد Claessens عام 1996 على أن دور سوق الأوراق المالية ودور أجهزة الوساطة متكاملان وليسا بديلان. ومن ثم فإن الدول التي تحظى بأسواق أوراق مالية متطورة تتمتع أيضا ببنوك متطورة وبأجهزة وساطة غير مصرفية متطورة، حيث يساهم سوق الأوراق المالية في تطوير أعمال البنوك، إذ أنه يحفز البنوك على تحسين كفاءتها ومستوى خدماتها واعادة صياغة سياساتها. بينما يرى فريق آخر أن العلاقة بين سوق الأوراق المالية وأجهزة الوساطة المالية ليست واضحة تماما. وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق في الرأي بشأن السرعة التي ينبغي بها تطوير هذه الأسواق ولاسيما بما يتعلق بأن يسبق تطويرها إصلاح النظام المصرفي.

دور سوق الأوراق المالية في التحوط ضد تقلبات الأسعار والمضاربة

تزداد المخاطر المرتبطة بدرجة السيولة العالية مع تطور تنظيم أسواق الأوراق المالية، وخاصة مخاطر المضاربة، حيث يسمح ارتفاع درجة السيولة للمضاربين بتغيير محافظهم بسرعة وبتكلفة قليلة استجابة للتغيرات في الشائعات أو الحالة النفسية وليس نتيجة لأي تغيير في الأساسيات الاقتصادية. مما ينتج عنه حدوث تقلبات مفرطة في العوائد وبالتالي إضعاف ثقة المتعاملين في السوق، واثباط حافز مشاركة المستثمرين الذين لا يميلون للمخاطرة. وقد تنشأ ضغوط المضاربة إما عن المعاملات الناجمة عن التفاؤل الزائد بخصوص تحرير المعاملات المالية والتي تتيح الفرصة للمضاربين للحصول على أرباح في الأجل القصير، وهو الأمر الذي يحدث ضغوطا تصاعدية على أسعار الفائدة الحقيقية بسبب ازدياد المخاطر، ويعوق الاستثمارات ويؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي.

ويشير Demetriadas في دراسته أن الزيادة الملحوظة في أسعار الأسهم في أسواق الأوراق المالية الناشئة قد تكون ناتجة عن الفقاعات المترتبة عن المضاربات. وتوجد الفقاعة إذا كان سعر الأصل مرتفعا بدون سبب غير اعتقاد المستثمرين بأن سعر البيع سيكون أعلى في اليوم الموالي، أي أن المركز المالي للشركة لا يبرر هذا الارتفاع في هذا السعر. ويبقى هذا السعر مرتفعا لفترة طويلة نسبيا من الزمن بالنسبة للمستويات التي تبررها أساسيات الاقتصاد، لكنه لا يلبث أن ينخفض انخفاضا حادا عند حدوث تغييرات مفاجئة في الظروف السائدة في السوق.

دور سوق الأوراق المالية في خلق رؤوس أموال جديدة

عندما يودع المساهم أوراقه لدى أحد البنوك يمكنه الاقتراض بضمانها مبلغا لشراء أوراق جديدة، وذلك نظير فائدة معينة تقل غالبا عن الفائدة التي توفرها تلك الأوراق، هذا بالإضافة إلى أنه بمجرد أن يشتري المستثمر أوراقا وارتفعت أسعارها زاد رأسماله الحقيقي بمقدار الزيادة في القيمة السوقية للأوراق، كما تقوم الشركات الناجحة بإيداع جزءا من الأرباح السنوية للاحتياطات المختلفة، وعندما تحتاج إلى هذه المبالغ لاستثمارها في أعمال الشركة تزيد رأسمالها بتوزيع أسهم مجانية على مساهميه مقابل هذه الاحتياطات أو بقيمة تقل كثيرا عن القيمة السوقية للسهم وبذلك يزيد أ رسمال المساهم.

الحوكمة كوسيلة لرفع أداء الأسواق المالية

أولا: أسباب ارتباط الحوكمة بأداء سوق الأوراق المالية

هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل هناك ارتباطا وثيقا بين حوكمة الشركات وأسعار الأسهم، نذكر منها:

نوعية المعلومات المتاحة للمستثمرين تعكس جودة الحوكمة، حيث أن مبدأ الإفصاح والشفافية الذي يعتبر من أهم مبادئ الشركات، يتضمن ما يلي:

الإفصاح عن الأهداف المالية ونشر التقارير السنوية في وقت مناسب وفي موعد محدد؛

نشر القوائم المالية الربع سنوية والنصف سنوية في وقت محدد؛

تقديم الحسابات طبقا لمبادئ المحاسبة العامة المقبولة دوليا.

تعتبر حوكمة الشركات انعكاس لنوعية الإدارة، حيث أن الإدارة الواعية تتأكد من أن ارتفاع مستوى الحوكمة الذي يعتبر المفتاح الذي يربطها بأداء سعر السهم.

آليات الرقابة التي توفرها حوكمة الشركات تمنع التلاعب بالمعلومات الداخلية، وهذا يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما ينعكس على أداء سعر السهم.

ثانيا: الحوكمة والوصول إلى أسواق مالية كفأة

1- تحسين الإفصاح المالي والمعايير المحاسبية: يتبنى المحاسبون والمراجعون مدخلين أساسيين لتبرير الحاجة إلى مراجعة المعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير والقوائم المالية، بهدف توفير الحياد والصدق وتعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية المستمدة من تلك القوائم والتقارير كأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ويتمثل هذان المدخلان في[21]:

1-1- مدخل تعارض المصالح: يشير هذا المدخل إلى المصالح الذاتية لمعِدِّي القوائم المالية ومستخدميها، حيث أن أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية تختلف عن أهداف معدِّيها. هذا ما يتطلب وجود مراجع محايد

يكون كفؤا حتى يؤكد عدالة تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة الأعمال والتغييرات التي حدثت في المركز المالي.

في هذا الصدد إن تعارض المصالح بين معدي القوائم المالية ومستخدميها يؤدي إلى ظهور فجوة زمنية بين الاحتياجات المتغيرة للمستخدمين وردود أفعال المحاسبين لتلبيتها، و أن السبب الرئيسي الذي يدفع الشركات إلى طلب خدمات المراجعة الخارجية هو المساعدة في رقابة المصالح المتعارضة بين كل من الإدارة والمساهمين وحملة السندات. هذا فضلا عما تفرضه بعض المنظمات المهنية وغير المهنية من متطلبات، مثل الهيئة العامة للسوق المالية التي تطلب خدمات المراجعة الخارجية لزيادة الإفصاح عن الأمور غير المؤكدة بالقوائم المالية المنشورة للشركة. حيث أن التعارض في المصالح داخل الشركة يتمثل في:

- التعارض في المصالح بين الإدارة والمساهمين الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة

- التعارض في المصالح بين حملة الأسهم والسندات والإدارة الذي تنشأ عنه تكلفة الوكالة المتعلقة برأس المال المقترض

1-2- مدخل تعظيم استخدام المعلومات المحاسبية: يستخدم الاقتصاديون مقياس المنفعة للحكم على درجة إشباع رغبات الإنسان المختلفة واختيار الرغبة التي تعطيه أكبر منفعة ممكنة. وتعتبر المحاسبة بمختلف فروعها نظاما لإنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية لمستخدميها سواء اتفقت أو تعارضت مصالحهم. وإذا كانت الحاجة إلى وجود المراجعة قد اتضحت بسبب وجود مصالح متعارضة، فإن الحاجة إلى تطوير المراجعة واتساع مجال تطبيقها يمكن أن تجد مبررها باستخدام مدخل تعظيم منفعة استخدام المعلومات المحاسبية. ويظهر الدور الأساسي للمراجعة في إمداد وتزويد المستثمرين في سوق الأوراق المالية بالمعلومات المحاسبية الموثوق فيها ذات المنفعة، والتي تعينهم على تقدير المخاطر والفوائد المتعلقة باستثماراتهم، وذلك من خلال ما تعكسه القوائم المالية المنشورة، والتي تمت مراجعتها من معلومات صادقة حول حقيقة أرباح الشركة واستثماراتها ومصادر تمويلها.

2- التقليص من عدم تماثل المعلومات: يعمل الإفصاح المالي على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية وبالتالي زيادة كفاءة الأسواق المالية وصولا إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، كذلك زيادة حجم العمليات وتوفير السيولة التي تشجع التعامل في السوق، هذا من شأنه أن يُخفِّض تكلفة العمليات وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة للاقتصاد القومي ككل. ففي ظل الكفاءة التي تتمتع بها السوق، يسعى كل طرف جاهدا لتحقيق أغراضه الذاتية دون الإخلال بالتوازن القائم في السوق.

3- ميثاق أخلاقيات مهنة الوساطة المالية : يقصد بالوسيط كل مشارك في قطاع الخدمات المالية، والذي يتاجر في المنتوجات المالية أو يقدم مشورة أو خدمات للزبائن. قد يتعلق الأمر بشخص أو شركة أو مؤسسة مالية.

وهناك مجموعة من المبادئ والإجراءات يجب أن تحترم من قبل كل الوسطاء ومؤسسات القطاع المالي، وأن تطبق على كل المعاملات المالية، وتتمثل في:

* **مصلحة العميل:** يجب على الوسيط أن يعمل على الحفاظ على مصلحة العميل ولا يجب التضحية بها لفائدة الآخرين.

* **رغبة الوكيل:** من أجل تحقيق مصلحة العميل، الوسيط ملزم بالاستفسار عن كافة المعلومات حول رغبات العميل والتأكد بشكل كاف بأن المنتوج أو الخدمة المقدمة تلبي احتياجاته

* **نزاهة المصالح التجارية:** يجب على الوسيط أن يلم بالمعلومات الكافية حول الزبون وحول الصفقة، من أجل تحديد هوية الزبون وشرعية الصفقة وعليه الامتناع عن العمل لحساب زبون ما إذا كان هناك باعث كاف للاعتقاد أن الصفقة غير شرعية،

* **الاحتراف:** من متطلبات عمل الوسيط المالي امتلاك مستوى مناسب من المعرفة في مجال نشاطه واحترام ضوابط أخلاقيات المهنة، خاصة التعامل بنزاهة واستقامة والسرعة الكافية والكفاءة .

* **السرية في المعاملات:** الوسيط يجب أن يضمن سرية المعلومات الشخصية لزبائنه، وأن يتخذ الترتيبات الكافية من أجل ضمان عدم تسرب المعلومات الشخصية

* **تفادي تضارب المصالح:** ذلك بتجنب الأوضاع المبنية على ظروف عرضة للشبهة أو تذبذب التوجيهات والإرشادات المقدمة، وفي حالة وجود تعارض لا يمكن تفاديه، يصبح الوسيط مطالبا باطلاع العميل بصراحة على طبيعة وتأثير التداخل في المصالح قبل إتمام الصفقة

* **نشر المعلومات العامة:** يجب على الوسيط ضمان وصول كل المعلومات المتعلقة بالصفقة للعميل قبل اتخاذ القرار الاستثماري، فمن حق العميل معرفة أخطار ومزايا المنتوج المالي المعني

* **معالجة شكاوى الزبائن:** يجب على الوسيط أن يعالج شخصيا الشكاوى أو النزاعات الرسمية وشبه الرسمية، أو إخضاعها للإجراءات المناسبة في الوقت المناسب، لذلك يجب أن يكون الوسيط ملما بالإجراءات المرتبطة بمعالجة الشكاوى وإعلام الزبائن بآليات متابعتها .

* **مسؤولية مؤسسات التصنيف الائتماني ومكاتب الدراسات المتخصصة:** بما أن مفهوم الأخلاق يختلف باختلاف الثقافة، المعتقدات، الزمان والمكان، فالأخلاق في المنتوجات المالية لا تخرج عن نطاق هذه القاعدة . إذ يوجد خلف مصطلح التوظيفات الأخلاقية تنوع وتعدد كبيرين للمعايير المستخدمة في الحكم على المؤسسات.

* **مسؤولية المساهم:** نظرا للاختلاف الكبير بين صناديق التوظيف الأخلاقي نتيجة اختلاف طبيعة المعايير المتبعة في اختيار المؤسسات، يجب على المستثمر ألا يكتفي بوضع أمواله في صندوق ما دون أن يبحث ويتأكد من المعلومات المقدمة عن أصل وأساس أخلاقيات المنتوج

* **مسؤولية السلطات التشريعية:** تكمن في وضع تشريعات تسمح بتنظيم وتأطير التوظيفات الأخلاقية، بالإضافة إلى تقديم تحفيزات لهذه التوظيفات في شكل إعفاء ضريبي لمن يستثمر وفقا لمعايير أخلاقية[22].

الخاتمة:

تلعب أسواق الأوراق المالية دورا هاما ليس فقط في تحقيق الثروة للمستثمرين بل ان دورها في جمع المدخرات وتوجيهها الى مختلف الوحدات الاقتصادية التي تعاني من العجز، بالتالي تعطي نتيجة لذلك سيولة للأوراق المالية وتمويلا للاقتصاد، حيث أن مناقشة فكرة العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي من أهم المواضيع التي لاقت اهتماما بالغا من طرف الاقتصاديين والباحثين في هذا المجال، بدرجة أثرت الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية التي تناولت هذا الموضوع الحيوي .وعندما يتم الحديث عن العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي يعني العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

إن أحد أهم دوافع الاهتمام بالحوكمة وتطبيق مبادئها هو ترسيخ أخلاقيات الأعمال في الأسواق المالية، من خلال كل ما تحمله من معاني الإفصاح و الشفافية على ضمان حقوق المتعاملين وكذلك تجنب تعرضهم لعمليات التضليل والاستغلال من قبل الأطراف المطلقة للمعلومات، كما تساعد على تفادي مشاكل التداول الداخلي للمعلومات وعدم تماثلها. هذا ما يساهم في تعزيز ثقة المتعاملين والوصول إلى أسواق مالية ذات كفاءة عالية. الأمر الذي من دون أدنى شك سينعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد من خلال الدور الذي تلعبه هذه الأسواق في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، من خلال المساهمة في تعبئة الموارد المالية المعطلة وتوجيهها نحو قنوات الاستثمار المناسبة المتوسطة والطويلة الأجل، وبعبارة أخرى تجميع المدخرات الوطنية من القطاعات ذات الفائض المالي وتحويلها إلى القطاعات ذات العجز في الموارد المالية.

نتائج الدراسة:

تعتبر المعلومات المالية والسيولة والعدالة والرقابة الدائمة من مقومات كفاءة السوق المالي، في نفس الوقت تعتبر أحد أهم مرتكزات الحوكمة ما يعزز الارتباط بين الحوكمة وكفاءة السوق المالي.

آليات الرقابة التي توفرها حوكمة الشركات تمنع التلاعب بالمعلومات الداخلية، وهذا يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين، مما ينعكس على أداء سعر السهم.

إن حوكمة الشركات تعتبر أداة فعالة لزيادة ثقافة الالتزام والتمسك بآداب وأخلاقيات العمل، وأداة لتحقيق مستوى عالي من الشفافية والإفصاح ودقة البيانات والمعلومات والإفصاح عنها للجمهور بقدر يسمح لهم بتسييل استثماراتهم عبر سوق الأوراق المالية.

بالرغم من وجود اختلاف بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين سوق الأوراق المالية والنمو الاقتصادي، واتجاه هذه العلاقة، لا يمكن صرف النظر عن الدور الهام الذي يقوم به سوق الأوراق المالية في تحريك عجلة النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر إنتاجية، تخفيض تكاليف رأس المال بسبب تسهيل إدارة المخاطر. كل هذه الوظائف من شأنها أن تسرع تراكم رأس المال وترفع كفاءة توزيع الموارد.

ان الحوكمة تعتبر الية ووسيلة هامة وفعالة في تطوير الاقتصاد والرفع من معدلات النمو وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال انتقال تأثيرها على زيادة الثقة في الاقتصاد وتعميق دور سوق المال، وزيادة قدرته على تعبئة المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحفاظ على حقوق الأقلية أو صغار المستثمرين، الى الاقتصاد القومي.

أخيرا و في سياق الإجابة عن التساؤل المطروح فإن الحوكمة من خلال مبادئ الإفصاح والشفافية والالتزام باحترام أخلاقيات الأعمال ستكون حتما أداة فعالة للحد والتقليل من الممارسات غير الأخلاقية والأعمال غير المشروعة في الأسواق المالية كأحد أهم معوقات الأداء الفعال، اضافة الى الدور الهام للمعلومات وتناسقها على الجو الملائم للاستثمار وجذب رؤوس الأموال الداخلية والخارجية، بالتالي الوصول إلى إقامة أسواق ذات أداء وكفاءة عالية تلعب دور هام في الاقتصادات المتطورة والنامية على حد سواء، من خلال توفير بدائل تمويلية والمساهمة في الرفع من معدلات النمو.

توصيات الدراسة:

اقامة سوق مالي فعال والعمل على توفير البيئة المناسبة للمؤسسات والأفراد للدخول من أجل تنويع الاقتصاد وتوفير بدائل تمويل اضافية، هذا اضافة الى تشجيع الاستثمارات الأجنبية كأحد أهم الموارد الاقتصادية.

العمل على إحداث تغييرات في القوانين والتشريعات التي تخص البورصة أو حتى الشركات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بشروط الإدراج.

تسريع عملية خصخصة المؤسسات العمومية خاصة التي تتميز بمركز مالي جيد، من خلال فتح رأس مالها أمام المتعاملين في البورصة، وهذا بالأخص بالنسبة للدول النامية.

العمل على خلق مبادئ ومعايير لتطبيق الحوكمة تكون خاصة بالأسواق المالية، اضافة الى صياغة هذه المبادئ وفرضها على المؤسسات المدرجة ومختلف المتعاملين والمستثمرين، من أجل الرفع من أداء هذه السوق وتطويرها لتلعب دورها كأحد أهم أليات تمويل الاقتصاد.

قائمة المراجع:

(1) مصطفى حسن بسيوني السعدني، الشفافية والافصاح في إطار حوكمة الشركات ، ورقة عمل مقدمة في إطار ندوة حوكمة الشركات العامة والخاصة من أجل الاصلاح الاقتصادي والهيكلي المنعقد في القاهرة ، مصر ، 2006 ، ص146.

(2) د. محمد مصطفى سليمان، "دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والاداري" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص ص[17-18].

(3) محمد مصطفى سليمان ، "حوكمة الشركات" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2008 ، ص15.

(4) طارق عبد العال حماد، "حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف" ، الدار الجامعية ، مصر ، 2007-2008 ، ص9.

(5) مهدي شرقي ، بوحفص رواني ، "نظام حوكمة الشركات وسيلة لانشاء القيمة وتحسين نجاعة الأداء في المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التميز المستمر"، مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول تسيير المؤسسات الاقتصادية والتميز ، قالمة ، 2007 ، ص19.

(6) محمد حسن يوسف ، "محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر" ، ورقة عمل مقدمة إلى بنك الاستثمار القومي، 2007 ، ص6.

(7) عدنان قباجة وآخرون ، "تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين" ، ورقة عمل مقدمة إلى معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (MAS)، 2008 ، ص5.

(8) عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة ، مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية المعاصرة ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص ص [304-305].

(9) "المرجع نفسه" ، ص17.

(10) د. محمد مصطفى سليمان ، "مرجع سابق" ، ص ص [23-24].

(11) د.طارق عبد العال حماد ، "مرجع سابق"، ص36.

(12) OCDE, Principles and Annotations on Corporate Governance, Organization for Economic Cooperation and Development Publication Service, Arabic translation, pp 6-11. Disponible sur le site web: www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf Consulté le: 10/05/2013.

(13) د. أشرف حنا ميخائيل ، "تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار حوكمة الشركات"، مداخلة مقدمة في إطار المؤتمر العربي الأول بعنوان التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، 24-26 سبتمبر 2005 ، القاهرة ، مصر ، ص8.

(14) محسن أحمد الخضري ، "حوكمة الشركات"، مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2005 ، ص139.

(15) مركز المشروعات الدولية الخاصة ، "مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات" ، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن ، ص26 ، أطلع عليه في 2012/03/13 على الموقع التالي:

(http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.pdf)

(16) د .محمد مصطفى سليمان ، "مرجع سابق" ، ص63.

(17) شوقي بورقبة، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، سطيف، الجزائر، ص ص140-142.

(18) دريد كامل آل شبيب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص ص 90-91 .

(19) سمير شرف، إسماعيل شعبان وهدى اسبر، دور السوق العالمية في تفعيل النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31 ، العدد1 ، اللاذقية، سوريا، ص ص189-190.

(20) محمد أيمن عزت الميداني، تطوير أسواق الأوراق المالية في سوريا، المركز السوري للاستشارات والأبحاث والتدريب في إدارة الأعمال، متاحة عبر الموقع الالكتروني:

http://www.mafhoum.com/syr/articles02/midani/midani.htm Consulté le: 23/04/2014.

(21) أ.د محفوظ جبار و آخرون ، "مرجع سابق" ، ص ص [19.18].

(22) "المرجع نفسه" ، ص 20.

انعكاسات أخلاقيات الأعمال المصرفية على المسئولية المجتمعية.

إعداد:

د. نشأت إدوارد ناشد [*].

الملخص

تمثل إدارة المؤسسات المصرفية على النحو الأخلاقي نهجًا أخلاقيًا ولا تحتاج جني الأرباح بإعتبارها مؤسسات تجارية تتصف بتقديم خدمات خاصة للعملاء فحسب؛بل تساهم بها في التنمية الاقتصادية لخدمة المجتمع .توجد آليات عديدة تمكن المؤسسات المصرفية في تقديم الخدمات الأساسية للعملاء تنعكس بفوائد عديدة على المجتمع والبيئة المحيطة في الوقت ذاته.

الأخلاق الاقتصادية للمؤسسات المصرفية تتنامى بالتبعية المتبادلة فهى ليست من أسباب العمل فقط ؛لكنها من نتائجه أيضًا .لإعادة الحيوية إلى مختلف الأخلاقيات يجب أن يقوم بإرضائها القائمون على مختلف الأنشطة الاجتماعية، وكذا المؤسسات المصرفية المعنية لأن الأخلاق في إطار السلوكيات التطبيقية إنما تشكل حاجة اجتماعية .خاصة أن الأخلاقيات الفردية تكمل اخلاقيات المؤسسات .

المنافسة تعد حجز الزاوية في الاقتصاد الحديث، ويجب استغلالها لتحقق اخلاقيات المصلحتين العامة والخاصة من خلال إطار المؤسسة المصرفية الاخلاقية .فالمؤسسة المصرفية تحدد القيم الأخلاقية للاستفادة بها لتحسين عملية استغلال الموارد المتاحة .المسئولية المجتمعية للمصارف تهتم بالوعي بعواقب وتأثيرات القرارات الخاصة بتلك المصارف، إضافة إلى تقبلها وإدارتها .

هدف البحث يكمن في توضيح للعلاقة بين أخلاقيات الأعمال المصرفية التي تساعد على جذب عملاء كثر تنعكس مدخراتهم على المجتمع بضرورة توفير الموارد لدى المؤسسة المصرفية لأنها تمتلك الموارد اللازمة لتوفير الخدمات العامة ضمن مسئوليتها المجتمعية .

Abstract :

Banking foundations management represents represent ethics method .it doesn't need to profits as trade foundations ،they provide clients special services and contribute in economic development for society services ،there are rules enables banking foundations to present basic services for clients that return brevity on society and surrounded environment at the same time .

Banking foundations economic ethics are developed regularly ، they are not of the reasons of work ، but of its results too ، to survive different ethics ، social activities principles should satisfy them ، as well as banking foundations concerned ، as ethics are a social need in practical behaviors especially when individual ethics complete foundation ethics.

[*] استاذ الاقتصاد المساعد بمعهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات – مصر nashaat691@yahoo.com

Competition is the basic stone of ethics economic so we should use it to achieve both public and private aims ، through banking foundation ethics ، it defines ethics values to improve using available resources ، and social responsibility takes care of awareness and effects of private decisions in those banks in addition to accepting and management.
The aim of research is in relationship clarification between banking treatments ethics which attract clients reflects their saving on the society by saving resources inside banking foundation as they own required resources for public services as it's sociable responsibility.
The studies divided into two chapters: the first Chapter: banking sector ethics treatments reflections ،the second chapter :banking sector social responsibility .

المقدمة :

المؤسسات المصرفية لها دور هام نحو توجيه خدماتها للمجتمع المحيط بها، والتخطيط للانشطة المجتمعية يستلزم أن يكون لدى تلك المؤسسات القدرة على إدراك أن القوى الخارجية لها قوى تنافسية تستطيع من خلالها تغيير الإتجاه نحو تعظيم التنمية وتعظيم الأرباح وخدمة المجتمع المحيط للإستحواز على الأسواق .

وتعد القيم والمبادئ الأخلاقية المتوارثة من الأسباب التي تجعل المؤسسات المصرفية متماسكة لبث الإعتقاد لدى الأفراد بالشعور بالأمان المصرفي حيال أموالهم المتداولة في تلك المصارف ولاسيما إذا كانت أنشطة المؤسسة ظاهرة للجميع فيشكل خدمات مجتمعية تقدمها تلك المؤسسات من أجل المجتمع المحيط بها جغرافيًا.

أهمية البحث ترجع إلى أن المؤسسات المصرفية تقدم العديد من الخدمات للعملاء وعند إتاحتها للناس على أساس ما يناسبهم من المؤكد أن يسهم هؤلاء بتوفير فرص عمل في الحرف والمهن الصغيرة في صناعة التنمية الاقتصادية تنعكس ايجابًا على مجتمعهم .

مشكلة البحث تتمثل في أن هناك ثلاثة أطراف تنشأ بينهم علاقات متكاملة ومتبادلة وهم المؤسسة المصرفية، العملاء، المجتمع .إرتفاع عدد العملاء لدى المؤسسة المصرفية يزيد من الحركة التجارية التي تهدف إليها تلك المؤسسات وكلما كانت مؤسسة أخلاقية يزداد عدد عملائها لتبدأ بخدمة المجتمع ومن ضمنهم العملاء بطريقة أكثر اتساعًا بما يسمى مسئولية المجتمع مما يلزم على تلك المؤسات أن ترسم خططًا لخدمة المجتمع تعتمد على تنفيذها معاير أخلاقية تساعدعلى جذب عملاء جدد وتسعى لتحقيق رغباتهم ورضاهم .

تسائولا البحث تتمحور في أن هناك عدة اسئلة يتطلب البحث عن الإجابة عليها ومن أهمها مايلي :

- هل يوجد مسئولية مجتمعية للمؤسسات المصرفية تتناسب مع حجم مدخرات العملاء في تلك المصارف .
- هل أخلاقيات الأعمال للمؤسسات المصرفية لها دور على جذب عملاء وزيادة مسئولياتهم تجاه المجتمع المحيط بهم.
- هل يمكن للمؤسسات المصرفية تحقيق الحاجات والرغبات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع .
- ما هي العوامل الضرورية لنجاح المسئولية المجتمعية للمؤسسات المصرفية .

منهجية البحث :طبيعة الموضوع تقتضي إتباع المنهج الاستقرائي – الاستنباطي باعتباره نسب المناهج لمثل هذه الدراسة .

وتنقسم الدراسة من خلال خطة موضحة كالتالي:

المبحث الأول :إنعكاسات أخلاقيات الأعمال للقطاع المصرفي .

المبحث الثاني:المسئولية المجتمعية للقطاع المصرفي .

المبحث الأول: إنعكاسات أخلاقيات الأعمال للقطاع المصرفي.

أولاً :مفهوم القيم والأخلاقيات ethics في النشاط الاقتصادي:

الأخلاق الاقتصادية تميز الاقتصادى الماهر في تحديد هدفه الذي يخدم به المجتمع بجانب مصلحته الخاصة .مجموعة القيم والمبادئ الخلقية والسلوكية التي يلتزم بها الاقتصادى الماهر أثناء ممارسة عمله وتلتزم بها المؤسسة الاقتصادية تعد من القيم العامة والتقاليد والتصرفات العامة والخاصة .فالاخلاق تصرف اخلاقي عام للانسان على المستوى الشخصي تحوى مجموعة الواجبات والالتزامات الخاصة التي تنشأ عن ممارسة النشاط الاقتصادي .

أخلاقيات المهنة المصرفية تنعكس من خلال الموظفون العاملون بها ، فهم المؤثرون على مؤسساتهم بمدى التزامهم بالقوانين والأنظمة والأعراف السائدة لتظهر مدى رضاء أفراد المجتمع عن المؤسسات المصرفية والحكم عليها بمدى التزامهم بمعاير الاخلاقيات النبيلة للمهنة ومن هنا يظهر مدى الإنتماء والولاء لكل الأطراف ساء من جانب العملاء للمؤسسات أو من جانب المؤسسات للوطن .

تطبيق المعايير الأخلاقية والشفافية في تعيين الموظفين وتنوع فئاتهم كافي لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص واحترام العادات والتقاليد وبالتالي خلق علاقة جيدة بين المؤسسات المصرفية والمجتمع والمحافظة على تلك العلاقة يدفع المؤسسات المصرفية للعطاء الوفير للمجتمع الذي هو المصدر الرئيسي لتمويل تلك المؤسسات سواء كانت شركات سوق المال أو شركات التأمين أو البنوك وإن كنا تشير إلى البنوك كمثال واضح في هذه الدراسة .

زيادة رضاء العميل من أهم العوامل الخاصة بالقيم والأخلاق المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية التي تمارس بهدف الحصول على الربح المرتبط بتحقيق مستوى عالى من الإبداع حتى ولو وصل إلى درجة الثبات فى تحقق الأرباح، ولا يهتم بمقدار رأس المال المستخدم كبيراً كان أو صغيراً فكلاهما يخضعان لمبدأ واحد أثناء الممارسة وهو أخلاقيات المهنة التي يكتسبها الشخص من تنشئته الاجتماعية والدينية، وتنعكس عليه فى ممارسته لعمله ونشاطه الاقتصادى، على إعتباره صمام الأمان للاستثمارين (المادي والبشري) والبعد عن العمل غير المشروع كشراء وتصنيع الأسلحة والمخدرات أو الأفعال غير اللائقة كلعب القمار وممارسة الدعارة ومخالفة النظام العام والآداب، مما يستوجب ضرورة حماية المتعاملين مع أصحاب الأعمال الذين يباشرونها، وتعد القيم الاقتصادية المطلوبة هى الأكثر أمانة ونزاهة وشفافية وإحترامًا وإرتباطًا بالدراسات الفنية والعلمية لما لها من مميزات يسعي لها رجال

الأعمال فى تحقيق السيطرة والشهرة والتعبير عن الذات والإستقلال والأمن والخدمة الاجتماعية (1)وتعويض الضحايا عن الخسائر التي يتعرض لها المستهلك نتيجة عيوب الصناعة أو الغش .وفى نفس الوقت هى أخلاقيات تكون محل جذب العملاء، وثقة من أفراد المجتمع للمؤسسات الملتزمة بالمبادئ الصحيحة بالتجارة، **فالأخلاق** بمجملها هي مجموعة القواعد والمثل العليا التي تحض الإنسان على عمل الخير وتنهاه عن ارتكاب الشر، وذلك بقصد الوصول به إلى درجة الكمال والسمو الإنساني الراقي (2).

ثانيًا :التطور الاخلاقي :

رغم أن القيم هي سمات فعلية للأشخاص أو الأفعال، أو الأنظمة أو الأشياء، فمن باب المسلمات أيضا أنه على مدار التاريخ، وعبر الثقافات المختلفة .أخذنا نكتشف تمحيصات مختلفة في مضمون كل واحدمنها، التطور الاخلاقي يستلزم تطوراً في طريقة تلقيها أيضًا لنجعل من حياتنا الأفضل دائماً، كذلك تطور لدى الوعى الأخلاقي للمجتمعات الكترونياً او تقليدياً حتى لا يتم وصف الأخلاق بالتخلف أو الرجعية (3).

نجاع المؤسسات المصرفية في تطبيق المعايير الأخلاقية وتحديد مسؤلياتها المجتمعية تعكس مدى نجاح النظام الاقتصادي في المجتمع، وتعكس أيضًا التطور الاخلاقي في الأنشطة التي تقوم بها تلك المؤسسات تجاه المجتمع كأهتمام المؤسسات المصرفية تجاه القضايا العامة التي تصيب المجتمع سواء في التعليم أو الصحة أو الإسكان أو المراكز البحثية العلمية، مراكز محاربة الفساد وغسيل الأموال ومكافحة الإرهاب والإقلاع عن التدخين أو المخدرات، أو الوقوف في حالات الكوارث الطبيعية أو دعم الطلاب والخريجين وجماية البيئة من الملوثات وتدوير المخلفات وتنظيم العشوائيات، ومحاربة الدروس الخصوصية وتقديم الدعم المادى والمعنوي للأسر المنتجة لتحسين الدخل القومي من خلال تيسيرات مقدمة لعمل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وحماية للمستهلك أو الإهتمام بالنواحي الثقافية والرياضية كل ما سبق يحتاج الاستخدام النقدى كسيولة نقدية مصدرها المجتمع وليس بضائع فقط تدبرها المؤسسة النقدية من أموالها أو بالشراكات مع منتجيها ومن المؤكد أن يكون ذلك ضمن ما يتطلبه ويحتاجه الإنسان كحقوق دنيا لهم .

ثالثًا :إطار عمل الأخلاقيات الاقتصادية في القطاع المصرفي:

المبادئ الأخلاقية هي أساس العمل الاقتصادي ، وغيابها يهدد النشاط الاقتصادي بالفشل العام والخاص، لذلك يجب أن يكون من الواضح إظهار هذه المبادئ لتحقيق الغرض المرجو منها .

القيم الاخلاقية لا ينص عليها قانون محدد –باستثناء بعض المهن الذي يصدر لها تشريع خاص – فهى متنوعة بين الاخلاقيات العامة والخاصة التي تساعد في اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب وعدم إخفاء العناصر المفروض فيها علم الكافة بها أو احترام الحياة الخاصة للعملاء وجميعها تنبع من السلوكيات الشخصية كالنزاهة والصدق والجرأة واحترام العملاء والالتزام بالحقيقة وعدم الكذب .

الأعمال المصرفية الأخلاقية والاجتماعية في معظم دول العالم ومنها فرنسا والمملكة المتحدة تعد من الأعمال الخاصة من البنوك المجتمعية شكلاً وموضوعاً وكان لها دور بارز في الكساد الاقتصادي والحد من مشكلة البطالة وتنشيط العمل التجاري عن طريق الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بهدف تحسين دخل الفرد والاسرة وخاصة الأسر المحرومة والاقل فقراً.ولكي يقوم القطاع المصرفي بشكل مشروع يتسم بالذكاء والأخلاقيات في المجتمع يجب عليه أن يدور في الإطار الآتي :

1- الغايات الاجتماعية التي تعتبر أساس وجود القطاع المصرفي، والتي تتمثل في إرضاء الحاجات الإنسانية التي يحتاجها الفرد من القطاع المصرفي وبشكل جيد للمجموعات المتأثرة بنشاطه .

2- وجود الآليات الملائمة المشروعة لتحقيق ذلك وفي القطاع المصرفي تتمثل تلك الآليات في المجتمع المعاصرفي السوق والمنافسة والبحث عن العائد مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الآليات إنما تشكل الوسائل الملائمة لبلوغ الهدف ، وليس الهدف نفسه .

3- الإطار القانوني السياسي المرتبط بالمصرف محل النظر، والذي يتم التعبير عنه في الدول الحديثة بما يسمى بالميثاق الذي يحدد فيه الحقوق والإلتزامات بحسب التشريعات القانونية السارية، والمتوافقة مع القواعد الدستوريةالتي يريدها الجميع وليس القطاع المصرفي وحده .

4- إحتياجات المجتمع وطلبه للوعى الأخلاقي لتوليد الثقافة والثقة وهو أمر ضروري إعادة الحيوية والثقة لكل من المجتمع والقطاع المصرفي .

رابعًا :الأعمال المصرفية التي تلتزم بالمعايير الأخلاقية :

جميع الأعمال المصرفية يجب أن تتسم بالمعايير الأخلاقية ولكن نورد هنا اهم الأعمال :

1-اتقان العمل :

العمل لا ينتج سلعًا فقط بل يعد افراد يعيشون الحياة التي صمموها بأنفسهم ؛فالعمل هو أساس الحياة الاقتصادية يجب ألا يستعبد من يقومون به حتى لا تدفن المهارات والمواهب التي تعدان من المنتجات المؤثرة في السلع والخدمات ذاد المردود الاقتصادي.

العمل الجاد الشريف يعود على الفرد والمجتمع ويوضح العلاقة الحاكمة بين الحياة الاقتصادية والفضيلة الأخلاقية ؛فقمع الأعنياء للفقراء مثل عدم تعاون الفقراء للأغنياء كلاهما مكرهة اقتصادية لأن فرص الفضيلة تظهر في جميع مناحي الحياة ومنها الحياة الاقتصادية .

2- **الحسابات :**

بنصوص القانون يفرض على البنوك الإلتزام بالسرية، ويتعين على القطاع المصرفي الإلتزام بالمعايير الأخلاقية لكي تستمر في عملها ومواجهة المنافسة حرصًا على مستقبل المصرف ونجاحه ولاسيما المتخصص في

مجال خبرة معينة كالبناء أو الزراعة، ... تنعكس نجاحات البنك ذات التوجه الأخلاقي على قدرته على جمع أموال كبيرة وسيطرته على السوق بقدر استحوازه على الأموال وتوجيهها نحو الاستثمار في القطاع الجغرافي أوالمجتمعى أو الإقليمي .

تخضع الحسابات للتقييم مقابل السياسة الاخلاقية المتبعة من قبل المصرف فكلما كان المصرف ملتزم بالمعايير الأخلاقية يعطى دلالة ينعكس على المجتمع في شكل تكافل اجتماعي داعما للاقتصاد الاجتماعي .

3- القروض :

القروض تمثل حصة الأسد بالنسبة للبنوك، والسلوك الاخلاقي هو شعور بضرورة الوفاء بالواجبات، اخلاقيات المصرف تنعكس ليس على المقرض فقط لكنه يؤثر في نجاح المقترض أيضًا ؛فالعملاء يهتمون جيدا بالمصارف التي تحافظ على سريتهم ولا سيما في مجال القروض .قواعد الأخلاق تلعب دور جوهري في تنظيم السلوك الاجتماعي . في البيئة المعاصرة التي تتسم بالتطور الشديد في تبادل وتخزين المعلومات الإلكترونية،يلتزم المصرف بخصوصية العملاء وحماية المعلومات الخاصة بهم وتتبع الإجراءات اللازمة وموصى بها لحماية المعلومات من أجل حماية المعلومات الشخصية الخاصة بالعملاء.فالافصاح عن معلومات سرية تخص العميل ينال من الثقة في المهنة ويعوق المصرف من قدرته على تحصيل مثل هذه البيانات والمعلومات في المستقبل .

المبحث الثاني: المسئولية المجتمعة للقطاع المصرفي.

أولاً:اهتمامات القطاع المصرفي بالمسئولية المجتمعية :

يشجع القطاع المصرفي كل الموظفين على المشاركة في المجتمعات التي يعيشون فيها ولديه برنامج عطاء خيري قوي يتم تنسيقه من قبل البنك وفريق الاستثمار المجتمعي فيقوم بتقييم فرص المشاركة في المجتمع بكل عناية من أجل تقييم ملاءمتها لأهداف الشركة وموازنة الموارد المتاحة مقابل الامتيازات التي يمكن الحصول عليها لصالح عملائه ويجب مناقشة استخدام موارد ومرافق المصرف أو المشاركة في الاتجاهات الخيرية أثناء أوقات العمل أو من خلال استخدام تقنيات الاتصال لدى المؤسسات المناظرة.

التقارير السنوية والميزانيات الختامية للمؤسسات المصرفية للأسف الشديد لا يوجد بها ما هو مخصص للمسئولية المجتمعية، مما يجعلها من الأنشطة الغير مرئية التي أحيانا تثير الشك بعدم ممارسة المؤسسة سبل أخلاقية عامة على الأقل كالأمانة والمصداقية ... أو الحكم على المؤسسات المصرفية بممارسة أنشطة غير شرعية ؛فضلا عن عدم رضاء المجتمع على أنشطة تلك المؤسسات بأنها تأخد دائماً دون أن تعطي ؛بينما الهدف من المسؤولية المجتمعية من المفترض أن تعظم الناتج وتقلل المضار من خلال برامج اجتماعية واقتصادية وبيئية متميزة .

ونأمل أن يكون هناك مجلس أعلى على غرار الشركة القابضة يكون دورها اقتضاع جزء من أرباح تلك المؤسسات بموجب قانون يراقب التمييز بين التسويق وتحديد المسئولية تجاه المجتمع من خلال برامج مستدامة

طويلة الأجل وليس في شكل تبرعات او منح ليتم القضاء على المشكلات العامة او الحد منها مقابل منح امتيازات لها مقابل ما يتم خصمه وتعلن البرامج لتحدد مدى تأثيرها ايجابيا في المجتمع ودعم للاخلاق التي تمارسها تلك المؤسسات بشكل معلن وليس خفي .

ثانيًا :ممارسات القطاع المصرفي في المسئولية المجتمعية :

1- **تسهيل الحصول على الإتمان المصرفى :**

يتعذر على الأفراد الحصول على قروض مصرفية كبيرة لعدم وجود ضمانات كافية لدى المؤسسة البنكية (المحلية والدولية) . وتكثر الإجراءات المتشددة لمنح هولاء القروض حتي ولو كانت بسيطة . ولتفادي الإجراءات التعسفية والمعقدة يلجأ الأفراد إلى تكوين شركات (أشخاص أو أموال)تكون قابلة للإقتراض([4]) والحصول على أية أموال ليس بضمانهم الشخصي ولكن بضمان الشخص الإعتباري الذى تكون – له صلاحية كاملة فى الإقتراض حتي لو كان المبلغ المطلوب إقتراضه يفوق حصص التأسيس وهنا يكتسب حقوق ويتحمل بالإلتزمات بعيدًا عن الأشخاص الطبيعية المكونة للشركة .

لذا علي البنوك وهي بصدد إصدار قرار الإئتمان بمنح القرض لها أن تشترط شروط معينة للإعتبارات المالية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لضمان منح القروض، وذلك لوجود ضمان رأسمإلى تمتلكه الشخصية الإعتبارية .ويعد أيضًا شكل جديد ضمنيًا فى صورة شراكة بين المؤسسة البنكية والمؤسسة التجارية ويساهمان معًا فى خدمة المجتمع وهما فى نظر المشرع يقدم أحدهما (البنك) تيسيرات ويتفاوض الآخر(المؤسسة التجارية) على تقليل نسبة الفائدة المطلوبه منه على إعتبار أن المال مخصص ([5]) للنفع العام فى شكل خدمة مجتمعية ما لم يلزم البنك بنص خاص لمثل تلك الحالات فى تقليل نسبة الفائدة المحصله من العملاء.

وهذا لا يعنى أن البنوك نفسها تتحلل من إلتزاماتها تجاه المجتمع، بل عليها هى أيضًا التزام لا يقل أهمية عن المؤسسات التجارية. ونقصد بذلك البنوك الخاصة بما يتناسب مع موضوع البحث حيث نستبعد المؤسسات التجارية الخاضعة للقطاع العام وكذلك البنوك الحكومية .

المنافسة بين البنوك([6]) فى مجال الخدمة المجتمعية يمكن أن تظهر فى صور متعددة منها توفير خدمة خاصة للمعاقين سواء من ناحية التعينات والتوظيف أو خدمات منزليه لهم أو البنية الهندسية داخل البنك أو خارجه، والبعض تقدم تيسيرات للزواج أو برامج اجتماعية للأحياء القديمة وترميم المنازل وشراء مواشى للتربية والقروض الميسرة للشباب للقضاء على البطالة وحالات العجز والوفاة وهدفها بذلك تقديم خدمة للمجتمع وفى نفس الوقت كسب ولاء الأفراد المستفيدين من تلك الخدمات وهى تعد من الجانب التسويقى للبنوك .

2- تحقيق الميزة التنافسية :

التنافس الاقتصادى بين المؤسسات المصرفية فى التنمية المجتمعية يزداد من خلال السمعة الجيدة والعلامة التجارية المميزة لها لما تحققه الخدمات المقدمة بطبيعتها للتنافس مع بعضها البعض على دخل المستهلك المحدود، وبالتإلى فإن الخدمات الجديدة لها آثار على الطلب على هذه الخدمات[7] بسبب محدودية الدخل ومن ثم على المؤسسات المصرفية التي تقدمها . وتقع الأخيرة فى مواجهة خطر المنافسة من البدائل التى تبدأ من تحديد خدمة متميزة إلى أن تصل إلى الإنسحاب من السوق وبالطبع لا تسعى المؤسسات المصرفية للوصول إلى تلك المرحلة بل عليها أن تتدخل للإستحواز على السوق عن طريق جذب إنتباه أفراد المجتمع لها بصورة أخلاقية للحفاظ على عملائها وقد يكون عن طريق توفير الخدمات الإضافية لهم وتتحقق الإستفادة غير المباشرة للمؤسسة المصرفية، أو تعزيز الإتصال بالبنوك الأخرى المنافسة – مع الأخذ فى الإعتبار قوة المشروع أو الخدمة المسيطرة وعدد المنافسين وتكلفة الإنشاء، والعرض والطلب، والطاقة الإنتاجية – أو الإتصال المباشر بأفراد المجتمع لزيادة توعيته ووعيه الاقتصادي بالمنتج والخدمة المقدمة أو توافر الخدمات العامة التى تنشئها المصارف الخاصة لخدمة المجتمع الذى يستفيد منها فى الأجل الطويل .

تشكل الميزة التنافسية الفريدة الناتجة عن محور الميزة التنافسية للمؤسسة المصرفية ، فالميزة التنافسية الداعمة هي تلك التي تدفع بعجلة التقدم للأمام ليس بحسب رغبة العملاء حسب بل عليهم تحليل السمات الأساسية لمؤسساتهم مثل الأموال المنفقة على البحوث والتنمية والوقت المنقضي في تطوير فريق مقدم الخدمة بشكل جيد لكي تساعد هذه النفقات بقوة على زيادة فرص النجاح على المدى الطويل [8].

3- زيادة السلع وتطويرها فى السوق :

تتعدد الأنشطة الاقتصادية بين المؤسسات المصرفية لتتحقق المنافسة فيما بينها، وينتج عن ذلك نموع فى عدد الخدمات التي هي في الأساس متاحة بحسب إحتياجات أفراد المجتمع وتكلفة الخدمة والإستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة والمحدودة لإنتاجها فى ظل قواعد المنافسة المشروعة المتعارف عليها [9] .

أما من جهة التطوير فتسعي المؤسسات المصرفية إلى الدخول للأسواق بأكبر عدد ممكن من الخدمات مع التمايز الحقيقى وليس الوهمى في تقديمها مع إستخدام قوة التكنولوجيا والعلوم الحديثة [10] فى تعديل قواعد تقديم الخدمة أو توفير السلعة أوالتعبئة أوالتغليف أو ذوق المستهلك أوالماركات المسجلة أوإستخدام بدائل لعناصر الإنتاج ويترك كل مشروع فى السوق بحسب قدراته وكفاءته [11].

أعطى الاقتصاد الإبداعى دوراً بالغ الأهمية سواء على المستوى القومى الشامل أو على المستوى المحلى دوراً فى تحديد المهام والواجبات والوظائف التي يقوم بها كل أفراد المجتمع والقطاع المصرفي فى نطاق الحركة الدافعة لمستقبل أفضل .

تعد الصناعات الإبداعية من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة فى الناتج المحلى الإجمالي وفى التجارة العالمية التي اهتمت بها المؤسسات المصرفية بشكل اخلاقي وقد أظهرت تطوراتها المتصاعدة خاصة أن المساهمات التي تشارك فيها بطبيعتها خلاقة ودافعة إلي المزيد من الفرص الاقتصادية التي تحقق فيها إبداعاتها سواء بالسلع أو الخدمات أو إستخدام التكنولوجيا والأبحاث والتدريب للوصول إلى درجة الإشباع لكافة أفراد المجتمع حتى ولو إندمجت المؤسسات المصرفية مع بعضها البعض [12].

4- تحقيق إنتعاش اقتصادى دائم ومستمر :

إهتمام المؤسسات المصرفية بالنشاط الاقتصادى لتنمية المجتمع لكي تجعله مستهلك جيد للسلع والخدمات التي تكون متاحة له . وتسعى المؤسسات المصرفية في الوقت الحاضر لزيادة نشاطها المجتمعي وترصد كثيراً من الأموال للترويج والتسويق عن خدماتها بشكل مباشر وموجه للعميل لتؤدي نفس الدور التسويقي بناء على استراتيجية تعتمد على قوة السوق المصرفي [13] وتلبية رغبات المستهلك .وتعدد المؤسسات المصرفية من هذا النوع يؤدي إلى الإنتعاش فى كافة الأنشطة الاقتصادية . ولا يتم ذلك بصورة مؤقتة لكن بصورة مستمرة حتي يتم التمويل الذاتى لإحداث التنمية المجتمعية وهو من أهم شروطها أن يوجد مصدر دورى متجدد يدر دخلاً لإمكانية الصرف على كافة عناصر المشروع، فعلى سبيل المثال عند قيام المؤسسة البنكية بإنشاء مدرسة تعليمية في مكان ما فعن طريق تحصيل الرسوم المدرسية المحددة بمعرفة الدولة يتم تشغيلها ومن أرباحها يتم الصرف منها على العاملين بها لان المستهلك الدائم للسلع والخدمات المنتجة موجود وهو فى نفس الوقت يقوم بإستهلاك السلع المتنافس عليها لرغبته فى ذلك [14] .

ويظهر الإنتعاش الاقتصادي عن طريق نسبة تحقيق الأرباح حتي يصبح من أهم شعارات المؤسسة المصرفية أن تعلن عن إهتمامها بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتوفير ظروف العمل الملائم والآمن للعاملين وحماية المستهلك، وذلك بهدف تجنبها لأية ظروف سياسية أو أمنية للمقاطعة رغم الترابط الشديد بين النشاط السياسى والنشاط الاقتصادى بهدف جذب العملاء.

5- زيادة التنمية الاقتصادية :

تحتاج التنمية الاقتصادية [15]إلى مساندة القطاع الخاص لفئات المجتمع المختلفة وضرورة الوصول إلى أنسب السبل لتوزيع الأعباء المترتبة عليها وضرورة التخلى عن العادات والتقاليد التي تعوقها . ويقع عبء زيادة التنمية الاقتصادية على المؤسسات المصرفية الاستثمارية بزيادة عددها، ذلك لما تقوم به من زيادة الإهتمام بالأفراد وحثهم على العمل كقيمة اجتماعية بطريقة أخلاقية وليس كوسيلة للرزق فقط، حتي يمكن إحداث التقدم الاقتصادى عن طريق زيادة الدخل القومى [16] .وتعد من المنافع الاقتصادية التي تميز القطاع المصرفي عن المؤسسات الأخرى والوفاء بإلتزاماتها تجاه المجتمع، وقدرة المؤسسة على النفاذ فى الأسواق الخارجية، وتخفيض تكلفة إنتاج الخدمة ، وزيادة كفاءة المؤسسة المصرفية .

ونأمل من المؤسسات المصرفية والتي هدفها العناية الفائقة بالمستثمرون في مصر أن يهتموا ببناء مدارس مختلفة في المناطق العمرانية الجديدة وإنشاء خطوط للسكك الحديدية لخدمة العاملين بالمصانع ضمن أنشطتهم في ضوء الخدمة المجتمعية ومن المؤكد أن النفع سيعود عليهم اولاً في توفير المبالغ المخصصة لوسائل نقل العاملين والوقود المستخدم وراحة للعاملين وحلاً لمشكلات المرور ونظافة للبيئة وفتح مجال الاقراض من أجل انشاء هذه الخدمة .

6- تطوير فرص التعلم والتدريب ونقل التكنولوجيا :

التعليم والتدريب من أهم المحاور الأساسية لتحسين العنصر البشرى لرفع الإنتاجية، وقوة العمل تعتمد على التدريب [17]لذلك هو فى حد ذاته استثمار وليس إستهلاك، وعن طريقه تطور المؤسسات المصرفية في تقديم خدماتها بطريقة أخلاقية فى ظل ما يحصل عليه العاملين من برامج وتدريب ليستفيد منها جميع الأطراف والنصيب الأكبر يعود على البنك .وهناك سلسلة من الأهداف فى كل مرحلة (التعليم / التدريب)تنعكس اقتصاديا على الفرد والمجتمع، ودور التعليم يظهر فى رفع مستوى الأداء وقلة تكاليف المشروع وزيادة الإنتاجية للسلع والخدمات بإستخدام الأسإلب الجديدة لتحسين بيئة الأعمال التجارية تنفيذًا لإستراتيجة الاستثمار [18].وينعكس ذلك كله على الدخل القومى وفى حالة الزيادة تتحقق الرفاهة لكل أفراد المجتمع .

التعليم والتدريب له تأثيره على كسب الثقة وإكتشاف القدرات وقياسها مما يؤدى إلى حل المشكلات والإبتكار وزيادة الإنتاج [19] لذا تسعى المؤسسات المصرفية إلى تطوير أفراد المجتمع عن طريق منح دورات تدريبية ومحاضرات وعقد مؤتمرات وندوات وحلقات بحث فى المجالات المتخصصة بحسب النشاط الرئسي للمؤسسة . وعن طريق إستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة فى حد ذاتها تنقل ثقافة جديدة للمجتمع وخاصة فى الدول النامية والمجتمعات الريفية في شكل مبادرات لتحسين وإنشاء المؤسسات التربوية ومؤسسات البحث العلمي [20]. والملاحظ في معظم الدول النامية أن تهتم المؤسسات المصرفية بالأنشطةالتي تتخصص فيها وفى نفس منطقتها الجغرافية أو المناطق الفقيرة حتى تستفيد فى الأجل الطويل من خريجين هذا المشروع ومن ولائهم للمؤسسة المصرفية والتعامل معها وهو فى نفس الوقت يعد من الاستثمار فى تحسين الاقتصاد بشكل غير مباشر . وقد تخدم مؤسسات أخرى فى نفس نشاطها الاقتصادي وليس لديها إمكانات فن تنفيذ هذه الخدمة.

وتحسين التعليم والتدريب لتأهيل الشباب حديث التخرج في المشروعات الصغيرة من أهم التحديات التى تواجه المؤسسات المصرفية ، وأنظمة التعليم والتدريب فى مصر والدول العربية، حيث يفتقر الكثير منها إلى العمالة المتخصصة فى المجالات التي يحتاجها السوق مما يساعد على سد الفجوة بين العرض والطلب على العمالة [21] .ولا يمكن أن نتجاهل أن التعليم والتدريب يؤديان إلى خلق مهارات وطنية تعد من العناصر الأساسية للدولة لتيسير عملية التنمية الاقتصادية فى كافة القطاعات، رغم وجود مشكلة تواجه بعض أفراد المجتمع وبخاصة

الشباب، إن المؤسسات تطلب للتعيين فيها من لديهم الخبرة العملية ولا يكتفى بالتأهيل والتدريب الذى حصل عليه الشباب بإعتبارها دراسة نظرية فقط تفتقر للجانب العملى والتطبيقى.

خطط التدريب تحتاج إلى استراتيجة طويلة المدى تهدف إلى تعزيز وجود الكوادر المدربة التي توفرها المؤسسات المصرفية للمجتمع المحيط وخاصة أن لتلك المؤسسات فروع كثيرة منتشرة في كافة أنحاء البلاد.تنعكس ايجابا على وبالتالي ترفع من مستوى الدخول للأفراد.خصوصية المؤسسات تتميز بوجود عنصر المنافسة في المجالات الاقتصادية والبيئية والبشرية ومن الضروري أن تكون المنافسة بحسب القوانين والأنظمة والتى تؤكدها تعزيز الجهات الرقابية لإعلان أخلاقيات الجهة المصرفية .

وتتمتع المؤسسات المصرفية الكبرى التى تهتم بالخدمة المجتمعية بثقل مالي كبير يصعب أو يكاد يكون من المستحيل على الأفراد إمتلاكه، ونتيجة إمكانياتها المالية الضخمة تسعى إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية عن طريق توفير الآلات والمعدات الحديثة الملائمة، ونقل الخبراء والخبرات والمعرفة، وقد تأخذ صور متعددة منها براءات الإختراع أو تكنولوجيا كثيفة العمل أو رأس المال [22].

إن تبني نقل التكنولوجيا عبر المؤسسات المصرفية للخدمة المجتمعية تخلق ميزة تنافسية من صنع الإنسان . والأيدى العاملة الماهرة هى الأداة الرئيسية للتنافس وهى الميزة التنافسية الوحيدة المستدامة، حيث تستطيع توليد التكنولوجيا الجديدة للمنتجات والعمليات، وهى التى تحرك سريعًا الموارد الطبيعية ورأس المال على نطاق الدولة بل العالم [23] وفى حالة المؤسسات المصرفية المتعدية والمتعددة الجنسيات تسعى للسيطرة على التكنولوجيا بسطوة إحتكارية وبخاصة فى المجالات التى تخدم التكنولوجيا بكثافة، عن طريق نقل التكنولوجيا ويمكن للمؤسسات المصرفية إنتاج خدمات جديدة ولاسيما الالكترونية كأسلوب جديد تخليقي بديلًا تامًا للموارد الأولية الطبيعية، مما يخفض الطلب على الموارد الأولية فى الوقت ذاته لإثبات كفاءة المؤسسة المصرفية على تقديم وتوفير السلعة أو الخدمة فى شكل جديد وأعلى جودة وأقل سعرًا فى ظل خدمة مجتمعية .بدون أن تتجاهل التكنولوجيا الحديثة فى الاستثمار والانتاج والتسويق على إعتبار أن هذه المجالات الرئيسية فى أى نشاط اقتصادي[24] .

7- توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة :

إن من الطبيعى أن فرص الاستثمار تخلق قيمة [25] اقتصادية في المناطق الحضرية والصحراوية فى الأجل القصير والمتوسط والطويل بينما فى المناطق الريفية والقرى تكون ضعيفة لعدم إهتمام الدولة بالخدمات الأساسية فيها، وتتأثر تلك المناطق سلبًا بفرص العمل المتاحة لأفرادها وإنخفاض الدخل ومستوى المعيشة وزيادة الفقر والمرض والأمية ومن ثم نشاط المؤسسات المصرفية الاقتصادى تجاه المجتمع يعمل على جذب الاستثمارات لتلك المناطق بهدف تنميتها وإتاحة فرص عمل جديدة إضافية فيها وإستغلال كافة الموارد الطبيعية المتاحة بها لرفع مستوى معيشتهم وتوظيف كافة فئات المجتمع بحسب البيئة التشريعية [26]، وإنشاء أسواق مختلفة فى مجالات

الصناعة – والأسواق الزراعية حسب طبيعة المنطقة الموجه لها الاستثمار والأقاليم الجغرافية وإشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع .

إن الاستثمار المقصود هو توجيه نشاط المؤسسات المصرفية عن طريق إستغلال جزء من رأس المال وتوجيهه للعمل فى المناطق الأقل فقراً بهدف خدمة المجتمع والحصول على ربح يعود على فئات المجتمع ذاته والمنطقة المستثمر فيها أموال المؤسسة لضمان مورد مالى دوري متجدد لخدمتهم المجتمعية وبخاصة أن أفراد المجتمع الريفى بدأ يتحدث عن الاستثمار المالي فى شكل ممتلئ غيرة من المجتمع الحضرى فى ظل ثورة المعلومات الاستثمارية المعتمد عليها فى الحوارات المجتمعية [27]والحوارات المتبادلة بين الشباب على صفحات التواصل الاجتماعي facebook وأن الربحية الاجتماعية هى مقياس [28]الكفاءة الاقتصادية على المستوى القومي أو من وجهة النظر الاجتماعية أى قياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية للاستثمار[29] على مستوى المجتمع الذي يحتوى تلك المشروعات [30].

ونأمل أن تتكاتف المؤسسات المصرفية الخاصة وتقدم خدمة للمجتمع بأن تتعهد بتوظيف كل من يلتزم بالبرنامج الذي تعلن عنه المؤسسات المصرفية مجتمعة في شكل برامج وليس تبرعات خلال مدة لا تتجاوز تسعة أشهر للإرتقاء بالمستوي الثقافي والحضاري والتعليمي والحد من البطالة والأمية وخاصة ان المؤسسات المصرفية تحتاج لعمالة مؤهلين ومن المؤكد أن ذلك يساهم بنسبة كبيرة في رفع الإنتاجية .

8- إنفاق الأجور والمرتبات :

تقوم المؤسسات المصرفية من خلال ممارستها المجتمعية إلى إنفاق أجور ومرتبات [31] وتبرعات وضرائب وجميعها تساهم فى تنشيط كافة العمليات الاقتصادية المرتبطة بأعمالها .

الإنفاق قد يكون إنتاجى أو إستهلاكى أو استثمارى، ويخصص لكل فئات المجتمع المستفيد من الخدمات التى تقدمها المؤسسة المصرفية، وبالنسبة للضرائب التي يدفعها الممولون نتيجة عملهم مع المؤسسات – حيث يفترض أن المؤسسة ذاتها تعفى ضريبياً بمقدار ما تقوم به من تخصيص للموارد أو أموالها للخدمات المجتمعية أو على الأقل جزء منها .على الرغم من أن قانون الضرائب المصري وكذلك قانون الاستثمار يحددان نسبة معينة من الأرباح وليس كل ما يتم صرفه على الخدمات المجتمعية، حتى لا يؤدى إلى تهرب ضريبى بشكل مباشر "تهرب مقنن" حيث أن الضريبة تؤدى إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة وتحسين الأوضاع المالية للميزانية العامة ومن ثم يمكن تحسين الأوضاع المالية لأفراد المجتمع، أو تخفيض الديون أو سداد نسبة من القروض العامة وكل ذلك ينعكس على رفاهة المجتمع .

9- إتاحة فرص العمل والحد من البطالة من خلال التشغيل :

ينعكس الأثر الإيجابى على قطاع التشغيل والتدريب بتوظيف القوى العاملة وبخاصة فى المجتمعات التى بها قوى بشرية كثيفة ومتعددة (الماهرة أو غير الماهرة) التي تقضي على البطالة مما يؤدى إلى المساهمة فى تحقيق الإستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

من الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة البطالة برنامج "الشبكة الاجتماعة " بتخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف فى مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقراً [32] والأكثر تضرراً نتيجة القيود التى فرضتها طبيعة التوجه الإنكماشى للاقتصاد الوطنى[33].ونأمل أن تحدد المؤسسات المصرفية موعداً محدداً سنوياً لإمكان الإعلان عن الوظائف الشاغرة حتى يمكن تحديد أعداد البطالة بسهولة من خلال المتقدمين للإعلان بالنسبة للقطاعات المصرفية العامة والخاصة[34].

10- حركة ميزان المدفوعات:

كافة العمليات الاقتصادية تسجل قيمتها فى ميزان المدفوعات بين الطرفين (المقيمين وغير المقيمين)فى خلال مدة معينة غالباً سنة .وتعتمد المشروعات التجارية والمصرفية أثناء إستقلالها فى ممارسة نشاطها على الإستيراد والتصدير، لذا فهي تنعش اقتصاد الدولة التي تمارس فيها النشاط من تدفق لرأس المال والبضائع سواء كانت مواد أولية أو مواد نصف مصنعة أو تامة الصنع بحسب الأحوال أوالإحتياج، وترتب حقوقاً والتزامات قبل الغير وتغطية المدخرات المحلية .

زادت سيطرة المؤسسات المصرفية المتعدية والمتعددة الجنسيات (دولية النشاط) وتطورت وسائل الشراكة بينهم، وبين المشروعات العملاقة والدول مما أدى إلى الإهتمام بالاستثمار المباشر وغير المباشر نظراً لصعوبة وجود الإكتفاء الذاتي بين الدول الأمر الذى غير من صورة المشروعات ووصلت إلى العولمة وتطورت المشروعات التجارية والإنتاجية . وعن طريق إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات المجتمع، تحدث فى نفس الوقت زيادة درجة الرضا لدى أصحاب المصالح ويتحقق التماسك الاجتماعى والترابط بين الأفراد والجمعيات لوجود الخدمات المبنية على ترسيخ لمبادئ الاخلاق بين كافة الأفراد.

يعد إنتقال رأس المال من جانب واحد أوضح مثال على عدم التزام الدولة أو الأفراد من الإلتزام برد المال ولا بدفع فوائد أو أقساط، حيث يلعب هذا النوع دوراً رئيسياً بإتساع مجاله وكبر حجمه فى أهم صورة من صوره وهى المنح والإعانات والتعويضات التي توسعت فيها المنظمات المصرفية الخاصة فى الدول المتقدمة لمنحها للدول الأكثر فقراً بهدف إعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية حتى ولو كانت هذه الإعتبارات الإخيرة هامشياً[35].

وهذا الرصيد الإيجابى المحقق من جانب واحد يستخدم فى سد العجز فى الميزان التجارى وقد تتنوع أشكالها مثل الأموال النقدية أو الأموال العينية أو المساعدات الفنية فى البرامج المختلفة كالتعليم أو الصحة أو الإعانات للفقراء والمحتاجين وهى فى مجملها أموال لا ترد تعطي لخدمة التدهور الحاد لمستوى الخدمات الاجتماعة الأساسية والاقتصادية .

11- بناء علاقات اقتصادية قوية مع الحكومات :

تسعى المؤسسات المصرفية للتقرب من الحكومات بهدف تبادل المنفعة بين الطرفين، فالبنوك تساهم بالخدمة المجتمعية وتنمية المجتمع ماديًا ومعنويًا وسلوكيًا ويتحقق لها فى الأجل الطويل منافع كثيرة كتحقيق التقارب بين البنك والعملاء وبخاصة المساهمين فى تكوينها ودعم الثقة المتبادلة بين الطرفين والثقل الربحي والإنتاجي الذى يعود على الطرفن وتحسين السمعة فى الأوساط المنافسة وكذلك الإحتفاظ بالموظفين الأكفاء الذين يترجمون ولائهم وتحسين الجودة وجذب المستثمرين .

وفى الوقت ذاته تنتفع الحكومات فى حل مشكلات المواطنين أو التقليل من وجود تلك المشكلات، عن طريق وجود القطاع الخاص الذى يقف بجانبها ويساعدها على توفير حلول مبتكرة بأحدث التكنولوجيا التى لا تقدر الحكومات على تحمل تكلفتها وبحسب أولوياتها فى الخطط التى تضعها لنفسها [36]، وفى المقابل لذلك تتنازل الحكومات عن بعض حقوقها بشكل غير معلن للمؤسسات المصرفية نظير ما تقوم به، مما يؤدى إلى أن الأخيرة تفرض سيطرتها على المجالس النيابية لما تقوم به من خدمات لصالح الوطن، وتحصل على التشريعات التي تساعدها للحصول على إمتيازات تشريعية لم تحصل عليها لو لم تقم بنشاطها المجتمعى .وتيسير حل نزاعاتها المحتملة، بإعتبارها صاحبة مركز قوة ونفوذ لما تعرضه من خدمات مقدمًا.

وكلما ذادت قوة المؤسسة – بفرض عدم قدرتها على التدخل التشريعي بشكل مباشر أو غير المباشر لأصحابها – المالية والفنية والإدارية تتيح لها الفرصة لإنشاء وتكوين علاقات وإتفاقات داخلية قوية تنتج عنها جوانب إيجابية لصالح الطرفين حتى ولو وصل الأمر إلى حدوث تكتلات أو إندماج بين المؤسسات المصرفية من طرف والحكومة من طرف آخر.

أخلاقيات المهنة في القطاع المصرفي يستلزم من المؤسسات عدم التلاعب بالاسواق والاستيلاء على أموال العملاء أو حسابات المعاشات أو ممارسة أنشطة اقتصادية غير قانونية كغسيل الأموال أو تمويل عمليات ارهابية وإنعكاساتها في شكل مسؤولية مجتمعية .

ثالثًا:نموذج تطبيقي على البنوك المصرية :

أ–المسؤلية المجتمعية لبنك مصر :

إقامة المشاريع التى تحقق التكافل الاجتماعى فى مصر([37]).تعتبر مواطنة الشركات أو المسئولية الاجتماعية للشركات في بنك مصر جزءاً لا يتجزأ من نظام عمل البنك فهى بمثابة مفتاح النجاح لتحقيق الاستدامة والحفاظ عليها فمن خلال العمل المسئول نسعى جاهدين إلى خلق قيم اجتماعية وإنجازات اقتصادية.يضع بنك مصر منذ بداياته المسئولية الاجتماعية نصب عيناه لكونها أحد أهدافه الرئيسية، فلقد تأسست مؤسسة بنك مصر لتنمية وخدمة المجتمع حديثاً كجهة قانونية مستقلة تديرها مجموعة من أعضاء مجلس الإدارة من الأمناء لإجراء تنمية اجتماعية جذرية. ونفذت المؤسسة عدداً من الأنشطة التى تتماشي مع أهدافها.

رسالة البنك تتبلور في المساهمة الايجابية فى تنمية المجتمع من خلال مشاريع تقوم المؤسسة بتنفيذها بنفسها أو من خلال شركاء متخصصين من الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى المعنية بالتنمية، وتوجه خاصة للشباب والمرأة فى مجالات التعليم، خلق فرص العمل، إضافة إلى المشروعات فى قطاع الصحة مع تشجيع مشاركة العاملين ببنك مصر فى أنشطة المؤسسة

أهداف المؤسسة

- التركيز على مجالات التعليم، خلق فرص العمل، التنمية الاقتصادية، الصحة وحماية البيئة.
- مساندة ودعم الأنشطة التنموية ذات التأثير الفعال فى خدمة المجتمع والبيئة.
- تقديم الدعم لمراكز البحث العلمى، المدارس، الجامعات والمستشفيات العامة.

ب– المسؤولية الاجتماعية البنك التجاري الدولي:

بسبب التزامنا تجاه كل من مجتمعنا وبيئة العمل لدينا، تلعب المسؤولية الاجتماعية للشركات دورا أساسيا في عملياتنا في البنك التجاري الدولي .تؤثر أعمالنا على بيئتنا المحلية وتمس حياة الملايين من الناس في جميع أنحاء مصر. ومن خلال هذا التوجه الفريد أصبح البنك التجاري أحد الرواد في "المسؤولية الاجتماعية للشركات" والتي تقوم على سبعة مجالات رئيسية.

رعاية المواهب: في بداية العام، شارك البنك التجاري الدوليفي رعاية "سمبوزيم القاهرة لنحت حديد الخردة"، وذلك تشجيعاً من البنك للمواهب الفنية التى تستلهم المعادن مصدراً لها لخلق أعمال فنية. في عام 2012 تعاون البنك مع إدارة الفنون الجميلة بوزارة الثقافة المصرية كي يحتضن جيل جديد من الفنانين الصغار الموهوبين، وفي إطار هذا التعاون، أقيمت مسابقة ومعرض لهؤلاء الشباب لعرض أعمالهم الفنية تحت رعاية البنك التجارى الدولى. قام البنك بإصدار كتاب باسم (مصر: الوعد– الإصدار الثانى)، والذى تم تصميمه ونشره من قبل البنك

مصاحباً لفعاليات المعرض. كما أتى إسهام آخر من البنك التجاري الدوليفي عالم الفنون الرفيعة عبر رعايته للجمعية المصرية الفلهرمونية، والتى تقدم أعمالاً موسيقية كلاسيكية.

Enactus: للعام السابع على التوالى، قام البنك التجاري الدوليبمواصلة شراكته الممتدة مع Enactus (والمعروفة سابقاً باسم سايف) كي تقوم بترويج حلول مهنية وعملية بين الشباب لمعاونتهم على الوصول إلى حلول مستدامة لتحسين أوضاع المجتمعات الفقيرة والمحتاجة .

يقود هذه المبادة طلاب، أكاديميون، وعاملون في مجال الأعمال، حيث تطبق المعايير المهنية والاحترافية لحل مشاكل المجتمعات الفقيرة سواء الحاجات الاقتصادية أو الاجتماعية. وهي عملية لا تفيد فقط المحتاجين ولكن أيضاً تساعد الطلاب على تطوير قدراتهم القيادية، تعليمهم روح الفريق، مهارات العروض التقديمية، الاتصال، والتواصل بشكل عام، وذلك بالتزامن مع تطوير شعورهم بالانتماء والمسئولية تجاه مجتمعاتهم، كما يحصل الطلاب على فرصة لتطوير قدراتهم العملية والقيادية. قام البنك التجاري الدولي هذا العام برعاية مسابقة Enactus الخاصة حول (أخلاقيات العمل) كما قام البنك أيضاً برعاية المسابقة الوطنية، والتي تجرى على مدار يوم كامل، حيث تقوم مجموعة من الفرق المشاركة من أهم الجامعات المصرية بالتنافس للحصول على فرصة لتمثيل مصر في مسابقة Enactus العالمية. ويسعدنا هنا أن نشير إلى أن الفريق المصرى المشارك من الجامعة الفرنسية في مصر قد نجح في الحصول على المركز الثاني في مسابقة Enactusالعالمية والتي عقدت بالعاصمة الأمريكية واشنطن عام 2012.

صحة المجتمع: بالتعاون مع مستشفى سرطان الأطفال 57357 والسفارة الكندية بمصر، شارك متطوعون من البنك التجاري الدوليفي سباق تيري فوكس بطول 4كم، وذلك حول سور الجامعة الأمريكية بالقاهرة، وذهبت جميع عوائد هذه الاحتفالية إلى مركز الأبحاث بمستشفى 57357.

وعلى صعيد مماثل، لعب البنك التجاري الدوليدوراً في حملات التبرع بالدم لعدة سنوات، وذلك كي نساهم في مواجهة الاحتياج الدائم لنقل الدم في مصر، وقام البنك –تحت رعاية وزارة الصحة– بتنظيم حملة للتبرع بالدم استمرت على مدار ثلاثة أيام في عدد من فروع البنك في مختلف أنحاء الجمهورية، وذلك تشجيعاً للموظفين على التبرع.

التوعية البيئية: على صعيد البيئة، انحصر هدفنا لعام 2012 في التأكد من تطبيق برنامج "البنك التجاري الدوليبحافظ على البيئة" في جميع مراكزنا الرئيسية. يهدف البرنامج إلى تشجيع السلوكيات صديقة البيئة من قبل الموظفين، وذلك عبر الترويج للتوعية بأهمية الحفاظ على الورق، الماء، الكهرباء، ومواد استهلاكية أخرى .وقد تضمنت هذه الإجراءات التحفظية استخدام أدوات موفرة للماء والكهرباء .كما قمنا بتطبيق برنامجنا للحفاظ على البيئة عام 2012 في مركزنا الرئيسى بالقرية الذكية، وذلك كي نضمن أن كافة مواد الدعاية الخاصة بنا مطبوعة ومصنعة من مواد صديقة للبيئة، وكذلك في مختلف فروع البنك.

يعمل البنك التجاري الدوليعلى إطلاق العديد من مبادرات الاستدامة بناءً على التزامه المستمر بتطبيق المزيد من الممارسات صديقة البيئة.

تطوير العاملين: في مجال تطوير وتدريب العاملين، قمنا بالتركيز على تحسين المهارات الإدارية لجميع مستويات الإدارة، وقد تضمن ذلك إطلاق برنامجين جديدين:

1. برنامج (مشرف لأول مرة) والذي تم تصميمه ليواكب احتياجات المديرين الذين تمت ترقيتهم حديثاً وتقوية قدراتهم الأساسية وقدرتهم على إدارة فريق العمل بفاعلية كونهم مديرين.
2. يركز برنامج "تطوير الإدارة المتوسطة" على إدارة التغيير، وتقوية مهارات القيادة لدى المديرين المتوسطين ومساعدتهم على تطويع فكرهم وقدراتهم بشكل استراتيجي لتتسق مع رؤية البنك التجارى الدولى.

تعمل هذه البرامج المطورة حديثاً جنباً إلى جنب مع برنامجي إدارة آخرين: برنامج قيادة بنوك التجزئة، والذى تم تصميمه خصيصاً ليخلق مواهب جديدة في قطاع بنوك التجزئة المصرفية، وبرنامج الإدارة والقيادة والذى يهدف إلى تطوير قدرات القيادة والإدارة للمديرين التنفيذيين.

ميثاق الشرف: يؤمن البنك التجاري الدوليبضرورة منح فرص متساوية لجميع موظفي البنك، وهو ما ينعكس بوضوح في ميثاق الشرف الخاص بنا. بالإضافة إلى تشجيع كافة الممارسات المناهضة للتمييز، تمنع سياساتنا أي نوع من التحرش أو الترهيب، وهو ما نراه بوضوح في تبني سياسة الإفصاح التي توفر أعلى درجات السرية والحماية لكل من يريدون أن يفصحوا بوضوح عن أخطاء مؤسسية.

إدارة تجربة العملاء: نقوم بإدارة ومراقبة مستوى جودة الخدمة المقدمة للعملاء وقياس مدى رضائهم وقد تطلب منا الوصول إلى النجاح الذي حققناه استخدام طريقة إدارة شاملة ضمت:

- تحقيق الامتياز في العمليات.
- التركيز على رضاء العميل.
- بناء الكوادر المصرفية.

قمنا بخلق وإدارة هيكل تنظيمي مخصص كي نتمكن من تحقيق الامتياز في العمليات، وذلك عبر مراقبة وتحسين العمليات الأساسية، كما قمنا بتوجيه كامل انتباهنا نحو العاملين بالهيكل المؤسسي بالإضافة إلى خلق بيئة ترعى وتتبنى رضاء العميل.

تم تدريب الموظفين العاملين بالإدارات وخدمة العملاء على جودة الخدمة على ثلاث مراحل، وقد انعكس التدريب إيجابياً على تجربة العملاء بالبنك، كما تم تبنى عدة وسائل لقياس آراء العملاء وتسجيلها عبر مختلف الإدارات بالبنك.

حيث يعد رضاء العملاء ذو أولوية قصوى لدى البنك التجارى الدولى. يتم التحقيق في الشكاوى بأقصى اهتمام عبر وحدة رعاية العملاء ووحدة الشكاوى، والتي تديرها مجموعة التوافق بالبنك. جميع أوجه القصور يتم التعرف عليها وحلها لضمان رضاء العميل.

ملاقاة توقعات المساهمين: يضم مجلس إدارة البنك التجاري الدولي ثماني أعضاء غير عاملين و مدير عامل بالبنك، يعكس التنوع في خبرات والخلفيات الذي يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة ثقافة البنك.

يتم إعلام مجلس الإدارة بكل ما يجد من أنشطة البنك، ويتم تقييم أداءه ومقارنته بالأهداف الإستراتيجية للبنك، إن الإفصاح السريع عن أي معلومات مالية أو غير مالية يتم بشكل دوري وذلك تدعيماً لالتزام البنك التجاري الدولي بإطلاع المساهمين على كل ما يستجد.

خاتمة:

في النهاية، فإنه من الجدير بالذكر أن سياسات الحوكمة التي يتبعها البنك، والتي تضمن استقلالية أداءه في مجالات التوافق والمخاطر، يتم إظهارها في أعلى مستويات التوافق مع هياكل الحوكمة الخاصة بالبنك المركزى المصرى للبنوك المصر.

الإحالات والمراجع:

[1])د. السيد عبد القادر زيدان : مبادئ العلوم السلوكية، بدون ناشر، 2012، ص 189.

[2])د.رضا عبيد، د.نشأت ادوارد ناشد:مبادئ القانون، بدون ناشر، 2009، ص 158.

[3])عديلة كورتينا :مواطنون في العالم نحو نظرية للمواطنة، مكتبة الاسرة، 2015، ص 163.

[4] (op. cit. ،p.284. Bradly R.Schiller:The economic today ،

[5] ،(op. cit. ،p.488. Paul A.Samuelson & Williamd D.Nordhaus :Economics

[6] ،(op.cit. ،p. 587. William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy

[7] (Paul A.Samuelson & Williamd D.Nordhaus: Economics ، op.cit. ،p.38.

[8])جون ورد:الشركات العائلية، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، 2004، ص 182.

[9])د. محمد مروان :مبادئ الاقتصاد، بدون ناشر، 2008، ص 15، ص 256.

[10] (op.cit. ،p.378. Environmental economics &policy : ، Tom Tietenbery &Lynne Lewis

[11] (William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy ، op.cit. ،p.173.

[12])د. محسن أحمد الخضيري :الاقتصاد الإبداعي :إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2009 .ص 41.

[13] (Michael R. Baye : managerial economics and business strategy ، op. cit. ، p.509

[14])د. محسن أحمد الخضيري :المرجع السابق، ص 20.

[15] (Environmental economics &policy ،op. cit. ،p.448. : Tom Tietenbery &Lynne Lewis

[16])د. إبراهم نصار اليماني :محاضرات فى التنمية الاقتصادية، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص 14.

[17] (William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy ، op.cit. ، p. 491.

[18] (Mark Hirschey &John Nofsinger:investments analysis and behavior، Mc Graw-Hill، 2010، p.74.

[19]) د. مدحت محمد أبو النصر :مفهوم ومراحل وأخلاقيات مهنة التدريب بالمنظمات العربية، إيتراك، 2007، ص 23.

[20])د. أسعد خطاب :اقتصاديات تنمية الموارد البشرية، دار الكتاب الحديث، 2011، ص 167.

[21])د.إبراهيم المصري :النظريات الاقتصادية، دار الحكمة، 2013، ص 183.

[22])د. حمدي عبد العظيم : اقتصاديات التجارة الدولية، بدون ناشر، 2010، ص 40.

[23])د. ماهر ظاهر بطرس &د.نشات ادوارد ناشد : الاقتصاد الدولي، بدون ناشر، بدون سنة نشر، ص 58.

[24](Bradly R.Schiller:The economic today ،McGraw-Hill ،2006 ،p.353.

[25] Ioannis Ioannou & George Serafeim : The Impact of Corporate Social Responsibility on Investment Recommendations ، Social Issues in Management (SIM) Division) ،2010 ،p.22.

[26](Mark Hirschey &John Nofsinger : investments analysis and behavior ، op. cit. ،p.271.

[27]) د. أمين السيد أحمد لطفي :دراسة جدوي المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، 2006، ص 38.

[28](Michael P.Todaro&Stephen C. Smith : economic development ،op.cit. ،p.15.

[29](William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy ، op.cit. ،p.739.

[30](investments analysis and behavior ،op. cit. ،،p.240. Mark Hirschey ،John Nofsinger:

[31] ،(op.cit. ،p.218. Paul A.Samuelson & Williamd D.Nordhaus :Economics

[32](William J.Baumol & Alan S.Blinder : Economics principle and policy ،op.cit. ،p.344.

[33])د.إبراهيم المصري : مرجع سابق، ص 183.

[34] (Mark Hirschey &John Nofsinger:investments analysis and behavior ،op.cit. ، p.273.

[35]) د.ماهر ظاهر بطرس &د. نشأت ادوارد ناشد : مرجع سابق، ص 113.

[36] ، (op.cit. ،p.702. Paul A.Samuelson & Williamd D.Nordhaus :Economics

37 (http://www.banquemisr.com

حقق القيادة الإدارية وعلاقتها بالرضا الوظيفي.

إعداد:

أ.د جميل أحمد [*].

ط.د: حجار مرهون إيمان [**].

ملخص:

في العصر الذي يشهد عولمة الأسواق ووفرة المعلومات من حيث السرعة والحجم وسرعة التغيير في بيئة الأعمال وزيادة التنافسية تزايدت الحاجة إلى المرونة والقدرة على الاستجابة الأمر الذي يساهم في تغيير الطريقة التي تعمل وتستجيب بها المنظمات وكل ذلك يتطلب أن تكون هناك قيادة واعية تدرك أن النجاح والتميز يحتاج إلى عملية تكييف مستمرة مع المتغيرات الخارجية مع وجود رؤية واضحة.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مفهوم القيادة الإدارية وكذا الرضا الوظيفي للأفراد الذي يعد اليوم في ظل اشتداد المنافسة والانفجار المعرفي الوسيلة التي تمكن من خلالها تحقيق النتائج بأكبر فعالية، فمن خلال هذا المقال يمكن التأكيد على أهمية كل منهما "القيادة الإدارية والرضا الوظيفي" وكذا تحديد العلاقة بينهما من خلال التأكيد على الأسلوب القيادي المتبع والذي يحقق رضا الأفراد.

Résumé:

À l'ère de la mondialisation des marchés et l'abondance de l'information en termes de vitesse, la taille et la vitesse du changement dans l'environnement des entreprises et accroître la compétitivité a augmenté le besoin de flexibilité et de réactivité qui contribue à changer la façon dont ils fonctionnent et répondre à leurs organisations, qui exige qu'il y ait un leadership conscient que les besoins de réussite et d'excellence le processus d'adaptation à poursuivre avec les variables externes avec une vision claire.

Cet article vise à faire la lumière sur le concept de leadership administratif, ainsi que la satisfaction au travail pour les personnes, qui est aujourd'hui à la lumière de la concurrence accrue et l'explosion des connaissances des moyens par lesquels par lequel pour atteindre les résultats le plus efficacement possible, il est à travers cet article peut souligner l'importance de l'autre «le leadership et la satisfaction au travail administratif," ainsi que la déterminer la relation entre eux en mettant l'accent sur le leadership et la méthode qui permet d'obtenir la satisfaction des individus

[*] **أستاذ** بجامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

[1] حجار مرهون إيمان، طالبة دكتوراء من جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخص إدارة الأعمال الإستراتيجية.[**]

مقدمة:

يعتبر الأساس أو الفارق بين ما تحققه المجتمعات من نجاح أو فشل ونمو أو جمود يعتبر الفرق الأساس فيها هو ما تحققه تلك المجتمعات في إتباع الأساليب الإدارية والقيادة الصحيحة والناجعة وهذا التأثير الذي تلعبه الإدارة وبصورة

أخص القيادة ناجم عن فعالية من يتولى الإدارة حيث أنهم هم الذين يملكون التأثير المباشر في اتخاذ وصنع القرارات وعلى اختلاف المؤسسات والمنظمات التي يديرونها وصولاً إلى الأهداف التي يسعون لتحقيقها هذا من جهة أخرى إننا نسير في عجلة التطور والتغيير المتسارع لذا أصبحت الحاجة الماسة لتحديث الرؤى التي نتبناها وهو بدوره انعكس على أساليب القيادة المتبعة لأنها أي القيادة وكما قلنا سلفاً الأساس في النجاح وأنها المؤثر الأبرز سلباً أو إيجاباً ومن هنا برزت الحاجة الملحة إلى تسليط الأضواء على أنماط القيادة و ما هو الأسلوب القيادي الناجح الذي يمكن أن نقول عليه أنه الأسلوب الفعال والذي يعكس عقلية القائد التي يقف خلفها وتلاؤمه مع احتياجات العاملين وصولاً إلى تحقيق البيئة المناسبة للنجاح إضافة إلى ذلك لابد من الإشارة إلى إن الخبرة المتراكمة والتجربة ومهما كان مجالها ومحاولة الربط بين ما صلح للماضي من الخبرات والتجارب ومحاولة ربطها بما يصلح منها في الحاضر أو للمستقبل.

وبذلك تستمد القيادة أهميتها من العنصر البشري والذي أصبح محور الاهتمام في المنظمة واهم مورد من مواردها التي تساهم في تحقيق أهدافها، وعلى عكس المتغيرات الأخرى، فسلوك الفرد من الصعب التحكم فيه والسيطرة عليه بسبب التغيرات والتقلبات المستمرة في مشاعره وعواطفه، ولكي تضمن الاستفادة القصوى من الكفاءات البشرية التي لديها لتحقيق أهدافها، ومن تم ضمان ديمومتها واستمراريتها، كان لزاماً عليها توفير قيادات إدارية فعالة قادرة على التأثير في سلوكيات الأفراد ومن تم دفعهم لأداء الإعمال المنوط بهم بكفاءة وفعالية، لهذا فالحاجة ماسة إلى تصميم برامج تدريبية للرفع من المستوى القيادي للمديرين، فالقائد الإداري الناجح هو الذي يستطيع إشاعة جواً عام من القيم والاتجاهات المؤيدة للرضا الوظيفي وهو جوهر عمل القيادة، لما للقائد من تأثير على سلوك الأفراد والجماعات.

الإشكالية:

تهدف إشكالية الدراسة إلى الإجابة على السؤال الجوهري

ما هي علاقة القيادة الإدارية بالرضا الوظيفي؟

الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم القيادة الإدارية وما هي أهميتها؟
- ما المقصود بالرضا الوظيفي وما هي أهميته بالنسبة للفرد والمنظمة؟

– ما علاقة القيادة الإدارية بالرضا الوظيفي؟

أهمية البحث : تكمن أهمية الدراسة في:

– أهمية القيادة الإدارية في المنظمة في دفع وتحفيز المرؤوسين وتشجيعهم لأداء أعمالهم بشكل أفضل؛

– أهمية موضوع الرضا الوظيفي في استمرارية وتطور عمل المنظمة،ولأهمية الموضوع بشكل خاص لميديري و مسؤولي الموارد البشرية؛

– أهمية توعية الشركات بضرورة تدريب قيادتها الإدارية على الأساليب القيادية المؤثرة على الرضا الوظيفي للعاملين؛

– القيادة الإدارية أحد الموضوعات المهمة التي تحضى باهتمام بالغ، حيث يمكن من خلالها تشجيع القدرات و رسم السياسات والخطط .

هيكل البحث:

للإحاطة بموضوع البحث وللتعرف على متغيراته من الناحية النظرية وكذا العلاقة وكيفية التأثير بينهما تم تقسيم البحث إلى:

– أولا: ماهية القيادة الإدارية؛

– ثانيا: ماهية الرضا الوظيفي؛

– ثالثا: علاقة القيادة الإدارية بالرضا الوظيفي من خلال الأساليب القيادية التي يتبعها القائد.

أولا: مفهوم القيادة الإدارية

تعتبر القيادة الإدارية من أهم أدوات التوجيه فاعلية فهي الوسيلة الأساسية التي عن طريقها يستطيع القائد بث روح التالف والتعارف بين العاملين في المنظمة من أجل تحقيق أهدافهم وأهداف المنظمة.

1– تعريف القيادة الإدارية

على الرغم من اهتمام الكثير من العلماء والكتاب والباحثين والفلاسفة بدراسة موضوع القيادة الإدارية، فلا تزال لغزا محيرا وموضوعا غامضا فلم يتمكن العلماء والكتاب والباحثين من الاتفاق على تعريف موحد لمفهوم القيادة الإدارية وسنتطرق من خلال ما يلي إلى بعض التعاريف فقط لأنه لا يمكن حصرها جميعها.

- تعرف القيادة الإدارية على أنها النشاط الذي يمارسه القائد في مجال اتخاذ القرار وإصدار الأوامر والإشراف على الآخرين باستخدام السلطة الرسمية.[1]

- وتعرف أيضا على أنها مجموعة من الخصائص الشخصية التي تجعل التوجيه والتحكم في الآخرين أمرا ناجحا[2]

- كما عرفها **Rensis Likert** على أنها قدرة القائد على التأثير في الآخرين وتوجيههم وإرشادهم لنيل تعاونهم وتحفيزهم للعمل بأعلى درجة من الكفاءة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة.[3]

وفي الأخير يمكن إعطاء تعريف شامل للقيادة الإدارية والذي بدوره يشمل مختلف العناصر المكونة للعملية القيادية:

- هي عملية التأثير في سلوك الآخرين من أجل تحقيق الأهداف المسطرة .

القيادة الإدارية= القائد + المرؤوسين+ التأثير+ الموقف+ الهدف.

2- أهمية القيادة الإدارية

تتجلى أهمية القيادة الإدارية فيمايلي:[4]

- حلقة الوصل بين المرؤوسين وخطط المنظمة وتصوراتها؛
- تدعيم المركز التنافسي للمنظمة من خلا تقليص الجوانب السلبية قدر الإمكان وتدعيم القوى الإيجابية؛
- تمكين الأفراد وتنميتهم لمواكبة التغيرات المحيطة بهم وتوظيفها لتحقيق النتائج المسطرة؛
- السيطرة على مختلف المشكلات التي تواجهها المنظمة ومن أهمها مختلف الصراعات التنظيمية.

3- مهارات القيادة الإدارية

إن العديد من الأفراد الذين يمتلكون المراكز القيادية في التنظيم يواصلون اكتساب المعارف والمهارات التي تؤهلهم إلى احتلال المراكز القيادية لهم بكفاءة وجدارة، إذ أن تلك المهارات والمعارف المتراكمة تحقق لهم القبول من قبل الآخرين ومن هذه المهارات نجد والتي يكمن تمثيلها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم01: المهارات القيادية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: المنظمة العربية للتنمية الإدارية،**تنمية المهارات الإبداعية لقادة المنظمات**، مصر، 2010،ص6.

ويمكن إعطاء تعريف مختصر لكل من هذه المهارات:[5]

- **المهارات الفكرية: conceptual skills** تمثل القابليات الذهنية والفكرية التي تسمح للقائد بتبصر أهداف المنظمة وسياساتها وخططها.

- **المهارات الإنسانية: Human skills** تمثل قدرة القائد في التعامل مع الآخرين وتوجيه جهودهم نحو تحقيق الأهداف المراد انجازها.

- **المهارات الفنية: technical skills** تمثل القدرات الفنية المتخصصة في أحد حقول المعارف أو العلمية لطبيعة العمل الذي يقوم بأدائه الأفراد العاملين.

4- أساليب القيادة الإدارية

قبل التطرق إلى مختلف الأساليب القيادية أو الأنماط كما يطلق عليها البعض الأخر من الباحثين التي يتبعها القائد وجب أولا تعريف الأسلوب القيادي.

- **الأسلوب القيادي:** يعرف على أنه مختلف الأنشطة التي يتبناها القائد في تعامله مع أتباعه ويتخذ منها منهجا يميز طريقته في التعامل معهم وهي بالتالي تشكل في مجملها أسلوبا أو نمطا عاما يميز طريقة التعامل.

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الأساليب القيادية وهذا حسب عدة معايير معتمدة في التصنيف نذكر منها:

- **حسب معيار التنظيم:** ويمكن التميز بين نوعين هما:[6]

القيادة الرسمية: وهي القيادة التي تمارس وفقا لمنهج التنظيم أي اللوائح والقوانين.

القيادة الغير رسمية: وهي القيادة التي يمارسها بعض الأفراد في التنظيم وفقا لقدراتهم ومواهبهم وليس من مركزهم ووضعهم الوظيفي

- **حسب معيار السلوك:**فيمكن التمييز بين:[7]

الأسلوب القيادي الأوتوقراطي (المركزية في الإدارة): ويطلق عليه في بعض الأحيان الأسلوب الديكتاتوري والذي يتسم بإعطاء الأوامر من الجهة الإدارية إلى الأفراد دون إبداء الرأي عند التنفيذ.

الأسلوب الديمقراطي(المشاركة في الإدارة):يقوم القائد عند إتباعه لهذا الأسلوب بمناقشة الأفراد في القرار قبل اتخاذه والمشاركة أثناء التنفيذ وتقييم النتائج المترتبة عنه.

الأسلوب القيادي الحر(الحرية في الإدارة): يقوم القائد عند إتباعه لهذا الأسلوب بترك مساحة كبيرة من الحرية للأفراد العاملين معهم دون إرشادهم أو إبداء رأيهم اتجاه أي قرار يتخذ سواء كان ذلك في صالح المنظمة أو في غير صالحها.

5- العوامل المؤثرة على فعالية القيادة الإدارية

هناك جملة من العوامل المؤثرة على فعالية القيادة الإدارية والتي على ضوئها يمكن للقائد إتباعه لأسلوبه القيادي وهذه العوامل متعلقة بمجموعة من المتغيرات والتي يمكن توضيحها من خلال الشكل الموالي:[8]

الشكل رقم 02: يوضح العوامل المؤثرة على الأسلوب القيادي

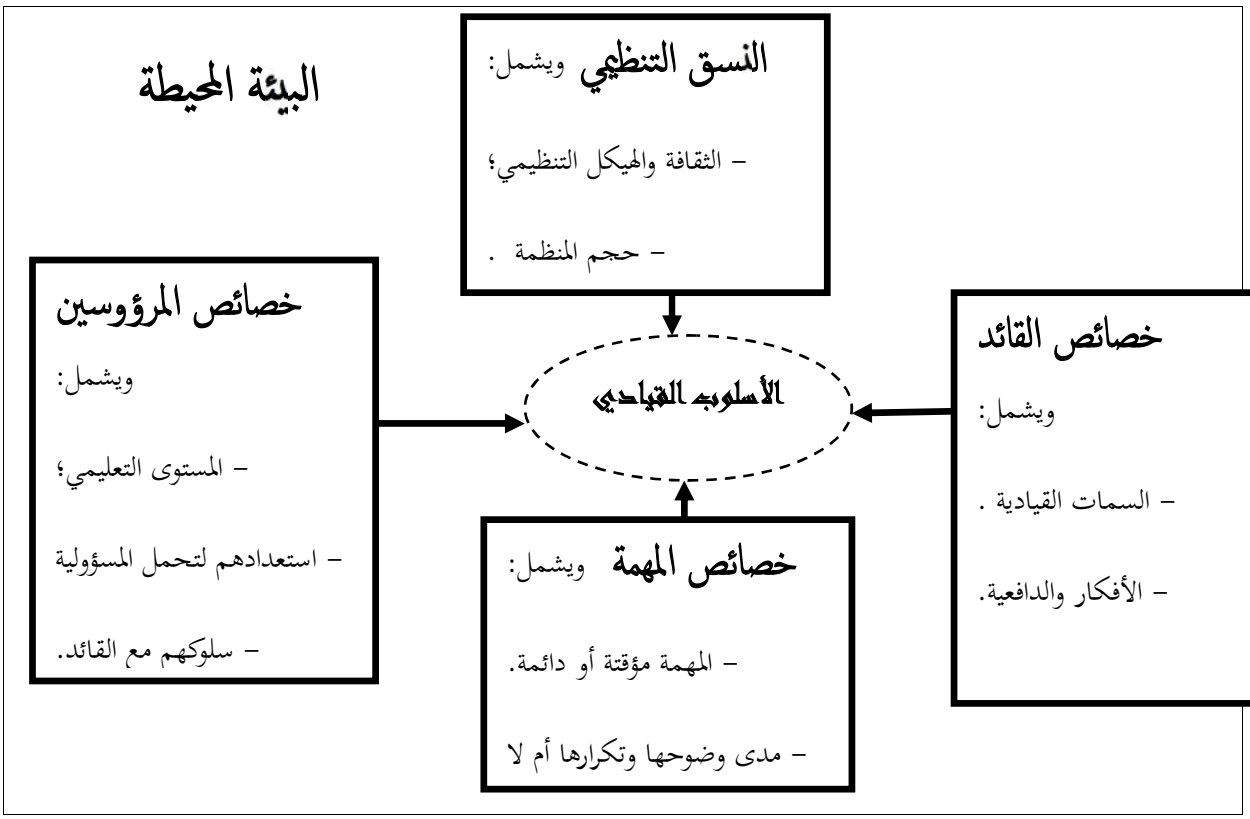

المصدر: من إعداد الباحثين

ثانيا: الرضا الوظيفي

1- تعريف الرضا الوظيفي

يعرف الرضا الوظيفي لغة على أنه:

راض عن الشيء اختاره وقنع به والرضا هو السرور الناتج عن إنجاز ما كنا ننتظره ونرغب فيه.

كما يعرف الرضا الوظيفي من قبل مجموعة من الباحثين كل حسب اتجاهه.

عرفه **Smith** على أن مدلول كلمة الرضا الوظيفي تعني التجاوب الموجود بين العامل والعمل الذي يشغله والرضا عن العمل ينتج عندما يتجاوب العمل مع احتياجات العامل ويرى أن الرضا يتحقق إلا إذا كان العمل يحقق إشباعات لاحتياجات العامل.[9]

فبالرغم من تعدد التعاريف واختلاف الكتاب في تحديد مفهوم للرضا الوظيفي يمكن القول أن الرضا الوظيفي ينظر إليه على أنه عبارة عن مستوى درجة إشباع حاجات الفرد ويتحقق هذا الإشباع من عوامل متعددة وهذه العوامل تجعل الفرد راضيا عن عمله محققا لطموحاته ورغباته ويتناسب ذلك مع ما يريده وما يحصل عليه في الواقع أو يفوق توقعاته.

2- أهمية الرضا الوظيفي

يعد الرضا الوظيفي من الموضوعات التي ينبغي أن تظل موضوعا للبحث والدراسة بين فترة وأخرى عند القادة والمسيرين والمهتمين بالتطوير الإداري في العمل لما له من أهمية للفرد من جهة وللمنظمة من جهة أخرى وتتمثل هذه الأهمية في:[10]

الشكل رقم 03 : أهمية الرضا الوظيفي بالنسبة للفرد

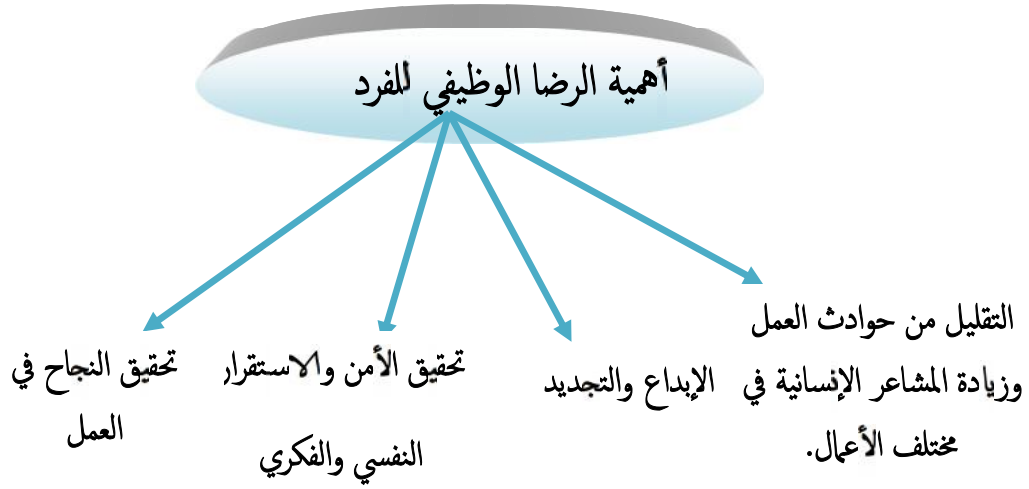

المصدر: من إعداد الباحثين

الشكل رقم 04 : أهمية الرضا الوظيفي بالنسبة للمنظمة.

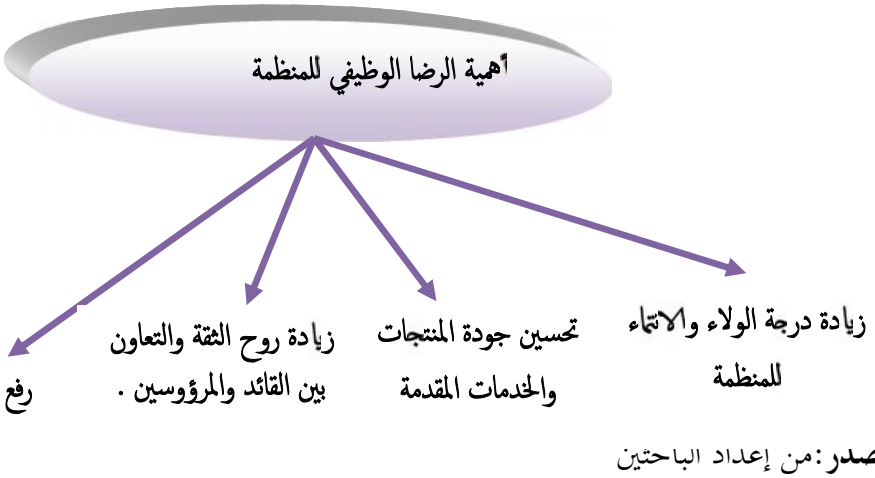

المصدر: من إعداد الباحثين

وفي الأخير يمكن القول أن الرضا الوظيفي يعد أحد العناصر المهمة في تحقيق الأمن والاستقرار النفسي والوظيفي للأفراد العاملين لمختلف المستويات الإدارية لذا ينبغي أن يظل موضوعا للبحث والدراسة بين فترة وأخرى عند القادة والمديرين لما له من أهمية سواء بالنسبة للفرد أو المنظمة.

والرضا الوظيفي هو محصلة مجموعة من العناصر وهي:

3- خصائص الرضا الوظيفي

أشار العديد من الباحثين في مجال الرضا الوظيفي إلى تعدد التعاريف وتباينها وذلك من خلال وجهات نظرهم وهذا ما يؤكد على وجود مجموعة من الخصائص المتعلقة بمفهوم الرضا الوظيفي وهي[11]

- تعدد المفاهيم وطرق القياس؛
- الرضا الوظيفي موضوع فردي؛
- متعلق بالجوانب المتداخلة للسلوك الإنساني؛
- حالة من القناعة والقبول؛
- ارتباطه بسياق تنظيم العمل والنظام الاجتماعي.

4- أنواع الرضا الوظيفي

يمكن التمييز بين عدة أنواع للرضا الوظيفي وتختلف باختلاف المعيار المعتمد في التصنيف الذي تنتمي إليه ويمكن التمييز بين الأنواع التالية:[12]

الشكل رقم 05 : أنواع الرضا الوظيفي

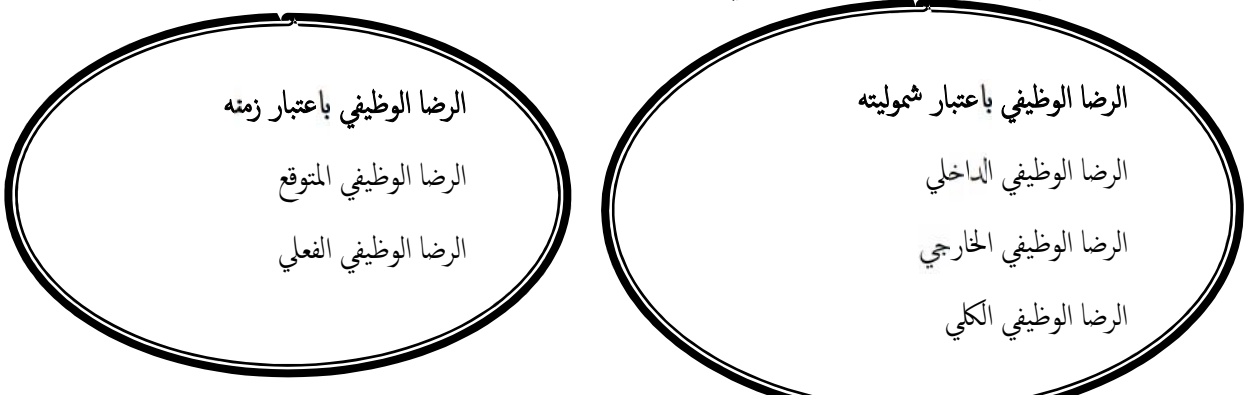

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مرجع سبق ذكره.

ثالثا:علاقة القيادة الإدارية بالرضا الوظيفي

بما أن القيادة الإدارية هي عملية التأثير في المرؤوسين فهي تعد من العوامل الرئيسية في تحقيق الرضا الوظيفي إذ أن لها أثر كبير في حركية الجماعة ونشاطها وفي خلق التفاعل بين الفرد وغيره من الأفراد وتتجسد من خلال أبعاد التأثير إمكانية كسب الرضا والانتماء للعاملين وتحقيق الأهداف المراد انجازها ويكمن جوهر العملية القيادية في قدرات الفرد التي تخلق من خلال التأثير في سلوك الأفراد الآخرين، حيث يمتلك القادة من خلال ممارستهم لدورهم القيادي القدرة التأثيرية على المرؤوسين وتوجيه سلوكهم نحو تحقيق الأهداف والعمل على تحقيق الرضا الوظيفي لهم ويمكن إيضاح هذا التأثير من خلال المخطط التالي:[13]

الشكل رقم 06 : نموذج التأثير القيادي

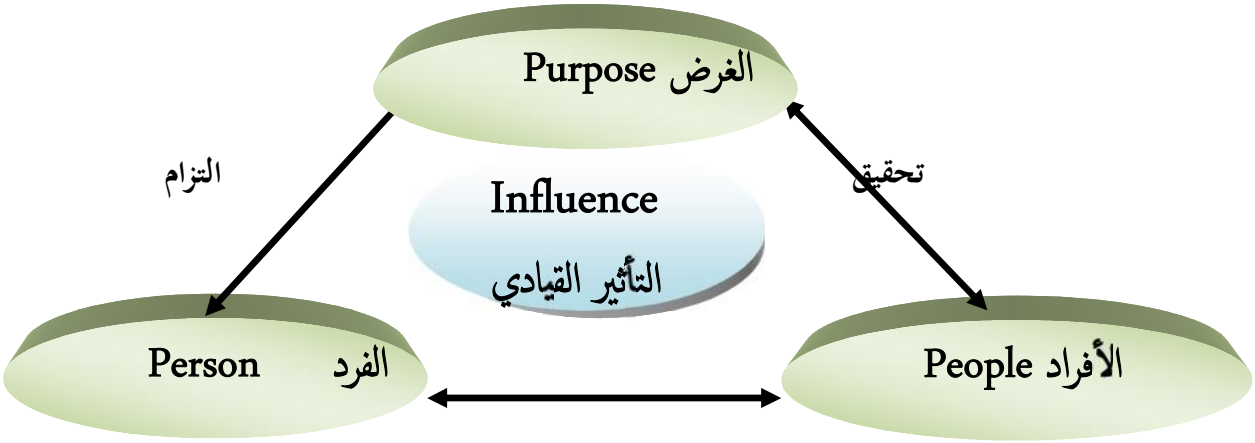

المصدر:من إعداد الباحثين.

والتأثير القيادي يتحقق بمجموعة من الخصائص المتوفرة لدى القائد والتي يمكن إدراجها ضمن الكلمة الانجليزية **Influence** والتي لها درجة أثر كبيرة على الرضا الوظيفي للفرد.

- **الدمج** **I :Integrate people**
- **الرعاية** **N :Nurture people**
- **الثقة** **F : faith to people**
- **الاستماع** **L :Listen to people**
- **لفهم** **U :Understand people**
- **التقدير** **E :Enlarge people**
- **التنقل** **N :Navigate for people**
- **التواصل** **C :Connect with people**
- **التمكين** **E :Empower people**

فمن خلال عملية التأثير ومختلف الخصائص التي يتمتع بها القائد يستطيع هذا الأخير أن يؤثر على تابعيه وأن يحقق رضاهم الوظيفي ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم: 07 عناصر التأثير الداعم للرضا الوظيفي

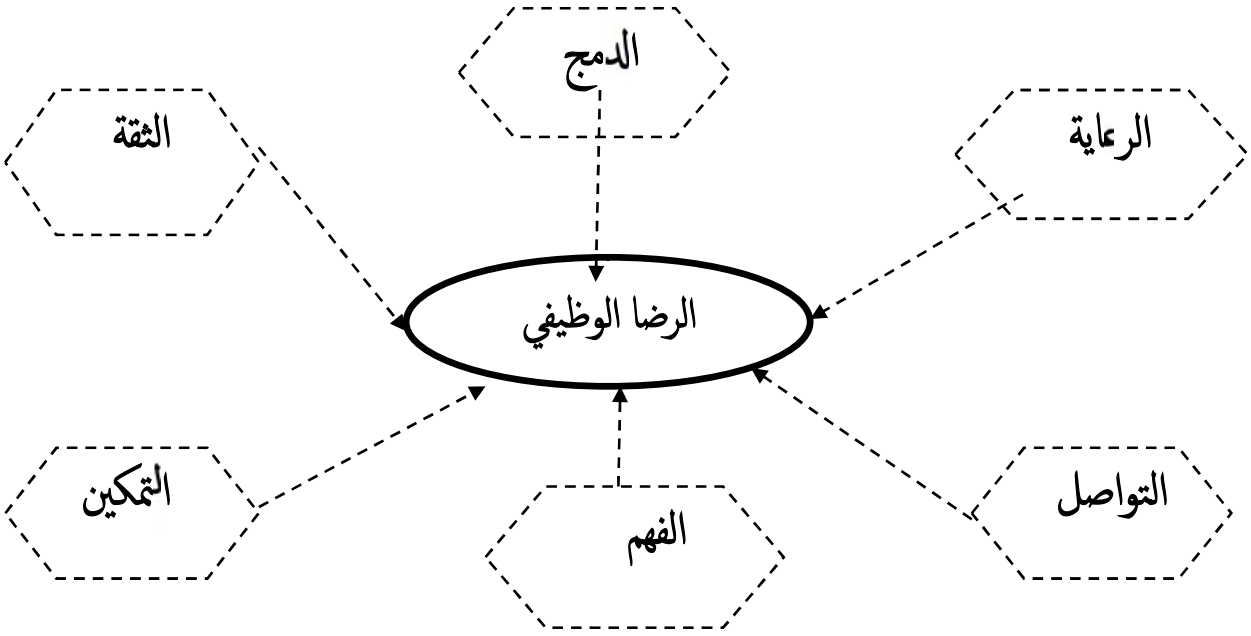

المصدر: من إعداد الباحثين

كما أن لأساليب القيادة لكل منها مجموعة من الخصائص والمميزات منها ما هو داعم ومحقق للرضا الوظيفي ومنها ما يعرقل ذلك.

ويمكن التمييز بين الأساليب المعتمدة حسب معيار السلوك على النحو التالي وعلاقة كل منها بالرضا الوظيفي.

إن فعالية القيادة الإدارية يمكن الحكم عليها من خلال فعالية القائد في قدرته على إدارة الصراع التنظيمي والعمل على الحد منه بأي طريقة كانت لان له نتائج تنعكس على رضا المرؤوسين نحو أداء عالي وثقة كبيرة بالقائد وبالتالي يمكن القول أن هناك علاقة بين القيادة الإدارية والرضا الوظيفي وهذا من خلال الأسلوب القيادي المتبع من طرف القائد فقد يكون الأسلوب المتبع من طرف القائد في بعض الأحيان هو السبب في وجود رضا وظيفي وفي مواقف أخرى هو المسؤول عن غيابه وبالتالي هناك علاقة بين القيادة الإدارية الرضا الوظيفي تكمن في إتباع القائد لأسلوب عن الأخر .

تم التطرق سابقا إلى مختلف الأساليب القيادية التي يتبعها القائد والتي تؤثر عليها عدة عوامل ومن بين هذه الأساليب التي يتم اعتمادها في دراسة العلاقة بين المتغيرين نأخذ معيار السلوك الذي يحوي ثلاث أساليب (الديمقراطي، الأوتوقراطي، المتسيب).

– علاقة الأسلوب الديمقراطي بالرضا الوظيفي: ما يميز الأسلوب الديمقراطي ما يلي:

الاهتمام بالعلاقات الإنسانية والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بين العاملين والاعتراف بالفروق الفردية ومراعاتها عند توزيع الواجبات والعمل على تأكيد المصلحة العامة للجماعة والاهتمام بمبدأ التفويض في العمل الإداري والاهتمام بالاتصالات وتهيئة المناخ السليم والملائم وتوثيق الصلة بين المنظمة والبيئة المحيطة وبالتالي كل ما يميز هذا النمط من خصائص إيجابية فهو بذلك يؤثر إيجابا على الأفراد وما يزيد من رضاهم الوظيفي وولائهم للمنظمة وينعكس بذلك على أدائهم وأداء المنظمة وهذا ما يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الرضا الوظيفي داخل المنظمات، وبالتالي النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه العلاقة أن النمط الديمقراطي يرفع درجة الرضا الوظيفي داخل المنظمات.

– علاقة الأسلوب الأوتوقراطي بالرضا الوظيفي:أما فيما يخص النمط الديكتاتوري ما يميزه عن النمط السابق كون أن هذا النمط السلطة متمركزة في يد القائد والانفرادية في اتخاذ القرار وعدم الاهتمام بمشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات ، فمن خلال هذا الأسلوب يسعى القائد لرفع الإنتاجية والأداء دون مراعاة العوامل الإنسانية وعدم الاهتمام بالاتصالات الإدارية وعدم مراعاة الفروق الفردية والتطبيق الحرفي للوائح والقوانين، مع عدم تقبل النقد حتى ولو كانت القرارات غير سليمة وكذلك عنصر التفرقة في المعاملة، كل هذه الخصائص تشعر الفرد بعدم الرضا عن العمل وتخلق لديهم الرغبة في خلق المشاكل داخل المنظمة وعدم قدرتهم على التعامل مع القائد، وهذا ما ينعكس سلبا على المنظمة ككل وبالتالي سوف يؤدي إلى نشأة صراعات سواء بين الأفراد في المستوى الواحد أو على المستوى الذاتي للفرد بحيث يصبح غير قادر على العمل وتتعارض مصالحه مع مصالح المنظمة وبالتالي كل ما يميز هذا النمط قد يكون سببا في عدم رضا الأفراد داخل المنظمة.

وبالتالي فان فعالية القائد في تحقيق الرضا الوظيفي داخل المنظمة متعلقة بأسلوبه القيادي المتبع، إما أن يكون هو سببا في حد ذاته للرضا أو يكون مصدرا لعدم تحقيقه.

– علاقة الأسلوب الحر بالرضا الوظيفي

يمكن توضيح علاقة القيادة الحرة على الرضا الوظيفي من خلال مختلف الكفاءات والمهارات التي تتوفر لدى الفرد، فإن لهذه الكفاءات والمهارات دورا أساسيا في تحقيق رضاه الوظيفي بحيث نجد:

- **في حالة الكفاءات والمهارات عالية والنمط القيادي السائد هو النمط الحر** فهذا يؤدي إلى الرضا الوظيفي للفرد لأن لديه الخبرة والمعرفة الكافية لأداء وظيفته على أحسن وجه.
- **في حالة الكفاءات والمهارات غير كافية والنمط القيادي السائد هو النمط الحر** فهذا لا يمكنه من التأقلم ولا يعطي له الرغبة في العمل وبالتالي عدم الرضا عنه.

الخاتمة:

من خلال كل ما سبق نستنتج أن سر تنمية المنظمات لم يعد فقط في مقدرتها على إدارة ثرواتها المادية فقط،وإنما أيضا في كيفية استخدام قادتها في توجيه القوى العاملة،ودفعها إلى اكتشاف و تفجير الطاقات الخلاقة .

لذلك فإن المنظمات خصوصا اليوم بحاجة إلى الاهتمام بهؤلاء القادة و الرفع من مستواهم القيادي حتى يتمكنوا من مواجهة المخاطر و الاستفادة من الفرص من خلال التأثير على الآخرين للوصول إلى الأداء المرضي للمنظمة وزيادة قدرتها التنافسية.

وبذلك تعد القيادة من العوامل المهمة ذات الأثر الكبير في حركية الجماعة ونشاط المنظمة،وفي خلق التفاعل الإنساني اللازم لتحقيق الأهداف،سواء كانت هذه الأخيرة تخص الفرد أو المنظمة ،وإن فعالية القيادة لا تظهر في المواقف غير المتكررة أو ذات الأجل القصير،أو المواقف المحددة،فالقائد يرتبط مع الآخرين بعلاقات تفاعلية، متبادلة ومتكررة تتميز بالاستقرار والاستمرار وهذا بدوره يحقق الرضا الوظيفي للأفراد وشعورهم بالانتماء للمنظمة.

الاقتراحات:

- ضرورة تنمية مهارات القيادة في المنظمة من خلال عقد دورات تدريبية تمكنها من إتباع أساليب إدارية وقيادية فعالة، خاصة فيما يخص القيادة الديمقراطية مع ضرورة ابتعادهم عن التعسفية والتسلطية في التسيير، لما في ذلك من مصلحة للأفراد و المنظمة .
- ضرورة تبني طرق ومفاهيم إدارية حديثة تمكن المنظمات من مواكبة التطورات التكنولوجية وتساعدها على تحقيق التميز، مع ضمان الأداء العالي.
- ضرورة الاهتمام بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد وذلك لما له من أهمية في تحقيق مستوى عالي للإنتاجية في المنظمة.
- ضرورة عدم تمسك القائد بأسلوب قيادي واحد والنظر إليه على أنه الأسلوب الناجح في كل الحالات، بل يجب أن يتميز بالمرونة في تعاملاته مع مرؤوسيه واختياره للأسلوب القيادي وفقا للظرف المناسب.
- أن يكون الرضا الوظيفي من بين الموضوعات الرئيسية التي تحظى باهتمام القائد وهذا بعد أن أوضحت الدراسات عن وجود علاقة بينه وبين الإنتاجية والأداء في المنظمة .
- ضرورة وضع نظام للحوافز والمكافآت المادية والمعنوية حيث ينعكس إيجابا على سلوك الأفراد.
- ضرورة بناء الثقة بين القائد والمرؤوسين .
- العمل على مشاركة القائد لمرؤوسيه في اتخاذ القرارات .
- ضرورة تبني القائد لنظام اتصال يسمح بتحقيق التفاعل المتبادل بينهما.

- السماح للأفراد بإحداث التغيير في المؤسسة لما له من أثار، والعمل على تفجير طاقاتهم واكتشاف مواهبهم.

- حث القيادات على دعم وتشجيع أسلوب العمل الجماعي في حل المشكلات من خلال نشر ثقافة الحوار الايجابي في تبادل الأفكار وتقبل الآراء المختلفة.

- العمل على التوفيق بين أهداف المؤسسة وأهداف العاملين عن طريق الاهتمام بالمورد البشري والوقوف على احتياجاته الوظيفية ومراعاة الفروق الفردية في القدرات والمهارات عند توزيع المهام.

قائمة المراجع:

[1] المعهد التطويري لتنمية الموارد البشرية، **القيادة البشرية**، دار المعمورة للنشر والتوزيع، (د، ب، ن) 2011، ص 14..

[2] نجم نجم عبود، **القيادة الإدارية في القرن 20**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص22.

[3] Rensis Likert ,**The new patten of Managment**,New york, 1961, p03

[4] عد إلى:

– عدي عطا حمادي، **القيادة الإدارية الحديثة**، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2013، ص 18.

– أسامة خيري، **القيادة الإدارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص21.

[5] عد إلى:

– علي محمد السلمي، **المهارات الإدارية والقيادية لدى المدير المتفوق**، دار غريب للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 23.

– بشير العلاق، **القيادة الإدارية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص15

منير نوري، **إدارة الموارد البشرية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 105[6]

[7] عد إلى:

– فاروق فلي عبدو، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 232.

– حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **القيادة**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011، ص 105.

–كامل بربر، **الاتجاهات الحديثة في الإدارة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2008، ص 282.

[8] محمد قاسم القريوتي، **السلوك التنظيمي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 271

[9] إبراهيم الحموي، **السلوك التنظيمي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، (د، س، ن)ص 62.

[10] فاروق عبد فليه محمد عبد المجيد، **السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص ص 259- 260.

[11] عارف بن ماطل الجريد، **التحفيز ودوره في تحقيق الرضا الوظيفي**، مذكرة ماجيستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، 2007، ص ص 47- 48.

[12] زاهد محمد ديري، **السلوك التنظيمي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 45.

[13] من إعداد الباحثة بالاعتماد على ما سبق ذكره.

دراسة كمية تحليلية للعلاقة بين البطالة وبعض المؤشرات الاقتصادية في الجزائر
خلال الفترة : 1970 – 2014 .

إعداد:

د. مولاي بوعلام [*] .

د.محمد سفير [**] .

ملخص:

من خلال الدراسة الوصفية والتحليلية تبين أن المتغيرات لها علاقة ارتباط فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، وذلك من خلال أن معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة جاء ضعيفا وسالبا، وهو ما يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر وذلك مرده إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، نتيجة الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، ومنه نستنتج أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المحقق خلال العقد الأخير هو الذي ساهم في الرفع من معدلات التشغيل الحالية وخفض معدلات البطالة، كما أن هناك ارتباط قوي جدا وموجب بين النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي.

مقدمة :

يعاني الاقتصاد الجزائري من تفاقم مشكلة البطالة التي تقود إلى نتيجة أكدتها بعض التجارب الدولية الناجحة ويؤكدها الواقع الاقتصادي الجزائري حيث لا يمكن مكافحة وإيجاد حل لمشكلة البطالة بسياسات واجراءات مستقلة، إذ لابد من وضع سياسة معالجة البطالة في إطار الترابط الوثيق مع مجمل الاقتصاد الوطني، واستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فخطورة مشكلة البطالة تتمثل في أنها من جهة تشكل هدرا لموارد المجتمع، ومن جهة أخرى تعد مؤشرا ودليلا على فشل النظام الاقتصادي في إشباع حاجات السكان. ويتأثر تقدير حجم البطالة في الجزائر بالمشاكل المفاهيمية

[*] أستاذ محاضر بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.
[**] أستاذ محاضر بجامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

والعجز الإحصائي، حيث إن أول ما يواجهنا من عقبات عند التصدي لقضية البطالة هو قلة البيانات وعدم دقتها بشكل يقود إلى تصور إجراءات التصحيح والعلاج، فالبطالة موجودة وقائمة بأنواعها المتعددة مع ملاحظة أن الاستثمارات الجديدة والتوسعات في الاستثمارات القائمة هي العامل الرئيسي في تحديد حركة التشغيل ومستوى البطالة في أي اقتصاد، وأنه من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الملحة دراسة هذه الظاهرة لما لها من تأثيرات سلبية مباشرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول.

نظرا لأهمية المناهج الكمية في تشخيص الظواهر المختلفة، أصبح الاهتمام بها من الأولويات ، خاصة عندما يتعلق الأمر بعملية اتخاذ القرار، فتحليل المعطيات كجزء من هذه المناهج ، تساهم بشكل كبير في إعطاء تفسيرات لموضوع البحث وهذا باستخدام الأدوات الإحصائية المختلفة وبالتالي تعتبر وسيلة لتحقيق غاية ما .

أخذت تقنيات تحليل العوامل أهمية كبيرة في شتى الميادين، إذا ما يزال مجموعة من الباحثين والأخصائيين في هذا المجال يباشرون في ترقيتها واستعمالها لحل كثير من المسائل.

ويهدف هذا البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى في الجزائر؟

وسوف نحاول عبر هذا العمل، أن نطبق طريقة ACP باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وذلك وفق المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة

المحور الثاني: دراسة كمية وتحليلية لعلاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

المحور الأول : مفاهيم عامة حول ظاهرة البطالة .

إن تحديد مفهوم البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر معقد، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس لحالة العاطل عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي لمفهومها يواجه صعوبات تظهر عند التعريف بها وتحديد أسبابها، واسلوب حصرها أو أنواعها.

أولا: مفهوم البطالة

✓ **البطالة لغّة**

تعني البطالة التعطل، الضياع، الهدر والخسارة، فقد جاء في لسان العرب بَطَل الشيءُ، يَبْطُل بُطْلاً وبُطُولاً وبُطْلانًا: ذهب ضيَاعًا وخُسْرًا، فهو باطل. ويقال: ذهب دَمُه بُطْلاً أي هَدَرًا. وبَطِل في حديثه بَطَالة وأَبطل: هَزَل، والاسم البَطل. وبَطَل الأَجيرُ، بالفتح، يَبْطُل بَطالة وبِطالة أي تَعَطَّل فهو بَطَّال وبطل: يبطل، بطالة، العامل تعطل لم يجد عملاً، جعله بلا عمل [1].

✓ **المعنى الاصطلاحي للبطالة**

تطلق البطالة على ثلاثة معاني[2]:

1–عدم تناسب فرص العمل مع المتاح من قوة العمل أو قلة فرص العمل المعروضة مع كثرة الطلب عليها؛

2–عدم توفر فرص العمل أيا كان نوعها لطالبي العمل ؛

3–أو قيام الشخص بعمل ما لا يتناسب مع رغبته في العمل.

✓ **البطالة كظاهرة**

هناك من عرفها بأنها: "هي حالة وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، ولكن لا تتوفر لهم فرصة الحصول عليه" [3]، ونعتقد أن هذا التعريف لم يأخذ بعين الاعتبار حدود سن العمل.

ومنهم من عرفها بأنها: "هي ظاهرة تؤثر بانتظام في قوة العمل بالمدى طويل الأجل وخاصة في الدول الصناعية أثناء فترات الكساد الأعظم" [4]، ونلاحظ أن هذا التعريف غامض، حيث لم يوضح نوع هذه الظاهرة، ولماذا تؤثر فقط على الدول الصناعية ؟

✓ **البطالة وفقا لتعريف منظمة العمل الدولية**

كل من هو قادر على العمل وراغب فيه يبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن دون جدوى[5]. ينطوي هذا التعريف على ثلاثة شروط أساسية[6]:

1–عدم وجود عمل: أي لا توجد وظيفة أصلا سواء مدفوعة الأجر أو بدون أجر كمن يعمل لنفسه في الأعمال الحرة أو لدى رب الأسرة؛

2–البحث عن العمل: بمعنى اتخاذ إجراءات للحصول على وظيفة مدفوعة الأجر، مثل التسجيل بالمكاتب الخاصة والعامة للتشغيل ومتابعة الإعلانات في الصحف والمجلات أو إجراء مقابلات من أجل العمل أو الوظيفة؛

3–الرغبة في قبول الوظيفة: وينطبق هذا التعريف على العاطلين الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة وعلى العاطلين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأي سبب من الأسباب.

✓ **التعريف الشامل للبطالة**

أكثر التعريفات شيوعا وعمومية لمفهوم البطالة هو الذي يعرفه بأنه " تلك الحالة التي يكون عليها الأفراد الحاملين لقوة العمل والراغبون في العمل والقادرون عليه (من حيث السن، الصحة، الحالة الاجتماعية، الخبرة والتأهيل المهني) والباحثون عنه ولكنهم لا يجدونه"[7]. ولعل هذا التعريف يكاد يعكس كل الشروط الموضوعية التي تحقق بمقتضاها حالة البطالة، غير أنه لا يتطرق لأشكالها أو دوافعها و نتائجها.

نتفق مع بعض النقاط في التعاريف السابقة، فنستنتج تعريفا شاملا للبطالة بأنها: هي تلك الحالة التي يكون فيها قسم من أفراد القوة العاملة قادرين على العمل وراغبين فيه وباحثين عنه وقابلين بمعدل الأجر القائم ويصنفون ضمن حدود سن العمل، لكنهم لم يجدوه مع مراعاة عدد ساعات العمل وربطها بظروف النشاط المراد القيام به.

ثانيا: أنواع البطالة

تتفاوت كتلة البطالة من حيث الجنس، العمر والمهنة، وقطاع النشاط، وكذلك من حيث المدة التي تعانيها الفئات العاطلة. وإن ذلك كله يتفاوت أيضا بحسب نوع البطالة السائدة. فهناك أنواع عدة من البطالة التي عرفتها المجتمعات في مختلف مراحل تطورها سواء الصناعية منها أو تلك التي عرفتها البلدان النامية ومنها الدول العربية.

وتشير معظم الدراسات التي تناولت مشكلة البطالة إلى أشكالها أو صورها وبأنها ليست ثابتة ونهائية، بل متغيرة ومتجددة تبعا لزاوية الاهتمام بها من قبل الباحث، فضلا عن المعيار أو المعايير التي يتبعها الباحث في دراسته لهذه الظاهرة. ونعرض في ما يلي أهم أشكال البطالة وأنواعها الأكثر شيوعا:

✓ **البطالة الدورية:**

من المعلوم أن النشاط الإقتصادي لا يسير عبر الزمن بوتيرة واحدة منتظمة، بل تنتابه فترات صعود وهبوط دورية. يطلق على حركة التقلبات الصاعدة والهابطة للنشاط الإقتصادي مصطلح الدورة الإقتصادية (Business Cycles) التي لها خاصية التكرار والدورية. وتتكون هذه الدورة من مرحلتين ومن نقطتي تحول، تسمى المرحلة الأولى مرحلة الرواج أو التوسع، فيها يتجه الدخل والناتج والتوظف نحو التزايد إلى أن يصل إلى

نقطة الذروة أو قمة الرواج، عندها تحدث نقطة التحول . ليتجه بعدها حجم النشاط الاقتصادي بجميع مكوناته (الدخل- الناتج- التوظيف) نحو الهبوط الدوري ويدخل الإقتصاد الوطني مرحلة الانكماش. إلى أن يبلغ الهبوط منتهاه بالوصول إلى نقطة قاع الانكماش، وبعدها يبدأ الانتعاش ليتجه حجم النشاط الاقتصادي نحو التوسع مرة أخرى[8] .

البطالة الدورية في تعريف هيئات الأمم المتحدة، هي: " نتيجة من نتائج فشل الطلب الاقتصادي بسبب تغيرات في مستويات النشاط خلال فترة معينة "[9].

✓ **البطالة الاحتكاكية:**

هي ظاهرة مؤقتة تحدث إما نتيجة لأن الباحثين عن العمل لم يجدوا بعد الفرصة المناسبة أو لأن أصحاب العمل لم يجدوا بعد العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة لديهم، بعبارة أخرى تعني البطالة الاحتكاكية: التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى، التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى، في سبيل الدراسة[10]، بسبب إحلال الآلات محل العمال في بعض الصناعات أو لصعوبة تدريب العمال على الأعمال الجديدة التي لم يسبق لهم التدرب عليها ، نتيجة للتحسينات التكنولوجية في وسائل الإنتاج أو التغيرات في الطلب على الطراز الحديث، هذا يدعو أحيانا إلى تغيير وظيفة العامل أو إعادة تدريبه، ولكن طالما كان الطلب الإجمالي لم يتأثر، فإنه من المحتمل ظهور فرص عمل جديدة في الزمن القصير، لذلك تعتبر أنها ليست بالخطيرة بل أنها أقرب لأن تكون مؤقتة [11]. وعادة ما يستغرق هذا النوع من البطالة وقتا قصيرا لذا تصنف ضمن البطالة المؤقتة.

وينتشر هذا النوع في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية، يرجع ذلك إلى تماسك وترابط العلاقات الإنسانية والاجتماعية والتي تعتبر اكثر تماسكا في الدول النامية، حيث يرتبط الفرد بأهله ومجتمعه. ويتوقف معدل زيادة أو نقصان هذا النوع من البطالة على شفافية الحصول على المعلومات حول الوظائف المختلفة في سوق العمل، فكلما زادت المعلومات قلت هذه البطالة[12]. كما أن إعانات البطالة من شأنها أن ترفع من معدلاتها بسبب الامتيازات التي يتحصل عليها المستفيدون مثل: الإعفاء الضريبي على ضريبة الدخل.

✓ **البطالة الهيكلية:**

يمكن تعريف البطالة الهيكلية على أنها البطالة التي تنشأ بسبب الاختلاف والتباين القائم بين هيكل وتركيب القوى العاملة (من حيث المهارة، التوزيع الوظيفي والتوزيع الإقليمي) وبين هيكل الطلب على الأيدي العاملة[13]. نعني كذلك بالبطالة الهيكلية وجود عدد من الأفراد العاطلين بسبب مؤهلاتهم التي لا تتوافق مع متطلبات الوظائف الشاغرة الموجودة، أي أن البطالة الهيكلية تشير إلى ذلك النوع من البطالة الناتجة عن تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني بحيث لا تتوافق مؤهلات الأفراد مع متطلبات الوظائف الشاغرة [14].

وتوجد أسباب عديدة للبطالة الهيكلية من أهمها:

- التغيرات في الطلب والأذواق: بمعنى أنه مع حدوث التطور الإقتصادي تحدث تغيرات في أذواق الأفراد واحتياجاتهم بحيث تؤثر على طلبهم من السلع والخدمات المختلفة، بالتالي يقل الطلب على منتجات الصناعات التقليدية السائدة ويزداد الطلب على المنتجات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة البطالة في الصناعات الأولى؛
- التطورات التكنولوجية: حيث يؤدي التطور التكنولوجي إلى استحداث فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع والتي تحل محل الفنون الإنتاجية والسلع القديمة، يترتب على ذلك الاستغناء عن خدمات العديد من العمال الذين كانوا يعملون في مجال الفنون القديمة وفي انتاج السلع التقليدية، فتزداد البطالة الهيكلية. يمكن القول أنه توجد علاقة طردية بين التطور التكنولوجي وبين معدل البطالة الهيكلية؛
- التغير في التركيب العمري لقوة العمل: فكلما زادت النسبة التي يحتلها الشباب صغار السن إلى قوة العمل (حيث تقل خبرتهم بالأعمال والوظائف المختلفة) كلما زاد معدل البطالة الهيكلية ؛
- زيادة نسبة الإناث في قوة العمل: لأن زيادة فرص التوظيف المخصصة للإناث سيؤدي إلى مزاحمة الرجال على كثير من مناصب العمل، مما يؤدي إلى زيادة معدل البطالة الهيكلية.

✓ **البطالة المقنعة أو المستترة:**

لا يعني هذا النوع من البطالة وجود قوة عاملة عاطلة بل هي الحالة التي يمكن فيها الاستغناء عن حجم معين من العمالة دون التأثير على العملية الإنتاجية حيث يوجد هناك نوع من تكدس القوة العاملة في قطاع معين وغالباً ما تتقاضى هذه العمالة أجوراً أعلى من حجم مساهمتها في العملية الإنتاجية يساعد الاستغناء عنها على تحسين ظروف العمل وإنتاجيته [15]، من ثم فإن مفهوم البطالة هنا يتضمن عدة عناصر من أهمها:

- قيام العاملين بالعمل، وعدم عملهم في نفس الوقت فيترتب على ذلك انخفاض معدلات الأداء وعدم الحماس في القيام بالعمل؛
- يزداد ظهور المعدلات العالية لهذه النوعية من البطالة كنتيجة لعدم وجود الإدارة الجيدة التي تملك سلطة توجيه أجهزة الإنتاج والخدمات؛
- يظهر هذا النوع من البطالة كناتج لعدم تكافؤ وظيفتي الإشراف والرقابة في إدارة العمل[16].

✓ **البطالة الموسمية:**

وهي البطالة الناجمة عن توقف العمل الذي يؤديه الإنسان توقفا تعترضه طبيعة ذلك العمل وظروفه في بعض القطاعات الاقتصادية. وتعني أن هناك قوى بشرية مؤهلة للقيام بعملها في المجتمع لكنها لا تقوم به إلا في مواسم محددة من العام، ومثل هذه البطالة، البطالة التي يخضع لها عمال المواسم الزراعية وأعمال بعض المهن أو الحرف

التي لها مواسم معينة في فصل الشتاء أو الصيف، حيث يزداد الطلب على العمالة في بداية وخلال الموسم، ثم ينخفض الطلب على العمال وينعدم في نهاية الموسم وينتظر الأفراد العاملون الموسم القادم وهكذا. مثل موسم جني القطن أو المواسم السياحية والفنية والمهرجانات ...إلخ.

عند ملاحظة حدوث البطالة الموسمية في نشاط ما أو صناعة ما، لا يعني بالضرورة حدوث بطالة موسمية في بقية الأنشطة، هذا يعني أن العمال الذين تعرضوا للبطالة نتيجة الاستغناء عنهم في نشاط ما، يستطيعون أن يجدوا عملا في نشاط أخر أو صناعة أخرى .

ويندرج أيضا تحت البطالة الموسمية تخفيض ساعات العمل أو عدد الأيام التي يشتغلها العامل وذلك دون الاستغناء الكامل عن خدمات العامل كلية. وهذا يعني أن العامل يعمل لفترة أقل مما كان، بالتالي يكون في حالة بطالة جزئية.

- ✓ **البطالة الواضحة (المكشوفة):**

وتعني حالة الأفراد الذين لا يجدون عملا أصلا يكتسبون منه قوتهم، ويقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى، ولهذا فهم في حالة تعطل كامل لا يمارسون أي عمل لفترة قد تطول أو تقصر حسب ظروف الاقتصاد الوطني، مثل بطالة الخريجين والباحثين الجدد عن العمل لأول مرة والتي تمثل بطالة المتعلمين النسبة الكبيرة منها[17]. والبطالة المكشوفة يمكن أن تكون احتكاكية أو هيكلية أو دورية، في البلدان الصناعية، يتزايد حجم ومعدل هذه البطالة في مرحلة الانكماش و الكساد الدوري، عادة ما يحصل العاطل عن العمل في هذه الدول على إعانات أو مساعدات حكومية، أما في البلدان النامية فتكون البطالة المكشوفة أكثر إيلاما وقسوة، لعدم وجود مثل هذه الإعانات.

- ✓ **البطالة الشاملة والجزئية:**

توصف البطالة الشاملة بأنها شاملة أو عامة، إذا كان فائض القوة العاملة العاطلة شاملا لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية دون استثناء كما في حالة ركود اقتصادي عام أو في حالات الأزمات والحروب.

كما توصف بأنها شاملة لقطاع معين إذا كانت مقتصرة على فئة محددة من قوة العمل ولهذا القطاع خاصة.

وتصف البطالة بأنها جزئية إذا كانت القوى العاملة المتاحة غير مستخدمة استخداما تاما، أي أنها تشمل كل الأفراد الذين يعملون بأجر أو لحسابهم الخاص، سواء كانوا في العمل أو ليسوا فيه، ويعملون لأسباب خارجة عن إرادتهم لساعات أقل من ساعات العمل العادية وهم يبحثون عن عمل إضافي أو مستعدون لهذا العمل أثناء فترة الكساد.

✓ **البطالة السلوكية:**

هي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض جزء من القوة العاملة عن المشاركة في بعض النشاطات والانخراط للعمل في الوظائف ذات القيمة الاجتماعية الدنيا خوفا من نظرة المجتمع، فتترك العديد من المهن التي صنفت ضمن الوظائف الدنيا، كالعمل في تنظيف الشوارع وجمع القمامة وأعمال البناء الشاقة وغيرها.

✓ **البطالة المستوردة:**

وهي البطالة التي يتعرض لها جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع[18]. وقد يواجه النشاط الاقتصادي هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

✓ **البطالة الإنكماشية:**

تمثل أولئك العاطلون عن العمل نتيجة انكماش بعض الأنشطة وقلة الطلب على العمل فيها بالنسبة للمعروض منها وهي بطالة اختيارية.

✓ **البطالة العالقة أو القاعية:**

وهي البطالة المتبقية عندما يكون النشاط الاقتصادي في حالة توازن دون مستوى التشغيل الكامل[19].

✓ **البطالة الطبقية:**

وهي ترتبط بمنظور اجتماعي، حيث توجد في أي مجتمع من القوى البشرية العاملة فيه، تحتل مرتبة إجتماعية عليا لا تتناسب بالضرورة مع إنتاجها ومع ما تقوم به من أعمال[20].

ونلخص أخيرا إلى أنه للبطالة المعاصرة عدة وجوه، وهذا التنوع في أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد تحليل البطالة، حيث ترتبط البطالة بعدم توازن الطلب الكلي والعرض الكلي.

ومهما كان نوع أو شكل البطالة، فهي عبارة عن كمية من طاقة ووقت العمل غير المستخدم خلال فترة زمنية معينة.

✓ **البطالة الإقليمية:**

هي البطالة التي قد تصيب إقليماً معيناً دون آخر، وتنتج عن الكوارث الطبيعية التي تصيب إقليماً أو آخر، أو نفاذ الموارد من هذا الإقليم دون الآخر، وغير ذلك من الأسباب[21].

المحور الثاني: دراسة كمية وتحليلية لعلاقة البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولا: متغيرات الدراسة

- **النمو الاقتصادي (GDP)**: إن العديد من الدراسات الاقتصادية تستخدم الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معبر عن النمو الاقتصادي، وفي دراستنا هذه سوف نستخدم إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000)، وهو عبارة إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين ، ويعبر عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في البلد مضافاً إليه الضرائب على المنتجات ومخصوماً منه إعانات الدعم غير المشمولة في قيمة المنتجات، ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية، وهذه البيانات معبر عنها بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2000 والأرقام بالدولار لإجمالي الناتج المحلي محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لعام 2000 ، وبالنسبة لبضع دول لا يعكس فيها سعر الصرف الرسمي السعر الذي يطبق فعلا على معاملات الصرف الأجنبي الفعلية، فإنه يتم استخدام عامل تحويل بديل .
- **معدل البطالة (UNEM)**: يشير مصطلح البطالة إلى نسبة أفراد المجتمع القادرين على العمل والذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عن الوظائف ، ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للتشريعات كل بلد .
- **نسبة تراكم رأس المال الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDI)** : نستخدم في دراستنا إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) وهو يتكون من إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقا) كنسبة من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات، وتشمل الأصول الثابتة تهيئة الأراضي، ومشتريات الآلات والتجهيزات والمعدات، إنشاء الطرق، السكك الحديدية، وما شابه ذلك، بما فيه المدارس، المكاتب، المستشفيات، المساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية. أما المخزونات فهي مخزون البضائع التي في حوزة الشركات لمواجهة التقلبات المؤقتة أو غير المتوقعة في الإنتاج أو المبيعات، و"العمل الجاري تنفيذه" .
- **إجمالي القوة العاملة (LF)** : يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 15 عاماً فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصادياً: جميع الأشخاص الذين يمثلون الأيدي العاملة القادرة على المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة ويشمل ذلك كلاً من العاملين والعاطلين عن العمل، بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت. تشمل إحصائيات القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة وأسلاك الأمن، العاطلين عن العمل، الباحثين عن العمل لأول مرة،

ولكن يُستثني منها ربات البيوت ومقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، عمالة القطاع غير الرسمي بما فيها العاملين في النشاطات الاقتصادية العائلية؛

- **معدل التضخم (CPI)** : يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً ومن بين الصيغ الشائعة الاستخدام بوجه عام صيغة لاسبيرز.

ثانيا: حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى حدود جغرافية وحدود زمنية على النحو التالي :

- ✓ **الحدود الجغرافية للدراسة** : بعد تحديد المتغيرات الأساسية للنموذج لابد من تحديد الحدود المكانية للإحصائيات المستعملة في التقدير ، ويتم إختيار هذه العينة في ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى تحليل العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- ✓ **الحدود الزمنية للدراسة** : تشمل الدراسة على بيانات سلسلة زمنية سنوية تغطي الفترة (1970-2014)، وقد تم إختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جدول مؤشرات التنمية في العالم التي يقوم البنك الدولي بإعدادها (WDI)، مؤشرات صندوق النقد الدولي (IMF)، للإشارة أنه من أصعب المهام التي تواجه القياس الإقتصادي هي مهمة جمع المعطيات، لذا لا يمكن الجزم عن صحتها بالرغم من إقتنائها من جهات رسمية.

ثالثا: دراسة تطبيقية

وسوف تقوم الدراسة على مجموعة المتغيرات الإقتصادية ومجموعة من المفردات المتعلقة بالعينة، خلال الفترة (1970- 2014)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات، وسنقوم بتطبيق طريقة التحليل بالمركبات الأساسية على جدول يتكون من 05 متغيرات و45 مفردة (سنوات)، وذلك قصد تحليل العلاقة بين المتغيرات والمفردات ومن ثم المقارنة بينها.

بعد إعداد المعطيات طبقنا لخطوات الطريقة بالاستعانة ببرنامج (SPSS.Statistics.v22) تحصلنا على النتائج التي سنعلق عليها وهي كالتالي :

1. الإحداثيات والتمثيل البياني للمتغيرات على المعلم F_1 , F_2 :

الجدول الموالي يوضح إحداثيات المتغيرات على المحاور :

الجدول رقم 01 : إحداثيات المتغيرات على المحورين F_1 , F_2 :

	المركبات	
	F_1	F_2
LCPI	-0,188	0,108
LGDI	-0,210	0,510
LGDP	0,399	0,131
LUNEM	-0,111	-0,629
LLF	0,405	0,033

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

- بالنسبة للمحور الأول F_1 نلاحظ ما يلي :

✓ يبين هذا المحور وجود تعارض بين المتغيرات : متغيرة النمو الإقتصادي و متغيرة إجمالي القوة العاملة التي تظهر بإحداثيات موجبة من جهة ، ومتغيرات معدل البطالة ، معدل التضخم وتراكم رأس المال الإجمالي اللذان يظهران بإحداثيات سالبة من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر بأن هذا المحور له نسبة كبيرة في تفسير هذه المتغيرات (48,18 %) ؛

✓ أغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور ، وأقواها ارتباطا هما متغيرة النمو الاقتصادي و إجمالي القوة العمالة ، إذن متغيرتي النمو الاقتصادي و إجمالي القوة العاملة ممثلان أحسن تمثيل على المحور الأول ، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور ؛

✓ عدم تجمع كل المتغيرات في جهة واحدة للمحور الأول ، أي عدم ارتباطها كلها ارتباط موجب أو سالب مع هذا المحور يدل على أن المتغيرات بشكل عام لا تتطور في نفس الاتجاه .

- بالنسبة للمحور الثاني F_2 نلاحظ ما يلي :

✓ يمثل هذا المحور (29,19 %) من قيمة الجمود الكلي (Variabilité) وهو بذلك أقل أهمية من المحور الأول ؛

✓ كل المتغيرات تقريبا ممثلة بإحداثيات موجبة ما عدى متغير معدل البطالة ، وأغلب المتغيرات مرتبطة ارتباط ضعيف مع هذا المحور ، وأقواها ارتباطا هما متغيرة معدل البطالة و تراكم رأس المال الإجمالي ، إذن فالمتغيرتين معدل البطالة و تراكم رأس المال الإجمالي ممثلان أحسن تمثيل على المحور الثاني ، وهذا ما يعطي تقاربا كبيرا في نسبة مساهمة المتغيرتين في تكوين هذا المحور؛

- بالنسبة للمعلم F_1 و F_2 يمكننا استخلاص ما يلي :

- ✓ أغلب المتغيرات ممثلة جيدا على المعلم ، حيث نلاحظ عند جمع القيمتين في المحورين تجد قيمة هذا المجموع يقترب من الواحد وهذا ما يدل على جودة نوعية التمثيل للمتغيرات ؛
- ✓ كل المتغيرات قريبة جدا من دائرة الارتباط ، كما نلاحظ أن هذه المتغيرات تساهم في تكوين المحورين ، وأن المحورين F_1 و F_2 يفسران 77,38 % من الجمود الكلي ، وهذه النسبة جيدة وكافية لإعطاء صورة واضحة لسحابة النقط على هذا المخطط .

ويوضح الشكل التالي التمثيل البياني للمتغيرات :

الشكل رقم 01 : التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة :

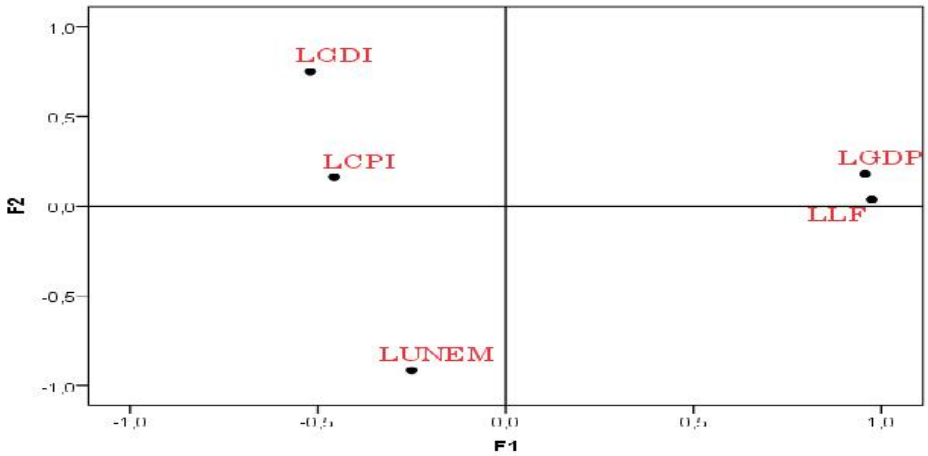

المصدر: مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

من خلال الشكل أعلاه نستنتج أن هناك ثلاث سحابات من المتغيرات وهي مقسمة إلى مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى : النمو الإقتصادي (LGDP) و إجمالي القوى العاملة (LLF) فهي تتمركز في الجهة القصوى الموجبة للمحور F_1، وهذا ما يوضح علاقة الارتباط القوية والموجبة ما بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثانية : معدل التضخم (LCPI) وتراكم رأس المال الإجمالي (LGDI) فهي تتمركز على الجهة المتوسطة السالبة للمحور F_1 ، وهذا ما يوضح علاقة الارتباط المتوسطة والسالبة بين هذين المتغيرتين .

المجموعة الثالثة : تتكون من متغيرة معدل البطالة ، فهو يتمركز في الجهة السالبة للمحور F_2، وبما أن هذه المتغيرة تتواجد في الجهة المعاكسة لكل من المجموعتين السابقتين ، فهذا يدل على العلاقة العكسية بين معدل البطالة والمتغيرات الأخرى .

2. **تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة:**

تهدف الدراسة من خلال تحليلها للإرتباط بين المتغيرات إلى توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات وخاصة المتغيرتين الأساسيتين البطالة و النمو الاقتصادي ، والمتغيرات الأخرى المستقلة الموضحة سابقاَ ، وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة. ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بالإرتباط في الجدول الموالي:

الجدول رقم 02 : مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة :

LLF	LUNEM	LGDP	LGDI	LCPI	المتغيرات/ درجة المعنوية
-0,327 (0,014)*	-0,015 (0,462)	**-0,252 (0,047)****	0,175 (0,125)	1	التضخم (LCPI)
-0,451 (0,001)***	**-0,451 (0,001)*****	**-0,361 (0,007)*****	1		(LGDI)
0,973 (0,000)***	**-0,364 (0,007)*****	1			(LGDP)
-0,227 (0,067)**	1				(LUNEM)
1					(LLF)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.Statistics.v22.

ملاحظات : 1-(***): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة 99 % فأكثر.

2 -(**): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95 %.

3-(*): تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90 %.

وعليه أظهرت نتائج الإرتباط ما يلي:

من خلال الملاحظة العامة لمصفوفة الارتباط الخطي نلاحظ أن هناك معاملات ارتباط موجبة وأخرى سالبة حيث أنّ:

- طبيعة العلاقة بين مؤشر التضخم وتراكم رأس المال موجبة (معامل ارتباط موجب) وهذا راجع إلى أن زيادة معدل تراكم رأس المال يجر وراءه زيادة التوظيف ، زيادة الدخل والطلب ، لكن إذا لم تصاحب زيادة الطلب زيادة

مماثلة على الأقل في العرض فهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم . نلاحظ من التجربة التنموية الجزائرية أن التوسع في التراكم الرأسمالي غالبا ما يصاحبه ضعف استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة ، مما يترتب عنه عدم مواكبة العرض الكلي لدينامكية الطلب الكلي . نشير أيضا إلى ضعف مستوى العلاقة الإرتباطية بين المؤشرين وذلك لأن الآثار الناتجة عن تغير مؤشر التراكم الرأسمالي ليست هي المسبب الرئيسي الوحيد لتغيرات مؤشر التضخم ، فهناك أيضا تأثير معدل النمو السكاني ، معدلات الأجور ، تحسن مستوى المعيشة وغيرها ؛

- من الناحية النظرية يمكن لمؤشر التضخم أن يكون ذو علاقة ارتباطية موجبة أو سالبة مع مؤشر النمو الاقتصادي وذلك حسب نتائج وآثار السياسة الإقتصادية المتبعة ، فزيادة معدل النمو الاقتصادي إذا كان مصدره زيادة معدلات الإنتاج في أغلب قطاعات النشاط الإقتصادي فهذا يؤدي إلى زيادة العرض بمعدل يعادل أو يفوق الزيادة في الطلب الناتج عن النمو وبالتالي ينتج عن زيادة معدل النمو الإقتصادي استقرار أو حتى انخفاض في معدل التضخم أما إذا كانت درجة استجابة العرض أقل من زيادة الطلب فالنتيجة تكون عكسية (زيادة في معدل التضخم) . في حالة الإقتصاد الجزائري ، فإن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية ، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى ، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (التعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب . لقد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم ؛
- طبيعة العلاقة بين مؤشر معدل البطالة و معدل التضخم ظهرت عكسية (قيمة معامل الارتباط سالبة)، وذلك لأن زيادة معدل البطالة يعني انحسار في جانب التوظيف مما يعني انخفاض في المداخيل والقوة الشرائية وبالتالي انكماش في الطلب مما يساهم في كبح معدل التضخم ، والعكس أيضا صحيح . أما ضعف العلاقة الارتباطية بين هذين المؤشرين فسببها على الأرجح أن معدل البطالة ليس له تأثير قوي ومباشر على معدل التضخم في الجزائر ، وهناك أسباب أخرى هي التي تساهم في تغيرات معدل التضخم ؛
- نلاحظ أن قيمة معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هي عكسية ولكنها ضعيفة، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة ، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي ، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات ؛
- ظهر معامل ارتباط النمو الاقتصادي بمؤشر البطالة ضعيفا وسالبا ، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر ، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف

لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين ، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية ؛

- ظهر في الجدول السابق أن طبيعة العلاقة الارتباطية بين مؤشري النمو الاقتصادي والقوة العاملة تتميز بأنها طردية وقوية جدا ، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية ، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة ، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي ؛
- أما بالنسبة لطبيعة العلاقة الارتباطية بين بعض المؤشرات الأخرى فأظهرت عدم توافق بين مدلول النظرية الاقتصادية والنتائج المحصل عليها وهذا راجع إلى الأسباب التالية :

✓ عدم وجود علاقة عضوية مباشرة بين بعض المؤشرات وبالتالي عدم وجود تأثير مباشر ذو دلالة اقتصادية بينهما، وذلك مثل مؤشر القوة العاملة من جهة ومؤشرات مثل معدل التضخم ، مؤشر معدل تراكم رأس المال ؛

✓ وجود علاقة تأثير طويلة المدى لا تظهر في الفترة القصيرة والمتوسطة، مثل العلاقة الارتباطية لمؤشر القوة العاملة ومعدل البطالة التي ظهرت سالبة وضعيفة ويعزى ذلك إلى وجود فترة إبطاء تتعلق بأثر القوة العاملة على معدل البطالة والتي غالبا لا تكون آنية وإنما يكون تأثيرها خلال الفترة الطويلة الأجل ؛

✓ علاقة مؤشر معدل التراكم في رأس المال بمؤشر النمو الإقتصادي من الناحية النظرية هي علاقة عضوية مباشرة ذات طبيعة طردية تؤدي فيها زيادة الأول إلى زيادة الثاني و العكس، لكن في الحالة الجزائرية المدروسة ظهرت العلاقة الارتباطية عكسية وضعيفة، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى أن زيادة معدل التراكم في الأصول الثابتة هو غالبا ما يكون محصورا في قطاع الصناعة وخاصة في قطاع المحروقات وأن مستوى استغلال الطاقات الإنتاجية الجديدة فيها عادة ما يكون ضعيفا وبالتالي فإن تغير معدل النمو الاقتصادي ليس مصدره تغير معدل التراكم الرأسمال بقدر ما هو ناتج عن ديناميكية مداخيل صادرات المحروقات الناتجة بدرها عن تغيرات الأسعار في السوق الدولية .

- كما نلاحظ في الأخير أن أكبر الارتباطات الموجبة هي بين معدل النمو الاقتصادي و إجمالي القوى العاملة (97,30%)، بينما أكبر الارتباطات السالبة فهي بين تراكم رأس المال الإجمالي ومعدل البطالة و إجمالي القوة العاملة .

خاتمة:

يتضح أن المتغيرات المستخدمة في الدراسة الكمية لها علاقة ارتباط فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، حيث نجد: أن معدل التضخم يرتبط ارتباط سالب مع كل من النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة ، لأن التغيرات في معدل النمو الاقتصادي غالبا ما تكون ناتجة عن ديناميكية نمو قطاع المحروقات المرتبطة خاصة بتطورات السوق العالمية، لذلك فإن التطور الإيجابي للبيئة المؤثرة على قطاع المحروقات يترتب عليها غالبا زيادة في الأجور ومخصصات الاستثمار في قطاعات النشاط الأخرى، تقابلها من جهة أخرى زيادة في الواردات (تعويض النقص في العرض المحلي) لمقابلة الزيادة في الطلب، قد ظهر معدل الارتباط بين المؤشرين سالبا دلالة على أن تغير العرض الكلي المصاحب للزيادة في النمو هو أكبر من تغير الطلب وأن تأثير مؤشر النمو على التضخم ضعيف على العموم ، وبالنسبة لمتغيرة تراكم رأس المال الإجمالي فهي مرتبطة ارتباط سالب مع كل من متغيرات معدل البطالة والنمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، معامل إرتباط مؤشر معدل التراكم الرأسمالي بمعدل البطالة هو عكسي، فطبيعة هذه العلاقة العكسية تتوافق مع متطلبات النظرية الاقتصادية في كون أن زيادة الاستثمار في رأس المال الثابت تؤدي إلى زيادة العمالة بدرجات متفاوتة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي انخفاض معدل البطالة، لكن ضعف العلاقة بينهما راجع بالأساس إلى أن زيادة التراكم في رأس المال الثابت هو مركز بالخصوص في قطاع الصناعة ذات المعامل التقني العالي، وضعيف في القطاعات المستوعبة للعمالة مثل قطاع الفلاحة والخدمات، أما متغيرة النمو الاقتصادي فهي مرتبطة ارتباط ضعيف وسالب مع متغيرة معدل البطالة، وهو يعكس من جهة طبيعة العلاقة العضوية بين المؤشرين التي تتميز بالأثر العكسي لتغير أحد المؤشرين على الآخر، لكن من جهة أخرى المستوى الضعيف لدرجة تأثير أحدهما على الآخر يرجع إلى التفاوت الكبير في حجم وديناميكية تغير المؤشرين، حيث يتجاوز معدل تغير حجم البطالة بكثير معدل تغير النمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الضغط الكبير للنمو الديموغرافي وبالخصوص تركيبته العمرية، كما أن هناك ارتباط قوي جدا وموجب بين النمو الاقتصادي وإجمالي القوة العاملة، وهذا يتماشى مع طبيعة متطلبات النظرية الاقتصادية، التي مفادها أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستثمار والعمالة، أما قوة العلاقة الارتباطية بينهما فتعني أن جزاء كبيرا من الزيادة في الناتج الوطني تذهب إلى تدعيم المجهود الاستثماري الذي يجر وراءه زيادة العمالة، لكن يظهر أن هذا المجهود غير كاف لامتصاص المعدلات المرتفعة من البطالة الموجودة في المجتمع والتي تتغذى بالخصوص من الضغط الديموغرافي.

الإحالات والمراجع:

[1] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون: " **البطالة : الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وآليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات** "، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ، 2013، ص 16.

[2]– أسامة السيد عبد السميع: " **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية، الأسباب – ألآثار الحلول** " ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008، ص 9.

[3]- Chris Mulhearn, Howard R. Vane and James Eden : « **Economics for Business** » , Palgrave, 2001,P209.

[4]- Michael p Todaro , « **Economic Development**» , Seventh Edition, Long Man , 2000, P 215.

[5] – رمزي زكي: " **الاقتصاد السياسي للبطالة** " ، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1998، ص 15.

[6] – فتحي عطية السيد مصطفى: " **الحلول العملية لعلاج مشكلة البطالة في مصر** " ، مطابع الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2012، ص 10.

[7]– **مشكلة البطالة في الوطن العربي**، دراسة استطلاعية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1992. ص 16.

[8] –رمزي زكي، مرجع سابق، ص 23.

[9] – خالد محمد الزواوي: " **البطالة في الوطن العربي ، مشكلة ....والحل** "، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2004، ص 19.

[10] – جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، مرجع سابق، ص 20.

[11] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص 14.

[12] – ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب: " **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 51.

[13] – أسامة بشير الدباغ، أُثيل عبد الجبار الجومرد: " **مقدمة في الاقتصاد الكلي** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 393.

[14] – أحمد رمضان نعمة الله وأخرون:" **مبادئ الاقتصاد الكلي** " ، الدار الجامعية، مصر، 2004 ، ص 264.

[15] – سيف الإسلام حسين عبد الباري: " **البطالة : الأسباب والمخاطر المترتبة عليها وكيف عالجها الإسلام** "، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، مصر ، 2012، ص ص: 17 -18.

[16] – أسامة السيد عبد السميع، مرجع سابق، ص 16.

[17] – فتحي عطية السيد مصطفى، مرجع سابق، ص ص: 13- 14.

[18] – وليد ناجي الحالي: " **دراسة بحثية حول البطالة** "، مقدمة إلى الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، 2008، ص 13.

[19] – عقيل جاسم عبد الله أبو رغيف وطارق عبد الحسين العكيلي: " **تخطيط الموارد البشرية** "، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1998، ص 64.

[20] – حسن جمال: " **مشكلة البطالة وعلاجها** "، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، دمشق، 2000، ص 102.

[21]– لؤي أديب سليمان العيسى: " **الفساد الإداري والبطالة** " ، دار الكندي للنشر والتوزيع ، ط1، الأردن ، 2009، ص167.

المجالات التنموية للوقف

إعداد:

د. عزوز أحمد [*].

الملخص

استثمار أموال الوقف يؤدي إلى تنميتها و الحفاظ عليها حتى لا تأكلها النفقات والمصاريف، مما يساهم في تحقيق أهداف الوقف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية (توفير الحاجات الأساسية للفقراء، توفير التعليم، توفير الصحة و الرعاية الطبية، توفير المنافع العامة...الخ) إضافة إلى ذلك فإن الوقف الذي يراد له الاستمرار، لا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال الاستثمارات الناجحة، التي تحكما ضوابط مستنبطة من الشريعة الإسلامية.

وعليه هناك مجالات شتى لاستثمار أموال الوقف يختار من بينها حسب طبيعة المال الموجه للاستثمار وحسب الظروف والأحوال السائدة وقت اتخاذ القرار الاستثماري وفي ضوء الضوابط الشرعية والمعايير الاستثمارية المتعارف عليها، ويمكن تقسيم هذه المجالات إلى: الاستثمار في المجال العقاري، انشاء المشروعات الإنتاجية، انشاء المشروعات الخدمية، الاستثمار في الأنشطة الزراعية، الاستثمار في الأوراق المالية...الخ.

الكلمات المفتاحية: أموال الوقف، مجالات استثمار أموال الوقف، الدور التنموي للوقف.

Abstract

Investment of Waqf funds leads to their own development and maintenance so as not to be consumed by expenditure and expenses. This particular investment contributes to the achievement of the Waqf social, economic and educational objectives (providing the basic needs, education, health and medical care, public goods,... for the poor). In addition to this if Waqf is to be sustained, it can only be achieved through successful investments, which are governed by rules derived from the Islamic Law.

Accordingly, there are various areas for investing Waqf funds, which are chosen according to the nature of the money directed to the investment, the circumstances prevailing at the time of the investment decision and in light of the regulations and the accepted investment criteria. These areas can be divided into: investment in real estate, construction of projects, investment in agricultural activities, investment in securities etc.

Keywords: Waqf funds, areas of investment of Waqf funds, the developmental role of the Waqf.

[*] أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.

تمهيد:

استطاعت الأوقاف الإسلامية أن تستخلص لنفسها قطاعات رئيسية من النشاط الاجتماعي التنموي، تديرها براً وإحساناً، محافظة على هذه الأنشطة بعيدا عن تسلط القطاع العام.

فالتعليم والثقافة والبحث العلمي قطاعات تخصصت بها الأوقاف الإسلامية منذ أن بدأ التعليم يتخذ نموذج المدرسة المستقلة عن دور العبادة، فقد تجاوز عدد المدارس العشرات والمئات في القدس ودمشق وبغداد والقاهرة، وقد شملت هذه المدارس جميع المستويات الابتدائية، والمتقدمة، والجامعية المتخصصة، فقامت جامعات معروفة عريقة منها جامعة القرويين في فاس وجامعة الأزهر في القاهرة والجامعات النظامية والمستنصرية في بغداد وغيرها كثير في سائر الأمصار الإسلامية، يضاف إلى ذلك العديد من المكتبات العلمية العامة التي كان يحوي البعض منها مئات الآلاف من المجلدات العلمية، وقد أنشئت هذه المكتبات كلها بأوقاف إسلامية.

أما بالنسبة للخدمات الصحية، فقد تولت الأوقاف الإسلامية تقديمها في طول البلاد الإسلامية وعرضها، فقدمت مباني المستشفيات وتجهيزاتها، ورواتب الأطباء.

أما في مجال الرعاية الاجتماعية، فقد قدمت الأوقاف الإسلامية الرعاية لأماكن العبادة من مساجد (أبرز شواهد اهتمام المسلمين بهذا المجال، وقف الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة، والجامع الأزهر بالقاهرة، والمسجد الأموي بدمشق، والقرويين بالمغرب، والزيتونة بتونس)، وزوايا، إضافة إلى المقابر وأمكنة غسل الموتى.

ولقد شملت الأوقاف أنواعا خاصة من ذوي الحاجة كالأرامل والشباب المحتاجين للزواج، والفتيات الفقيرات في تجهيزهن لبيت الزوجية عند الزواج، والأمهات المرضعات، والنساء اللواتي يتنازعن مع أزواجهن فيطردن أو يتركن بيوتهن، وشملت الأوقاف أيضا الفنادق على طرقات الأسفار، والينابيع لسقيا عابري تلك الطرقات.

كل هذه القطاعات الخدمية كانت مما تخصصت الأوقاف الإسلامية به خلال قرون طويلة، وهي تستطيع اليوم تقديم مقدار هائل من الإنتاج الخدمي في هذه المجالات، إذا ما أتيحت للأوقاف الظروف الملائمة لاستثمار ما هو موجود منها وتنميته، ولتشجيع استئناف عملية التراكم الرأسمالي للأوقاف، فمن المعروف أن هذه العملية قد تضاءلت خلال القرنين الماضيين في معظم البلدان والمجتمعات الإسلامية، وإذا ما أتيحت كذلك الفرصة لاسترداد الأملاك الوقفية التي تم تحويلها إلى استعمالات أخرى خاصة أو عامة، بطرق وأساليب هي في مجموعها غير مشروعة، لدرجة أن بعض القوانين الحديثة أدركت هذه الخسارة الكبيرة في الأملاك الوقفية، فقررت العمل على استردادها، مهما كانت اليد الحاضرة التي تسيطر عليها، كما فعل قانون الأوقاف الجزائري الصادر في العام 1991م[1].

الإشكالية: ما هي مختلف الصيغ والمجالات المناسبة لاستثمار أموال الوقف من أجل تحقيق الدور التنموي المنوط بها؟

أهداف البحث:

- إعطاء نظرة عامة حول الأنواع المختلفة لأموال الأوقاف باعتبارها ركيزة من ركائز التنمية المستدامة.
- توضيح ضوابط وطرق استثمار أموال الوقف، من أجل تنميتها والاستفادة منها في دعم التنمية.
- التعرف على مختلف مجالات وأبعاد و جوانب الاستثمار الوقفي.
- إبراز أوجه الصرف التنموي للوقف على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية والدينية ...

تقسيم البحث: من أجل الإجابة على الإشكالية وجب تقسييم البحث إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: استثمار الوقف

أولا: مشروعية الوقف أنواعه

ثانيا: طرق استثمار الوقف

ثالثا: ضوابط استثمار الوقف

المحور الثاني: مجالات استثمار أموال الوقف

أولا: تنمية أموال الوقف

ثانيا: أوجه الصرف التنموي للوقف

المحور الأول: استثمار الوقف:

استثمار أموال الوقف يؤدي للحفاظ عليها حتى لا تأكلها النفقات والمصاريف، مما يساهم في تحقيق أهداف الوقف الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، إضافة إلى ذلك فإن الوقف الذي يراد له الاستمرار والتأبيد، لا يمكن أن يتحقق ذلك إلاّ من خلال الاستثمارات الناجحة، التي تحكما ضوابط مستنبطة من الشريعة الإسلامية.

أولا: مشروعية الوقف وأنواعه:

أ/ مشروعية الوقف: الوقف نظام جاء به القرآن الكريم ودعت إليه السنة النبوية قولا وعملا وأجمعت عليه الأمة وعمل به المسلمون، و تستند مشروعية الوقف إلى الكتاب والسنة والإجماع[2].

1- من الكتاب: كثير من الآيات تحث على بذل المال في وجوه البر والخير منها:"لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ"[3]. وقوله تعالى "مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ"[4]. إلى غير ذلك من الآيات التي تحث على الإنفاق في وجوه الخير والبر، ويدخل تحتها الوقف باعتباره إنفاقاً للمال في جهات البر.

2- من السنة: أما السنة النبوية فقد وردت أحاديث كثيرة تدل على مشروعية الوقف منها، ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وآله و سلم، قال: "إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة إلا من صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[5].والوقف صدقة جارية.

وما يؤكد مشروعية الوقف حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: أصاب عمر بخيبر أرضاً ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضا لم أُصب مالا قطّ أنفسَ منه، فكيف تأمرني به؟ قال: "إن شئت حبست أصلها وتصدقت بها"، فتصدق عمر أنه لا يباع أصلها، ولا يوهب، ولا يورث في الفقراء، والقربى، والرّقاب، وفي سبيل الله، والضّيف، وابن السبيل، لا جناح على من وليَها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متموِّلٍ فيه[6].

3- من الإجماع: أما الإجماع ، فقد اشتهر الوقف بين الصحابة وانتشر ولا نعلم بين أحد من المتقدمين منهم في ذلك اختلافاً فقد أجمع الخلفاء وسائر الصحابة على مشروعية الوقف حتى قال جابر ابن عبد الله رضي الله عنه قال[7]: ما أعلم أحداً كان له مال من المهاجرين والأنصار إلا حبس مالاً من ماله صدقة مؤبدة، لا تشترى أبداً، ولا توهب، ولا تورث. وأخذت الأوقاف الإسلامية بعد ذلك تتكاثر وتزدهر في شتى أنحاء العالم الإسلامي. وعلى هذا فالراجح هو القول باستحباب الوقف، لأنه صدقة جارية يمتد نفعها وثوابها.

ب/ أنواع الوقف:

تختلف أنواع الوقف باختلاف الاعتبارات(*):

1- حسب الغرض: يقسم الفقهاء الوقف من حيث الغرض إلى ثلاثة أقسام[8]:

الأول: وقف خيري، يقصد به التصدق على وجوه البر، سواء أكان على أشخاص معينين كالفقراء والمساكين والعجزة، أو كان على جهة من جهات البر العامة، كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها، مما ينعكس نفعه على المجتمع.

والثاني: وقف أهلي أو ذري، وهو ما جعل استحقاق الريع فيه أولاً إلى الواقف مثلاً ثم أولاده... إلخ، ثم لجهة بر لا تنقطع، حسب إرادة الواقف.

والثالث: الوقف المشترك: وهو ما خص الواقف جزءا من منافعه وخيراته بذريته، وترك جزءا آخر لوجوه البر العامة.

2- حسب المحل: أما من حيث المحل فيقسم الفقهاء الوقف إلى ثلاثة أقسام[9]:

وقف العقار: وقد اتفق الفقهاء على جواز وقف العقار مثل المباني والأراضي.

وقف المنقول: اتفق أغلب العلماء على جواز وقف المنقول، باستثناء بعض متقدمي الأحناف الذين اشترطوا أن يكون متصلا بالعقار اتصال قرار وثبات،كالبناء والشجر، أو أن يكون مخصصا لخدمة العقار كالمحاريث والبقر.

وقف النقود: وقال بجوازه غير واحد من أهل العلم، وهو وقف نقدي تستثمر أمواله بصيغة المضاربة والشركة وغير ذلك، وما تحقق من أرباح وعوائد صرف بحسب شروط الواقفين، تحت رقابة حكومية وضبط محاسبي ونظارة واعية.

3- حسب الفئة المستفيدة: فقراء، طلاب، مجاهدين، علماء، قراء، أبناء سبيل، مرضى، أيتام، عجزة، مقعدين، صم بكم، عميان، مساجين، لقطاء، ...الخ[10].

4- حسب الأنشطة: مساجد، مدارس، معاهد، جامعات، مكتبات، مصلحات، مستشفيات، سقايات، قناطر، جسور، مساكن، فنادق، مقابر، ملاجئ، آبار، وسائل نقل، حدائق، ألبسة، حلي، أسلحة، بذور فلاحين، أدوات زراعية،...الخ[11].

5- حسب استمراره: الوقف المؤبد فلا شك أن الأصل في الوقف هو الاستمرار والتأبيد، حتى يتضاعف فيه الأجر أضعافا كثيرة طيلة فترة وجوده، مثل وقف الأرض.

الوقف المؤقت: يمكن أن يكون الوقف مؤقتا بسبب طبيعة المال الموقوف وتعرضه للإهتلاك والاندثار جراء الاستعمال، ويمكن أن يكون توقيتياً بإرادة الواقف[12].

6- حسب المضمون الاقتصادي: حسب المضمون الاقتصادي هناك الأوقاف المباشرة: والتي تقدم خدمات مباشرة للموقوف عليهم، مثل وقف المسجد للمصلين أو وقف المدرسة للطلاب، أو وقف مستشفى للمرضى. أما النوع الثاني فيتمثل في الأموال الموقوفة على استثمارات صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية، فالقصد منها إنتاج عائد إيرادي يتم صرفه على أغراض الوقف[13].

ثانيا: طرق استثمار الوقف: سنوضح أهم الطرق القديمة والحديثة لاستثمار الوقف:

أ/ الصيغ التقليدية:

وهي لا تخرج في أساسها عن عقد الإجارة بصفة أو أخرى، ويمكن إيجازها في الآتي:

1- عقد الإجارة: وهي عقد معاوضة على تمليك منفعة بعوض، وأحكامها التفصيلية معروفة في كتب الفقه، وهي من الصيغ التمويلية الشائعة الاستخدام في تمويل الأوقاف، ولعل أهم ما يخص أحكامها الفقهية المتعلقة باستعمالها لتنمية الوقف، الإجارة لمدة طويلة فقد أجازها الفقهاء وحددوها بالسنة أو السنتين لأن ذلك راجع لمصلحة الوقف والأنفع للموقوف عليهم، سواء تم ذلك بعقد واحد أم بعقود مترادفة، أما فيما يتعلق بالأجر فهو أجر المثل. والإجارة أسلوب تمويلي مرن، يمكن أن يحل معضلة السيولة التي قد يعاني منها الوقف، من خلال ما تجنيه من عوائد تستعمل لتجديد ما بلي من الأوقاف، أو تعمير أرض الوقف الخربة بمباني جديدة تدرّ له دخولاً مجزية[14].

2- الإجارة بأُجرتين: ابتكر الفقهاء هذه الطريقة لعلاج مشكلة حدثت للعقارات الموقوفة في إسطنبول عام 1020هـ، عندما نشبت حرائق كبيرة التهمت معظم العقارات الوقفية أو شُوّهت مناظرها، ولم يكن لدى إدارة النظارة الوقفية أموال لتعمير تلك العقارات فاقترح العلماء أن يتم عقد الإجارة تحت إشراف القاضي الشرعي على العقار المتدهور بأجرتين: أجرة كبيرة معجلة تقارب قيمته فيتسلمها الناظر ويعمّر به العقار الموقوف، وأجرة سنوية مؤجلة ضئيلة ويتجدد العقد كل سنة، ومن الطبيعي أن هذا العقد طويل الأجل يلاحظ فيه أن المستأجر يسترد كل مبالغه من خلال الزمن الطويل، فهذه الصيغة التمويلية تعالج مشكلة عدم جواز بيع العقار فتحقق نفس الغرض المنشود من البيع من خلال الأجرة الكبيرة المعجلة، كما أنها تحقق منافع للمستأجر في البقاء فترة طويلة في العقار المؤجر سواء كان منزلاً أو دكاناً أو حانوتاً، أو نحو ذلك، كما أن وجود الأجرة يحمي العقار الموقوف من ادعاء المستأجر أنه قد تملكه بالشراء مثلاً، كما أن ما بني على هذه الأرض الموقوفة يظل ملكاً للوقف دون المستأجر[15].

3- الحكر: الحكر في باب الوقف وسيلة اهتدى إليها الفقهاء لعلاج مشكلة تتعلق بالأراضي والعقارات الموقوفة التي لا تستطيع إدارة الوقف (أو الناظر) أن تقوم بالبناء عليها أو زراعتها، أو أنها مبنية لكن ريعها قليل إذا قسنا بحالة هدم بنيانها، ثم البناء عليها، ففي هذه الحالة أجاز الفقهاء الحكر، وحق القرار وهو عقد يتم بمقتضاه إجارة أرض للمحتكر لمدة طويلة، وإعطاؤه حق القرار فيها ليبني، أو يغرس مع إعطائه حق الاستمرار فيها ما دام يدفع أجرة المثل بالنسبة للأرض التي تسلمها دون ملاحظة البناء والغراس، وهذا النوع قريب من الإجارة بأجرتين التي ذكرناها من حيث طول المدة، ومن حيث تسلم نوعين من الأجرة: أجرة كبيرة معجلة قريبة من قيمة الأرض، وأجرة ضئيلة سنوية أو شهرية، لكنه مختلف عنها من حيث إن البناء والغراس في الحكر ملك للمحتكر (المستأجر) لأنه أنشأهما بماله الخاص وفي الإجارة بأجرتين ملك للوقف، لأن إدارة الواقف (أو الناظر) قد صرفت الأجرة الكبيرة المقدمة في التعمير، والبناء أو الغراس[16].

4- المرصد: وهو اتفاق بين إدارة الوقف (أو الناظر) وبين المستأجر ليقوم بإصلاح الأرض وعمارتها وتكون نفقاتها ديناً مرصداً على الوقف يأخذه المستأجر من الناتج، ثم يعطى للوقف بعد ذلك الأجرة المتفق عليها، وهذا إنما يكون عندما تكون الأرض خربة لا توجد غلة لإصلاحها، ولا يرغب أحد في استئجارها مدة طويلة يؤخذ منه أجرة معجلة لإصلاحها، وحينئذٍ لا تبقى إلاّ هذه الطريقة التي تأتي في آخر المراتب من الطرق الممكنة لإجارة الوقف[17].

5- الإجارة المنتهية بالتمليك: ومن الصيغ الجديدة ما يسمى بالإجارة المنتهية بالتمليك، ولها صور كثيرة، والذي يصلح في باب الوقف هو أن تؤجر إدارة الوقف (أو الناظر) الأرض الموقوفة لمستثمر (فرداً أو شركة) مع السماح بالبناء عليها من المباني والمحلات والعمارات حسب الاتفاق ويستغلها فترة من الزمن، ثم يعود كل ما بناه المستثمر بعد انتهاء الزمن المتفق عليه إلى الوقف عن طريق البيع أو الهبة[18].

6- الاستبدال والمناقلة: تعتبر هذه الصيغة من أنجع الوسائل التي استفاد منها الوقف حينما استعملها بقصد انتفاع الوقف والمستفيدين منه، ولكن حينما تغير القصد واتخذت صيغة الاستبدال جسرا ومعبرا للاستيلاء على الوقف والاستحواذ على ثمرته فقد كانت سببا لضياع كثير من الأوقاف. ويقع الاستبدال إما بالمناقلة أي معاوضة عقار الوقف بعقار آخر أجود أو أكثر سعة ، أو باستبدال عقار الوقف بعقار يحقق نفعاً أكبر من الأصل في الجملة، أو أكثر منه ريعاً ودخلاً[19].

7- المزارعة و المساقاة: فالمزارعة هي أن تتفق إدارة الوقف (أو الناظر) مع طرف آخر ليقوم بغرس الأرض الموقوفة، أو زرعها على أن يكون الناتج بينهما حسب الاتفاق إما بالنصف، أو نحوه، أما المساقاة فهي خاصة بالبساتين، والأرض التي فيها الأشجار المثمرة حيث تتفق إدارة الوقف (أو الناظر) مع طرف آخر ليقوم برعايتها وسقيها على أن يكون الثمر بينهما حسب الاتفاق. ولا تختلف المزارعة أو المساقاة في باب الوقف عنهما في غيره[20].

ب/ الصيغ الحديثة:

وهي جملة صيغ التمويل الإسلامي، ويمكن إجمالها في الآتي:

1- الإستصناع: يمكن لإدارة الوقف أن تستفيد منه لبناء مشروعات ضخمة ونافعة حيث تستطيع أن تتفق مع البنوك الإسلامية (أو المستثمرين) على تمويل المشاريع العقارية على أرض وقفية، مع تقسيط ثمن المستصنع على عدة سنوات، إذ أن من مميزات عقد الإستصناع أنه لا يشترط فيه تعجيل الثمن، بل يجوز تأجيله، وتقسيطه وهو ما أعطى مرونة كبيرة لا توجد في عقد السلم. وغالباً ما يتم الإستصناع في البنوك الإسلامية عن طريق الإستصناع الموازي حيث لا تبني هي ولا تستصنع، وإنما تتفق مع المقاولين لتنفيذ المشروع بنفس المواصفات التي تم الاتفاق عليها بينها وبين إدارة الوقف[21].

2- المضاربة(القراض): وهي المشاركة بين المال والخبرة والعمل، بأن يقدم ربّ المال المال إلى الآخر ليستثمره استثماراً مطلقاً أو مقيداً، على أن يكون الربح بالنسبة بينهما حسب الاتفاق. والمضاربة إنما تتحقق في باب الوقف في حالتين حالة الوقف عبارة عن نقود، حالة الوقف عبارة عن أدوات أو حيوانات موقوفة، وفي كلاهما تعطي إدارة الوقف للمضارب الحق في استثمار النقود أو الأدوات ويكون الناتج بين الطرفين[22].

3- المشاركة والمشاركة المتناقصة: المشاركة العادية هي أن تتفق إدارة الوقف (أو الناظر) بجزء من أموالها الخاصة للاستثمار مع شريك ناجح في مشروع مشترك سواء كان صناعياً، أو زراعياً، أو تجارياً، ثم يشترك الطرفان كل بحسب ما دفعه. أما المشاركة المتناقصة لصالح الوقف فمعناها أن تطرح إدارة الوقف مشروعًا ناجحًا (مصنعًا، أو عقارات أو نحو ذلك) على أحد البنوك الإسلامية، أو المستثمرين، حيث يتم بينهما المشاركة العادية كل بحسب ما قدمه، ثم يخرج البنك، أو المستثمر تدريجياً من خلال بيع أسهمه أو حصصه في الزمن المتفق عليه بالمبالغ المتفق عليها[23].

4- السّلم: إذا كان لدى إدارة الأوقاف أرضا زراعية، ولها خبرة ودراية بالزراعة وينقصها التمويل لشراء الآلات والمستلزمات الأخرى فتلجأ إلى جهة تمويلية تعقد معها عقد سلم، تتسلم في الحال رأس المال المتفق عليه، ثم توفي المبلغ في الأجل المحدد، وهكذا تستفيد إدارة الأوقاف من سيولة عاجلة تمكنها من قضاء مصالحها، ثم ما يفيض من المنتج يمكن أن تبيعه، أو يوزع على المستفيدين من الوقف[24].

5- المرابحة: يمكن لإدارة الوقف أن تستثمر أموالها عن طريق المرابحة لشراء ما تحتاج إليه عن طريق المرابحة العادية، والمرابحة للأمر بالشراء كما تجريها البنوك الإسلامية، وهي التي تتم بالخطوات التالية: وعد بالشراء من إدارة الوقف، شراء البنك المبيع وتسلمه وحيازته، ثم بيعه لإدارة الوقف بربح متفق عليه مثل 10% يضم إلى أصل الثمن، ويؤجل، أو يقسط على أشهر أو نحوها مع أخذ كافة الضمانات التي تحمي البنك. ويمكن لإدارة الوقف أن تقوم هي بالمرابحة بالطريقة السابقة، فتكون هي التي تستثمر أموالها بهذه الطريقة بنسبة مضمونة. أو أن تتفق إدارة الوقف مع بنك، أو مستثمر، أو شركة على أن يدير لها أموالها عن طريق المرابحة[25].

6- سندات المقارضة وسندات الاستثمار: إدارة الوقف تستطيع أن تساهم في هذه السندات المشروعة، بالاكتتاب فيها، أو شرائها، أو أن تقوم هي بإصدارها، وفي هذه الحالة تكون إدارة الوقف هي المضارب، وحملة الصكوك هم أرباب المال، ويكون الربح بينهما بالنسبة حسب الاتفاق، وإدارة الوقف لا تضمن إلاّ عند التعدي، أو التقصير -كما هو مقرر فقهياً- ومن هنا تأتي مشكلة عملية في مسألة عدم ضمان السندات، ولذلك تم معالجتها من خلال: جواز ضمان طرف ثالث مثل الدولة تضمن هذه الصكوك تشجيعًا منها على تجميع رؤوس الأموال، وتثميرها، وتهيئة عدد من الوظائف، وتحريك رؤوس الأموال وإدارتها. أو اقتطاع نسبة معينة من عائدات المشروع ووضعها في صندوق احتياطي خاص لمواجهة مخاطر خسارة رأس المال فيما لو تحققت. إضافة إلى ضرورة توخي أقصى درجات الحذر من الاستثمارات بحيث لا تقدم الإدارة إلاّ على الاستثمارات شبه المضمونة مثل الاستثمارات في العقارات المؤجرة في بلاد مستقرة، أو الاتفاق مع أصحاب الخبرات الواسعة لإدارة الأموال ودراسة الجدوى الاقتصادية ونحوها[26].

7- الصكوك الوقفية: ظهرت هذه الصكوك بفعل التطورات المالية وتكنولوجيا المعلومات، ولما كانت المؤسسة الوقفية تملك أصول متنوعة يمكن تصكيكها، أمكنها إصدار وثائق أو شهادات خطية متساوية القيمة قابلة للتداول في السوق الثانوية، تمثل المال الموقوف على أساس عقد الوقف، وتشمل الأصول الوقفية الثابتة كالعقارات، والمنقولة كالنقود وكافة وسائل النقل...الخ[27].

ثالثا: ضوابط استثمار أموال الوقف:

يحكم استثمار الأموال الوقفية مجموعة من الضوابط العامة المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، والتي تتلخص في الآتي[28]:

أ/ أساس المشروعية: ويقصد أن تكون عمليات استثمار أموال الوقف مطابقة لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتي تعتبر المرجعية الأولى في هذا النشاط، حيث يتم تجنب استثمار الأموال الوقفية في المجالات المحرمة.

ب/ الأخذ بالحيطة والحذر، والبحث عن كل الضمانات الشرعية المتاحة، وعدم تعريض الأموال الوقفية لدرجة عالية من المخاطر والحصول على الضمانات اللازمة المشروعة للتقليل منها.

ج/ الاعتماد على الطرق الفنية والوسائل الحديثة ودراسات الجدوى، والاسترشاد بأهل الاختصاص والخبرة.

د/ مراعاة فقه الأولويات وفقه مراتب المخاطر في الاستثمارات، وفقه التعامل مع البنوك والشركات الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق عليها أن تتجه إلى الاستثمارات التي لا تزال أكثر أمانًا وأقل خطرًا وهي الاستثمارات العقارية.

هـ/ أساس تحقيق العائد الاقتصادي المرضي لينفق منه على الجهات الموقوف عليها :ويقصد بذلك اتخاذ الوسائل الممكنة لتحقيق عائد مناسب يمكن الإنفاق منه على الجهات الموقوف عليها أو تعمير وصيانة الأصول الوقفية، فالتوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ضرورة شرعية في المؤسسات الوقفية.

و/ توثيق العقود: ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما سوف يحصل عليه من عائد أو كسب، ومقدار ما سوف يتحمل من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك في عقود موثقة حتى لا يحدث جهالة أو غررًا أو يؤدي إلى شك وريبة ونزاع.

ز/ التخطيط والمتابعة والمراقبة وتقويم الأداء :ويقصد بذلك أن يقوم المسؤول عن استثمار المال سواء كان ناظرًا أو مديرًا أو مؤسسة أو هيئة أو أي صفة أخرى بمتابعة عمليات الاستثمار للاطمئنان على أنها تسير وفقًا للخطط والسياسات والبرامج المحددة مسبقًا، وبيان أهم الانحرافات، وبيان أسبابها وعلاجها.

المحور الثاني: مجالات استثمار أموال الوقف:

الوقف في حقيقته استثمار، حيث إن صاحبه يريد أن يقف ماله في سبيل أن يحصد نتاجه يوم القيامة، ومن حيث الحفاظ على الأصل فالأعيان الموقوفة إمّا أن تنتج منها الثمار كما هو الحال في وقف الأشجار والبساتين المثمرة، أو تنتج منها منفعة وأجرة كما هو الحال بالنسبة للأعيان المستأجرة، أو ينتج منها ربح وريع كما هو الحال بالنسبة لوقف النقود.

أولا: تنمية أموال الوقف:

هناك مجالات شتى لاستثمار أموال الوقف يختار من بينها حسب طبيعة المال الموجه للاستثمار وحسب الظروف والأحوال السائدة وقت اتخاذ القرار الاستثماري وفي ضوء الضوابط الشرعية والمعايير الاستثمارية السابق بيانها. ويمكن تقسيم هذه المجالات إلى المجموعات الآتية[29]:

أ/ الاستثماري العقاري: ويدخل في نطاق ذلك على سبيل المثال ما يلي:

– شراء العقارات وتأجيرها ليستفيد الناس من منافعها وعوائدها .

– تعمير وصيانة وتجديد العقارات القديمة التي أشرفت على الهلاك حسب ما أسفرت عنه الدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية بجدوى ذلك.

– استبدال العقارات القديمة بأخرى جديدة متى اقتضت الحاجة إلى ذلك.

– إنشاء مباني على أراضي الوقف بنظام الاستصناع أو المشاركة أو المشاركة المنتهية بالتمليك أو الحكر أو أي صيغة من صيغ الاستثمار.

ب/ الاستثمار في إنشاء المشروعات الإنتاجية: المهنية والحرفية الصغيرة والتي تعمل في مجال الضروريات والحاجيات وبما يحقق أكبر نفع ممكن للموقوف عليهم والتي تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويدخل في نطاق ذلك:

– المشروعات الحرفية الصغيرة.

– المشروعات المهنية الصغيرة.

– مشروعات تنمية موارد الأسر الفقيرة.

ج/ الاستثمار في المشروعات الخدمية: التعليمية والطبية والاجتماعية، ويدخل في نطاق ذلك على سبيل المثال:

– مكاتب تحفيظ القرآن والمعاهد الدينية والمدارس الإسلامية.

– المستوصفات والمراكز الصحية وما في حكم ذلك.

– دور الضيافة للفقراء والمساكين وابن السبيل.

– دور اليتامى والمسنين والمرضى.

د/ الاستثمار في الأنشطة الزراعية: منها على سبيل المثال:

– تأجير الأراضي الزراعية الموقوفة.

– المشاركة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة.

– المساقاة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة.

– المغارسة في استغلال بعض الأراضي الزراعية الموقوفة.

هـ/ الاستثمار في الأوراق المالية: بهدف الحصول على العوائد الحلال المستقرة نسبيًا بشروط وضوابط ومعايير معينة سبق بيانها، من أهمها:

- الأسهم العادية لشركات مستقرة تعمل في مجالا الحلال الطيب ذات مخاطر قليلة.
- الصكوك الإسلامية الصادرة عن المؤسسات المالية الإسلامية.
- سندات المشاركة في الربح والخسارة ذات طبيعة آمنة ومستقرة.
- صكوك صناديق الاستثمار الإسلامية.
- سندات صناديق الوقف في البلاد الشقيقة.
- سندات المقارضة التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية.

و/ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية: من خلال الحسابات الاستثمارية لأجل، ومنها على سبيل المثال:

- دفاتر التوفير الاستثماري تحت الطلب.
- الودائع الاستثمارية لأجل.
- الشهادات الاستثمارية ذات الأجل المحدد المطلقة.
- الشهادات الاستثمارية ذات الأجل المحدد المقيدة.
- ما في حكم ذلك من المستجدات الجائزة شرعًا.

ثانيا: أوجه الصرف التنموي للوقف:

تتمثل أهم القضايا التنموية التي يمكن للوقف المساهمة فيها فيما يلي:

أ/ توفير الحاجات الأساسية للفقراء:

تنحصر الحاجات الأساسية للفقراء في المأكل والملبس والمسكن، وكثيرا ما يهتم أهل الخير بوقف جزء من ثرواتهم للمشاركة في توفير الحاجات الأساسية للفقراء، والتي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها، فيرفعوا بذلك عنهم الكثير من الحرج و الشدة، مع توفير العزة والكرامة لهم، وحمايتهم من التشرد و الأمراض المزمنة، واستغلال ضعاف النفوس لهم وتسخيرهم فيما يضر مجتمعهم وأوطانهم تحت طائلة ضغط الحاجات الماسة الأساسية، ولا شك أن المساهمة في توفير هذه الحاجات للفقراء يعني في نهاية المطاف تحويل المزيد من الموارد إليهم، ويتوسع مفهوم الحاجات الأساسية إلى توفير الخدمات الصحية والأمنية و التعليمية بالإضافة إلى توفير فرص العمل للفقراء للارتقاء بمستواهم الاجتماعي وتحويلهم إلى أفراد منتجين منخرطين في المجتمع[30].

ب/ التعليم: يعد الوقف من أهم المؤسسات التي كان لها الدور الفعال في تنمية التعليم، فلقد شملت الأموال الموقوفة على التعليم جوانب مختلفة تخدم عملية التعليم والتعلم، ومن أهم هذه الجوانب إنشاء المدارس وتجهيزها

وتوفير العاملين فيها من معلمين وغيرهم، وتشجيع طلاب العلم على الانخراط في عملية التعليم من خلال التسهيلات التي وفرت لهم، بالإضافة إلى إنشاء المكتبات وتجهيزها، وتوفير المساكن للطلبة، كما ساعد الوقف في مجال التعليم على استقلال العلماء في الفكر والرأي بسبب استقلالهم في أرزاقهم عن سلطة الدولة اعتمادا على هذه الأوقاف الخيرية، فإن ذلك قد أعطاهم مساحة كبيرة من الاستقلال والحرية وقول كلمة الحق مهما كان وقعها على آذان السلطات الحاكمة[31].

ج/ الصحة والرعاية الطبية: من المجالات التي يمكن أن يسهم بها الوقف في مجال الخدمات الصحية، والتي سوف تخفف من أعباء ميزانية الدولة وتحل الكثير من المشكلات القائمة في مجال الرعاية الصحية مايلي[32]:

1- وقف المستشفيات والمستوصفات الكبيرة والصغيرة، سواء العامة منها أو المتخصصة، إما بتقديم المنشآت والأراضي الخاصة بها، أو تجهيزها بالمعدات، ثم تتولى الدولة تشغيلها وصيانتها كما هو الحال في وقف الكثير من المساجد.

2- وقف الأجهزة الطبية التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الصحية مثل جهاز غسيل الكلى وأجهزة الأشعة المتطورة وغيرها، مما قد لا يتوفر في كثير من المستشفيات رغم الحاجة المتزايدة إليها، وكذا وقف سيارات الإسعاف وغيرها من الوسائل المساعدة التي تحتاجها المستشفيات والمراكز الطبية.

3- وقف الأدوية: حيث يمكن تخصيص بعض الأوقاف لتوفير الأدوية وخاصة أدوية الأمراض المزمنة والتي يحتاجها المريض فترات طويلة أو مدى الحياة مثل أدوية الضغط الدموي والسكر والقلب وغيرها.

4- الوقف على كليات الطب والمعاهد الصحية، سواء وقف المنشآت أو تخصيص بعض الأوقاف للصرف على تلك الكليات والمعاهد ودعمها، وتوفير احتياجات طلابها وأساتذتها من الكتب والأجهزة وغير ذلك.

5- الوقف على مراكز البحوث وهيئات البحث العلمي وتخصيص أوقاف للصرف على المنح الدراسية في مجال الطب والصيدلة و التمريض.

د/ توفير المنافع العامة: تتعدد صور هذا الوقف المخصص لتحقيق النفع العام للأفراد، مثل إقامة الجسور وتعبيد الطرق وإصلاحها وإنارتها و وضع العلامات عليها دليلا للمسافرين، إنشاء الحدائق والمنتزهات لعابري السبيل وراغبي الاستجمام، ووقف وسائل النقل للمسافرين، وحفر الآبار والعيون والسواقي للأفراد والزروع والمواشي، إعانة الفقراء على تأدية العبادات وذلك من خلال بناء المساجد وإقامة موائد الإفطار...الخ[33].

و يمكن إجمال أوجه الصرف التنموي للوقف في الجدول الآتي:

جدول رقم(1): أغراض وأوجه الصرف التنموي للوقف الإسلامي

الخدمات الدينية	الخدمات الصحية	الخدمات التعليمية
-إنشاء المساجد وتعميرها والقيام بخدمتها -طباعة المصاحف وتحفيظ القرآن -تيسير الحج والعمرة	- إقامة المستشفيات والقيام بخدماتها - توفير الأدوية - مدارس الطب والتمريض - علاج المرضى - البحوث الطبية وتأليف كتب الطب	- إقامة المدارس والقيام بخدماتها - إنشاء المكتبات وتطويرها - نشر الكتب - رعاية العلماء والبحث العلمي - رعاية الطلاب والقيام بما يلزمهم
الخدمات الإنسانية	**المرافق العامة**	**البطالة**
- توفير دخل للفقراء والمحتاجين - توفير الطعام للجائعين - رعاية الأطفال والرضع و النساء - رعاية المشردين - رعاية المعوقين و المسنين - الإغاثة في حالة الكوارث - تزويج المحتاجين - رعاية المساجين - التكفل بتجهيز الموتى ودفنهم	- إنشاء وصيانة الطرق - حفر آبار المياه لتوفيرها للمحتاجين - صيانة الأنهار ومجاري المياه - توفير وسائل النقل - إنشاء الحمامات العامة - إنشاء الأفران - وقف السكن لمن لا مأوى لهم - إنشاء إقامة لأبناء السبيل	- إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - تقديم القروض الحسنة للبدء بالمشروعات - توفير أدوات العمل - تشغيل الفقراء في مؤسسة الوقف - التدريب والتأهيل
حماية البيئة	**الجوانب السياسية وحقوق الإنسان**	**الفئات المستهدفة**
- الرفق بالحيوانات ورعايتها - نشر الخضرة وغرس الأشجار - تنظيف الطرقات والشوارع	- رعاية اللاجئين - رعاية المسجونين - فكاك الأسرى - رعاية المجاهدين	الفقراء والمساكين، الأيتام، الأرامل، العجزة، المرضى، أبناء السبيل، المساجين، المتشردين، الأطفال، النساء، الطلاب، العلماء، الأطباء...الخ

المصدر : - محمد عبد الحليم عمر، نظام الوقف و النظم المشابهة في العالم الغربي ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثاني للأوقاف (الصيغ التنموية و الرؤى المستقبلية) ، مكة المكرمة ، 2009م ، ص13.

- عبد الله بناصر السدحان، كيف نوجه مصارف الأوقاف لتلبية احتياجات المجتمع، بحث مقدم إلى الملتقى الثاني لتنظيم الأوقاف، الغرفة التجارية والصناعية بالرياض، المملكة العربية السعودية، خلال الفترة 21-22 سبتمبر 2013م، ص 8.

- نعمت عبد اللطيف مشهور، اثر الوقف في تنمية المجتمع، سلسلة دراسات وبحوث اقتصادية إسلامية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 1997م، ص 96.

خاتمـــــة:

مما سبق يمكن القول أنه لتفعيل دور الوقف في التنمية الاقتصادية يجب:

- **الجانب الإداري:**

– حماية أموال الأوقاف الموجودة، من عقارات ومباني وأموال منقولة، والمحافظة عليها من الغصب والضياع والتعطيل، وحفظ سجلاتها.

– العمل على استرداد أملاك الأوقاف التي حوّلت إلى استعمالات أخرى بطرق غير مشروعة، ومراجعة السجلات القديمة للأوقاف في المحاكم والدوائر العقارية وغيرها لتحديد الأملاك الوقفية والبدء بإجراءات إعادتها إلى ميدانها الوقفي .

– تقديم المعونات المادية والفنية والتمويلية والإدارية للأوقاف، إضافة إلى المعاملة الضريبية المتميزة، كما فعلت كثيرة من المجتمعات الغربية بعد أن أدركت أهمية الأوقاف بنوعيها الخيري والأهلي[34].

- **الجانب الاستثماري:**

– الأخذ بالأساليب الحديثة في استثمار أموال الواقف، واستغلالها الاستغلال الأمثل حتى تتحقق الزيادة القصوى للمنافع المرجوة من تطبيق نظام الوقف.

– السعي إلى الاستفادة من الاجتهادات الفقهية الموسعة في المسائل المتصلة بطبيعة الأصول الموقوفة وضوابط تثميرها، كالمسائل المتعلقة بوقف النقود ووقف المشاع واستبدال الوقف، وما إلى ذلك، ومن ثم استدراج أوقاف جديدة تتسم بدرجة عالية من السيولة، كالتجربة الكويتية في إنشائها للصناديق والمشاريع الوقفية، التي تضم مساهمات وقفية نقدية لجهات متعددة، اجتمعت على غرض واحد في مجال التعليم أو الصحة أو غير ذلك، وكذلك التجربة السودانية التي استحدثت ما عرف بالأسهم الوقفية، التي يكتتب فيها الواقفون ممن لهم الرغبة في الوقف، على غرض المشرع المحدد[35].

– اعتماد صيغ التمويل الحديثة كإصدار أسهم وقفية وطرحها للاكتتاب العام، كوسيلة تمويل الأوقاف القائمة، أو إنشاء أوقاف جديدة، على غرار الأسهم في الشركات المساهمة، وصكوك الاستثمار.

–أن تتبنى جهة أو مؤسسة خيرية أو إدارة حكومية، كوزارة الأوقاف أو أمانة الوقف وغيرها، أو حتى فرد معين فكرة إنشاء مشروع وقفي خيري خاص أو عام يخدم المجتمع، بأي نوع من الخدمات.

الإحالات والمراجع:

[1] منذر قحف، الوقف في المجتمع الإسلامي المعاصر، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2001م، ص 6.

[2] عزوز أحمد، آلية الزكاة و الوقف لمكافحة مشكلة الفقر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية و بنوك، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2015م، ص 18.

[3] سورة آل عمران، الآية 92.

[4] سورة البقرة، الآيتان 261 ، 262.

[5] مسلم، صحيح مسلم، ،كتاب الوصية، حديث رقم1631/14، شركة القدس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص 606.

[6] محمد ابن إسماعيل البوخاري، صحيح البوخاري، كتاب الوصايا، حديث رقم 2772، دار الأفاق العربية، الطبعة الثانية،القاهرة، 2009م، ص 561.

[7] ابن قدامة، المغنى، مكتبة الرياض الحديثة، الجزء السادس، المملكة العربية السعودية، 1981، ص 187.

[*] يتضح من التعاريف السابقة أن الفرق بين التبرع والوقف هو أن المال أصل التبرع ممكن أن يهلك وينتهي، بينما في الوقف فإنه دائم لا ينقطع وهذا يؤدي بنا إلى أن منفعة الوقف مؤبدة بينما منفعة التبرع ممكن أن تزول بهلاك الأصل،كما أن الوقف يعتبر صورة من صور التبرع، فالتبرع يشمل الوقف وغيره من الصور مثل الصدقة، والهبة، والوصية، والقرض، والكفالة.

[8] منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره ، إدارته، تنميته، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 2006م، ص 35.

[9] منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره ، إدارته، تنميته، مرجع سابق، ص42.

[10] رفيق يونس المصري، الأوقاف فقهاً واقتصادا، دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، دمشق،2009م، ص 28.

[11] نفس المرجع، ص 28.

[12] منذر قحف، الوقف الإسلامي: تطوره ، إدارته، تنميته، مرجع سابق، ص36.

[13] نفس المرجع، ص34.

[14] العيّاشي الصادق فدّاد، استثمار أموال الوقف، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثاني حول الوقف، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2009م، ص4.

[15] علي محيي الدين القرة داغي، استثمار الوقف وطرقه القديمة والحديثة، مكتبة مشكاة الإسلامية، ص 8، على الموقع: http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/2003/03/article01.shtml 12/10/2013

[16] علي محيي الدين القرة داغي، مرجع سابق، ص 9.

[17] علي محيي الدين القرة داغي، نفس المرجع، ص 10.

[18] نفس المرجع، ص 10.

[19] العيّاشي الصادق فدّاد، مرجع سابق، ص5.

[20] علي محيي الدين القرة داغي، مرجع سابق، ص 10.

[21] علي محيي الدين القرة داغي، نفس المرجع، ص 11.

[22] نفس المرجع، ص 11.

[23] نفس المرجع، ص 12.

[24] العيّاشي الصادق فدّاد، مرجع سابق، ص6.

[25] علي محيي الدين القرة داغي، مرجع سابق، ص 12.

[26] نفس المرجع، ص 12.

[27] إسماعيل مومني، تجارب تطوير القطاع الوقفي في الوطن العربي وسبل الاستفادة منها في الجزائر، بحث مقدم إلى الملتقى الوطني حول الوقف الإسلامي في الجزائر الواقع والرهانات، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لولاية المسيلة، نشرية خاصة بالملتقى، 2013م، ص 184.

[28] محمد بوجلال، الحاجة إلى تحديث المؤسسة الوقفية بما يخدم أغراض التنمية الاقتصادية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي المنعقد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، مارس 2003 م،ص ص 9،10.

[29] حسين حسين شحاتة ، استثمار أموال الوقف، بحث مقدم إلى" منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول"، الكويت 11-13 أكتوبر2003 م، ص 12.

[30] مصطفى محمد عرجاوي، الوقف وأثره على الناحيتين الاجتماعية والثقافية في الماضي والحاضر، بحث مقدم إلى ندوة الوقف الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المنعقدة في 6-1997/12/7م، ص 33.

[31] سعد الدين اليد صالح، الوقف وأثره في الناحية الاجتماعية والفكرية، بحث مقدم إلى ندوة الوقف الإسلامي، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، المنعقدة في 6-1997/12/7م، ص 11.

[32] نفس المرجع، ص ص 12-16.

[33] مصطفى محمد عرجاوي، مرجع سابق، ص 36.

[34] منذر قحف، الشروط العامة للنهوض بالأوقاف الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر، ص 26.

[35] بن عيشي بشير، الوقف ودوره في التنمية الاقتصادية مع دراسة تطبيقية للوقف في الجزائر، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للأوقاف، حول الوقف الإسلامي– اقتصاد وإدارة وبناء حضارة، المملكة العربية السعودية، 2009م، ص 33.

واقع القطاع السياحي في الجزائر وأثره على الاقتصاد الوطني.

إعداد:

ط.د. خنوش صليحة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع السياحي في الجزائر ومدى تأثيره على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استعراض مختلف المقومات السياحية التي تزخر بها الجزائر وكذا التركيز على بعض مؤشرات أداء القطاع السياحي في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن السياحة في الجزائر لا تزال من القطاعات التي تعاني التهميش و التراجع، رغم الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للنهوض بها، إلا أن هذه الجهود لم ترقى إلى مستوى الإمكانات والطاقات التي تتمتع بها الجزائر، بالإضافة إلى مساهمتها الضعيفة في الاقتصاد الوطني.

الكلمات المفتاحية: السياحة، مقومات السياحة، مؤشرات السياحة، الاقتصاد الوطني، الجزائر.

Abstract

The object of this study is to identify the reality of the tourism sector in Algeria and its impact on the national economy, by reviewing the various tourism components that are rich in Algeria as well as focusing on some indicators of the performance of the tourism sector in Algeria. where it was concluded that tourism in Algeria is still from The sectors that suffer from marginalization and going backtracks as well despite the efforts made by the Algerian state to promote them, However, these efforts did not live up to the potential of Algeria, As well as its weak contribution to the national economy.

Keywords: **tourism**, **tourism components**, **tourism indicators**, **national economy**, **Algeria**.

مقدمة

تعتبر السياحة في العصر الحالي من أهم مجلات التنويع الاقتصادي للدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، وذلك لما لها من دور كبير في تطوير وتحسين الوضع الاقتصادي وكذلك تحقيق التنمية الثقافية والبيئة والاجتماعية فيها، حيث تلعب الإمكانيات المادية والطبيعية و التاريخية دورا كبيرا لنهوض بالقطاع السياحي لأي دولة لذا لابد من تكثيف الجهود لتطوير هذا القطاع وذلك من خلال وضع السياسات و الإجراءات التي تكفل الاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتوجيهاها نحوى الهدف المطلوب، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات التي تهتم بالجانب السياحي وتدعيمها من قبل الدولة،وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة حجم المشروعات في المجالات الأخرى المرتبطة بها، وبذلك تعتبر السياحة كمورد أساسي للاستثمار.

وعلى ضوء ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم السياحة في الاقتصاد الوطني؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم التطرق في هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاورو هي:

محور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة.

المحور الثاني: واقع قطاع السياحة في الجزائر.

المحور الثالث: مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة

- معرفة دور القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني.
- التعرف على إمكانيات ومقومات السياحة في الجزائر.
- تقييم أداء القطاع السياحي بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة.
- التعرف على مدى اهتمام الدولة الجزائرية بالقطاع السياحي.
- وضع التوصيات على ضوء النتائج المتحصل عليها من الدراسة.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية دراسة القطاع السياحي في كونه من القطاعات التي حظيت باهتمام كبير في الآونة الأخيرة، نظرا لدوره الكبير في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمته الإيجابية في التشغيل والناتج الإجمالي بالإضافة إلى أنه من القطاعات التي توفر الإيرادات من العملة الصعبة، وتبرز أهمية الدراسة أيضا من خلال الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع.

محور الأول: مفاهيم أساسية حول السياحة

أولا: تعريف السياحة

تعرف السياحة بأنها ظاهرة طبيعية من ظواهر العصر الحديث والأساس فيها الحاجة المتزايدة للحصول على عملية الاستجمام وتغيير الجو و الوعي الثقافي المنبثق لتذوق جمال المشاهد الطبيعة[1].

وتعرف أيضا بأنها مجموعة من العلاقات المتبادلة التي تنشأ بين الشخص الذي يتواجد بصفة مؤقتة في مكان ما وبين الأشخاص الذين يقيمون في هذا المكان[2].

وتعني أيضا مجموعة من الظواهر الناجمة عن سفر وإقامة الأفراد بحيث لا يشكل مكان مكوثهم إقامة رئيسية ودائمة أو مقر اعتياديا للعمل[3].

ثانيا: أهمية السياحة:

– تعتبر السياحة أحد مصادر الدخل الوطني من خلال مشاركتها بتوفير قدر من العملات الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية وذلك من خلال مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة المدفوعات التي تحصل عليها الدول مقابل منح تأشيرات الدخول، فروق تحويل العملة للإنفاق اليومي للسياح على السلع والخدمات المتعلقة بقطاع السياحة.

– تؤدي السياحة من خلال تنمية المناطق السياحية إلى تطوير وتنمية المناطق العمرانية الجديدة الأقل حظا في التنمية مما يحقق قدرا من التوازن الإقليمي في التنمية و يترتب عليه إعادة توزيع الدخول بين المدن السياحية الجديدة والتقليدية.

– تعمل السياحة على نقل التقنية، خاصة في حالة السماح للشركات الأجنبية بالاستثمار في المشاريع السياحية في نقل التقنية سواء كانت في صورة معارف ومهارات أو بصورة الآلات والمعدات، كما تساهم في تطوير طرق العمل الحالية في الأنشطة السياحية وتحسينها وإيجاد نوع جديد من طرق تقديم الخدمات والسلع السياحي وبيعها.

– تؤدي السياحة دورا مهما في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعد من القطاعات المهمة التي توفر عائدات سريعة على الاستثمار مع تكلفة أقل.

– التأثير على ميزان المدفوعات من خلال الحركة السياحية الصادرة والواردة وتسعى كل الدول لأن تكون هذه الأخيرة أكبر حتى يكون هذا التأثير إيجابيا.

– تؤدي السياحة إلى تنمية عدد كبير من الخدمات المتكاملة وكثيفة العمالة بمختلف مستوياتها وبالتالي القضاء على البطالة وما ينجر عنها من آفات اجتماعية خطيرة[4].

ثالثا:خصائص السياحة

تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وهي تنطوي على عدد من الخصائص هي[5]:

– تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

– الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل على غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الأساسية والتكميلية.

– إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.

- إن الطلب السياحي يتوقف وإلى حد كبير على القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية.

- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير فيها.

المحور الثاني: واقع قطاع السياحة في الجزائر

أولا: مقومات ومؤهلات السياحة في الجزائر

أ- المقومات الطبيعية:

-الشريط الساحلي: والذي يمتد على مسافة 1200 كلم يطل على البحر الأبيض المتوسط تتخلله شواطئ وخلجان فضلا عن الثروة البحرية الهائلة وقد تم في هذا الإطار إنشاء عدد من الحظائر الوطنية ومنها:

- الحظيرة الوطنية بجرجرة – الحظيرة الوطنية بثنية الحد- الحظيرة الوطنية بالشريعة- الحظيرة الوطنية لقورايا

- الحظيرة الوطنية للقالة[6].

- الأقاليم: تنقسم الجزائر إلى أقاليم طبيعية تمتد من الشرق إلى الغرب بشكل متوازي وهي[7]:

- إقليم الساحل: والذي يمتد على شكل شريط ضيق بمحاذاة الساحل وتتكون أراضي هذا الإقليم من سلاسل صخرية عالية وعدد من الشواطئ الرملية و الخلجان.

2- إقليم التل: ويتكون من عدد من السهول الساحلية المنخفضة والسهول الداخلية المرتفعة وتنحصر هذه السهول بين المرتفعات الجبلية، وتوجد معظم الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الوديان الوفيرة الموجودة بها.

3- الإقليم الصحراوي: ويشكل أكبر مساحة من الأراضي الجزائرية حيث تحتل حوالي80% من الأراضي الجزائرية وتقع في الشمال الشرقي منه، منطقة تتجمع فيها أكبر الواحات.

-الموقع: تقع الجزائر في الضفة الجنوبية الغربية لحوض المتوسط، تحتل مركزا محوريا في المغرب العربي وإفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، ولموقع الجزائر أهمية إستراتيجية وخصائص حيوية تجمع بين مميزات نادرة استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم فهي جسر اتصال ومحور التقاء بين أمريكا وإفريقيا وبين المغرب العربي والشرق الأوسط وممرا حيويا للعديد من الطرق الاتصال العالمية برا وبحرا وجوا، تبلغ مساحتها 2.381741 كلم2 ويحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب الأقصى ومن الجنوب الغربي موريتانيا و الجمهورية العربية الصحراوية ويحدها من الجنوب مالي والنيجر[8].

-المناخ: تعرف الجزائر بتنوع المناخ فيها حيث نميز ثلاثة أنواع وهي[9]:

1- المناخ المتوسطي: سائد على الشريط الساحلي ومتوسط درجة الحرارة السنوية وهو 18درجة مئوية.

2- مناخ الهضاب العليا: يسوده فصل بارد ورطب.

3- المناخ الصحراوي: يسود الجنوب الجزائري وتصل فيه درجة الحرارة إلى 40 درجة مئوية.

- الحمامات المعدنية: تتوفر الجزائر على ما يفوت 200 منبع للمياه الحموية الجوفية و 7 محطات حمامات معدنية ذات طابع وطني ومركز واحد للعلاج بمياه البحر، كما يوجد ما يقارب 50 محطة حموية ذات طابع محلي تشتغل بطريقة تقليدية، وبالنسبة للحمامات المعدنية فهي حمام بوغراة بتلمسان 500كلم غرب العاصمة حمام بوحنيفة بمنطقة معسكر حمام ريغة بعين الدفلى، وفي الشرق يوجد حمام الشلالة بولاية قالمة، حمام قرقور بسطيف، حمام الصالحين ببسكرة، أما المنابع الحموية غير المستغلة التي لا تزال على حالتها الطبيعية ما يفوق60% من المنابع المحماة[10].

2- المقومات الأثرية و التاريخية للجزائر

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة وتعتبر من الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي وهي: وادي ميزاب، منطقة الطاسيلي، حي القصبة، تبازة، جميلة، تيمقاد، قلعة بني حماد، ولهذا وجب تركيز الجهود ورد الاعتبار وترقية التراث الثقافي خاصة في المناطق الأكثر تضررا[11].

3- المقومات المادية

- شبكة الطرقات: تصل شبكة الطرقات في الجزائر إلى 109452كلم وتتميز بتركزها في المنطقة الشمالية للبلاد وهي مقسمة كالآتي:

- الطرق الوطنية 28275كلم - الطرق الولائية 23926كلم – الطرق البلدية 57251كلم.

وتجدر الإشارة إلى مشروع القرن في الجزائر وهو الطريق السيار شرق غرب الذي يمتد من شرق البلاد إلى غربها على مسافة 1216كلم[12].

- النقل البحري: إن العمل البحري في الجزائر يعتمد على 13 ميناء للعديد من الخدمات كالتجارة و الصيد البحري إضافة إلى ميناءين متخصصين في المحروقات بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة التي تستعمل للصيد البحري والترفيه كما تحتوي على حجرات بحرية لأمن الملاحة ومحصنات الدفاع الساحلي ومن أهم الموانئ نجد ميناء وهران، الجزائر، عنابة والتي تضمن 75% نسبة حركة الملاحة[13].

– النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا إذ نجد 31 مطارا موزع عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا، إفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية[14].

ثانيا:أنواع السياحة في الجزائر

أ– السياحة الصيفية: وهي السياحة التي تعقد أثناء أشهر الصيف، وهذا النوع من السياحة تزاوله جماعات كبيرة ويمكن أن يمارس هذا النمط من السياحة باعثا على تنشيط السياحة الداخلية والاهتمام بالمظاهر العمرانية المنتشرة على امتداد الساحل ووقف للانتهاكات والاعتداءات على شواطئ البحر[15].

وفيما يلي جدول يوضح موسم الاصطياف في الجزائر لسنة 2014

الجدول رقم 1: موسم الاصطياف لسنة (2013–2014)

	موسم الاصطياف 2013	موسم الاصطياف 2014
العدد الإجمالي للشواطئ	576	576
عدد الشواطئ المرخصة للسباحة	370	381
عدد الشواطئ غير المرخصة للسباحة	206	194
التردد على الشواطئ	76740701	107987394
إرادات الامتيازات الخاصة بالشواطئ	87405960	76564866

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، إحصائيات السياحة لسنة 2014 ص13.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر تمتلك إمكانيات طبيعية هائلة من ناحية السياحة الشاطئية، حيث تتوفر على 576 شاطئ منها 381 شاطئ مرخص للسباحة و194 شاطئ غير مرخص للسباحة، وهذا في سنة 2014، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ عدد الشواطئ المرخصة للسباحة ب 370 والغير مرخصة ب206 شاطئ، لذا يجب على الدولة الجزائرية أن تتخذ إجراءات من أجل الاهتمام بشواطئها خاصة الغير مرخصة وذلك من خلال استصلاحها وتهيئتها من أجل تنشيط السياحة بها.

ب– السياحة الحموية: هي سياحة متعلقة بالعلاج الجسمي والنفسي وأمراض أخرى، وتمارس من أجل الشفاء أو تخفيف من الآلام والأوجاع وتستخدم فيها الينابيع المعدنية كوسيط أساسي للعلاج عن طريق الاستحمام أو الشرب وتلعب المياه المعدنية أهمية بالغة في السياحة الداخلية، حيث تتوفر الجزائر على 202 منبع مائي وهذه المنابع مختلفة الخصائص الفيزيائية و الكيميائية من حيث نسبة المعادن والفوائد العلاجية[16].

الجدول رقم 2: إحصائيات المعالجين بالمياه المعدنية نهاية 2014

الفترة	نوع العلاج	المؤمن اجتماعيا	المتعاقدين	الأحرار	الأجانب	مجموع التردد	حمام عادي	مجموع التردد الحموي
سنة 2014	العدد	160164	128937	385438	11578	686117	3201714	3887831
	نسبة التردد	23.34	18.80	56.20	1.70			
سنة 2013	العدد	98651	90464	301555	860	491530	2222423	2713953
	نسبة التردد	20.10	18.40	61.30	0.20			
التطور	العدد	61513	38473	83883	10718	194587	979291	1173878
	نسبة التطور	62.35	42.52	27.81	1246.30	39.60	44.10	43.25

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص 29.

ملاحظة: هذه الإحصائيات تخص 17 مؤسسة حموية ناشطة بالإضافة إلى 25 حمام تقليدي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المعالجين بالمياه المعدنية في الجزائر عرف تحسن ملحوظ، حيث وصل عددهم في سنة 2014 إلى 3887831 معالج، مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ عددهم إلى 2713953 معالج بنسبة تطور بلغت 43.25%، كما أن عدد السواح الأجانب عرف ارتفاعا ملحوظا حيث وصل عددهم في سنة 2014 إلى 11578 سائح مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ عددهم 860 سائح، وهذا التحسن راجع إما لزيادة المشاريع التي تهتم بهذا النوع من السياحة أو لتحسن الأوضاع الأمنية في لجزائر، إلا أن هذه المعطيات لا تعبر عن الواقع الحقيقي لسياحة الحموية في الجزائر وتبقى بعيدة كل البعد إذا ما قورنت بطاقات والإمكانيات التي تزخر بها هذه الأخيرة.

ج- السياحة الصحراوية: تبلغ مساحة المناطق الصحراوية في الجزائر2 مليون كلم2 موزعة على خمس مناطق كبرى في الجنوب هي أدرا ر، إيليزي، تمنراست، تندوف، وادي ميزاب، وهذه المواقع والمناظر رائعة للاكتشاف لذا أصبحت السياحة الصحراوية تكتسي أهمية بالغة، وتميزت في السنوات الأخيرة بتزايد عدد السياح المتجهين نحوى الجنوب للاستمتاع بالسياحة الصحراوية[17].

جدول رقم 3: عدد السواح في الموسم السياحي الصحراوي (إلى غاية نوفمبر 2014)

الفترة	المقيمين	الأجانب	المجموع
سنة 2013	120095	6618	126713
سنة 2014	224730	21508	246238

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص15.

تبين معطيات الجدول أعلاه عدد السواح المترددين على المناطق الصحراوية سواء كانوا مقيمين أو أجانب حيث بلغ عددهم الإجمالي سنة 2013 إلى 126713 سائح منهم 120095 سائح مقيم و6618 سائح أجنبي إلا أنه تم تسجيل ارتفاع كبير في عددهم سنة 2014 حيث بلغ عددهم الإجمالي 246238 سائح منهم

224730 سائح مقيم و21508 سائح أجنبي، من خلال الجدول نستنتج أنه لابد على الدولة الجزائرية أن تقوم بتنمية السياحة الصحراوية المحلية كأساس لتطوير القطاع السياحي بسبب ارتفاع عدد السواح المقيمين.

د- السياحة الجبلية: تتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري مثل سهول متيجة وهران وعنابه ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية منها جبال شيليا بالأوراس بالشرق وقمة لالا خديجة بجبال جرجرة بمنطقة القبائل الكبرى وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية[18].

وفي الواقع لا تحتاج السياحة الجبلية إلى استثمارات ضخمة وهياكل مكلفة، وإنما يكفي أن تحدد المواقع التي لها جاذبيتها للسياح بالاعتماد على الإشهار وتقديم الأشرطة حول هذه المواقع وضمان سلامة السياح. ومن غير المعقول أن نجد السياح المحليين يعرفون الكثير عن مرتفعات البيرو وجبال الألب وقمم الهملايا، بينما نجدهم يجهلون ما في جبال الأوراس وجرجرة والونشريس والهقار[19].

ثالثا: مؤشرات السياحة في الجزائر

أ- الاستثمار السياحي: يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع، ويعتبر الاستثمار السياحي من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة، كما تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة[20].

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تسعى لتطوير هذا القطاع نظرا للأهمية التي يحتلها في الوقت الحالي من خلال تشجيع المشاريع التي تهتم بتطوير وتنمية القطاع السياحي في الجزائر.

الجدول رقم 4: وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2014

	سنة 2013					سنة 2014			
	مجموع المشاريع	عدد الأسر	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 109 دج		مجموع المشاريع	عدد الأسر	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة 109 دج
مشروع في طور الانجاز	377	51570	28083	173.893		385	54884	25526	190.344
مشاريع متوقفة	129	14017	6850	23.58		104	9123	3797	27.70
مشاريع غير منطلقة	219	17263	8093	65.42		296	33860	13006	93.84
مشاريع تم انجازها	21	1793	576	2.56		76	6377	2971	30.38
المجموع	746	84643	43602	265.451		861	104244	45300	342.26

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص27.

من خلال معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن وضعية المشاريع السياحية في الجزائر تشهد تطور ولكن بمعدل ضعيف حيث بلغ عدد المشاريع السياحية في الجزائر سنة 2013 ب 746 مشروع مقارنة بسنة 2014 حيث

ارتفعت إلى 861 مشروع، وتساهم هذه المشاريع إذا تم انجازها دون حدوث أي مشاكل كالتوقف عن الانجاز أو التأخر في انجازها في توظيف ما يقارب 43602 منصب مقارنة بسنة 2014 حيث يتم توظيف 45300 منصب، وهذا ما يسمح بتخفيف ظاهرة البطالة في الجزائر، أما إجمالي طاقة الاستيعاب المنتظرة في سنة 2013 و2014 ستكون على التوالي 84643، 104244، لهذا نستنتج أن الجزائر تمتلك قدرات إذا تم استغلالها بالشكل المناسب ستساهم في دفع عجلة التنمية في الجزائر.

ب- التدفقات السياحية: من المعروف أن الجزائر عانت خلال تسعينات القرن الماضي من عدة مشكلات اقتصادية وأمنية أثرت بشكل كبير في القطاع السياحي، بحيث أدت إلى انهيار مؤشرات السياحة وذلك ما يمكن قراءته من خلال العدد الضئيل من السياح المتدفقين إلى الجزائر خلال تلك الفترة، إلا أنه مع بداية الألفية الجديدة تم تسجيل تطور لافت في عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر،[21] وهذا ما يوضحه الجدول التالي: **الجدول رقم 5:**

دخول السواح عبر الحدود الجزائرية لسنة 2014

		المجموع
الأجانب	2014	940125
	2013	964153
	معدل النمو	-2.49
الجزائريون المقيمين بالخارج	2014	1361248
	2013	1768578
	معدل النمو	-23.03
المجموع العلم	2014	2301373
	2013	2732731
	معدل النمو	-15.78

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مأخوذة من إحصائيات السياحة لسنة2014، ص3.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تدفقات السواح إلى الجزائر سواء أجانب أو مقيمين في الخارج انخفضت إلى2301373 سنة 2014 مقارنة 2013 التي بلغ عدد السواح فيها 2732731 سائح، أي بمعدل نمو سالب 15.78- %، لهذا نستنتج أن الجزائر رغم الجهود المبذولة لتنمية هذا القطاع إلا أننا نلاحظ أن عدد السواح في تدهور وهذا راجع ربما لعدم اعتمادها على سياسة تسويقية لمنتجاتها السياحية لتمكين السواح من التعرف على مقومات الجزائر السياحية.

ج- الطاقة الفندقية: تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين وذلك لأنها تعبر عن القدرة الاستيعابية لمختلف المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، وكذلك لكونها تمثل قدرة المنظمة على امتصاص السياح و التطورات السياحية المصاحبة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن تطور قطاع الفنادق كان بطيئا جدا وهذا لعدم إعطائه أهميته المستحقة وذلك بسبب سيطرة القطاع العام مقابل القطاع الخاص وبعد التخلي على النظام الاشتراكي ودخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق قد فسح هذا التغير المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار بشكل واسع في كل القطاعات الأخرى ومن ضمنها قطاع السياحة بما فيها الجانب الفندقي[22] .

وفيما يلي جدول يوضح تطو الطاقة الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2013-2014.

الجدول رقم 6: وضعية الحظيرة الفندقية الوطنية نهاية 2014

الطابع	سنة 2013		سنة2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
حضري	798	55988	872	61012
ساحلي	219	29886	209	27962
صحراوي	94	6058	60	4547
حموي	46	5467	26	4259
مناخي	19	1405	18	1825
المجموع	1176	98804	1185	99605

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية(الجزائر)، مرجع سبق ذكره، ص8.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفنادق في الجزائر متنوعة وذلك بتنوع المنتوج السياحي، حيث نجد أن المنتوج السياحي الحضري أخذ النصيب الأكبر ب 872 فندق سنة 2014 وبطاقة استيعاب 61019 سرير حيث نجد أن هناك تحسن مقارنة بسنة 2013، إلا أن عدد الفنادق و طاقة الاستيعاب بالنسبة للمنتجات السياحية الأخرى عرفت انخفاض وتراجع سنة 2014، وهذا ما يدل على أن القطاع السياحي في الجزائر في تدهور رغم الجهود المبذولة.

الجدول رقم 7: عدد الوافدين والليالي في المؤسسات الفندقية

	2013	2014	تطور 2014/2013	2013	2014	تطور 2014/2013
	الوافدين			الليالي		
مجموع الغير مقيمين	402028	401073	-0.24	994266	837812	-15.74
مجموع المقيمين	3717343	3772511	1.48	5926968	6215932	4.88
المجموع	4119371	4173584	1.32	6921234	7053744	1.91

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، مرجع سبق ذكره، ص6.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد السواح الوافدين إلى الجزائر عرف انخفاضا في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بمعدل تطور سالب قدر ب 0.24- % مما انعكس سلبا على الليالي الفندقية حيث تم تسجيل معدل تطور قدر ب 15.75-% ، في حين نلاحظ تحسن في السياحة المحلية في الجزائر حيث تم تسجيل معدل تطور

فيها قدر ب 1.48% سنة 2014، وهذا ما أدى إلى تحسن في الليالي الفندقية بمعدل تطور قدر ب 4.88%.

وعليه من خلال المؤشرات السابقة يجب على الجزائر أن تقوم بالتركيز على السياحة المحلية كخيار للنهوض بالقطاع السياحي.

المحور الثالث: مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني

أولا: مساهمة السياحة في التشغيل: يعتبر القطاع السياحي من بين أهم القطاعات التي من شأنها توفير مناصب شغل والتقليل من حدة البطالة، حيث تشير الإحصائيات في هذا القطاع تزايد عدد العاملين في هذا حيث بلغ عددهم 392400 ألف عامل سنة 2000 ليصل إلى 628300 ألف عامل سنة 2015، ورغم ذلك تبقى نتيجة المحققة بعيدة كل البعد عن المؤهلات السياحية التي تزخر بها الجزائر (الملحق1).

الشكل رقم 1: تطور عدد العاملين في القطاع السياحي خلال الفترة (2000-2015)

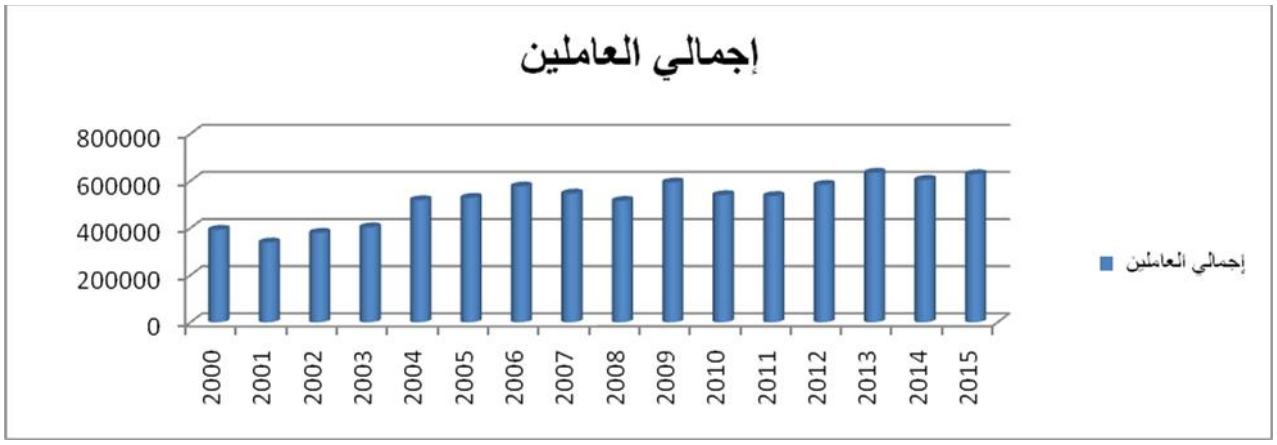

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق1

ثانيا: الإيرادات السياحية: لقد عرفت إيرادات القطاع السياحي الجزائري ارتفاع ملحوظ خلال الفترة الممتدة من (2000-2014) وذلك بسبب زيادة عدد السواح، حيث بلغت 102 دولار سنة 2000 لتصل إلى 367 دولار سنة 2013، إلا أنها عرفت انخفاض سنة 2014 حيث بلغت 347 دولار.

إلا أن هذه الإيرادات تعتبر ضعيفة مقارنة بالإمكانيات ومؤهلات القطاع السياحي الجزائري.

الشكل رقم2: تطور الإيرادات السياحة خلال الفترة (2000-2014)

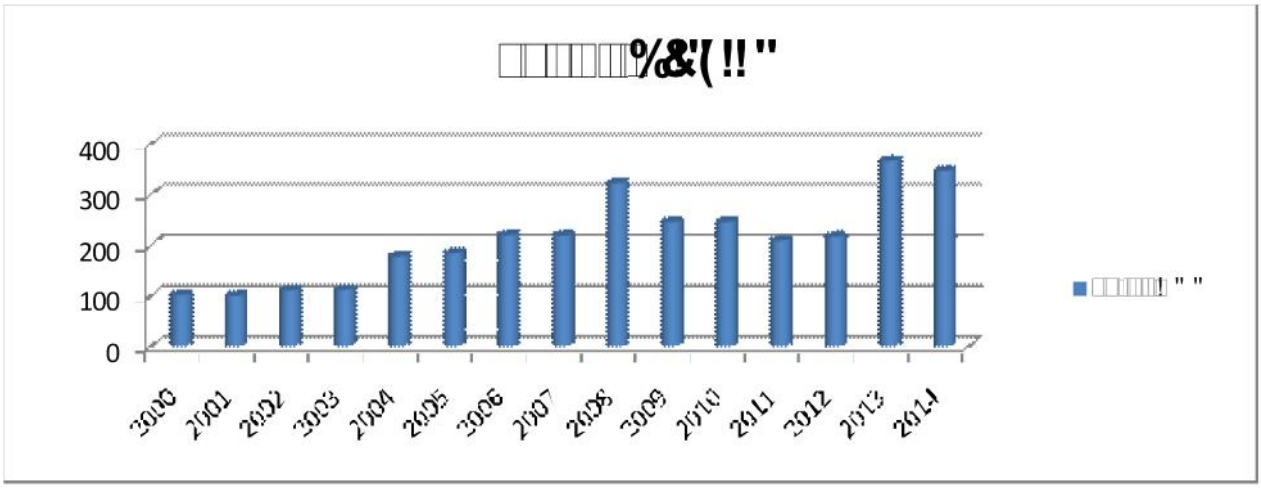

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق 1

ثالثا: مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي: نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي تراوحت مابين 3.1-3.9 % خلال الفترة الممتدة مابين (خلال الفترة الممتدة مابين (2000-2015) وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بالطاقات المتاحة و الجهود المبذولة من قبل الدولة.

الشكل رقم3: تطور مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق 1

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

- يتضح من خلال ما سبق أن القطاع السياحي في الجزائر يعتبر من الخيارات الإستراتيجية التي يجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار، خاصة وأن السياحة في الوقت الحالي أصبحت صناعة تجارية وقطاع اقتصادي واعد

ومتفاوت الأهمية من بلد لآخر، وبالرغم من هذه الأهمية المتزايدة للقطاع السياحي في العديد من الدول، إلا أننا نجده في الجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب رغم امتلاكها لإمكانيات تمكنها من أن تكون مقصدا سياحيا عالميا.

– تمتلك الجزائر العديد من الشواطئ تمكنها من ترقية السياحة الشاطئية، إلا أن هذا النوع من السياحة لم يرقى إلى المستوى المطلوب بسبب وجود الكثير من الشواطئ الغير مستغلة.

– من خلال المعطيات السابقة نلاحظ وجود إقبال على السياحة الصحراوية من قبل السواح المحليين مقارنة بالأجانب.

– يوجد تطور ملحوظ في عدد المشاريع السياحية خلال الفترة مابين 2013-2014، إلا أنها لا تكفي في ظل غياب إرادة في التنفيذ من قبل الجهات المسئولة، حيث تشير المعطيات إلى وجود تأخر في انجاز المشاريع بالإضافة إلى توقف بعضها.

– تدفق ضعيف للسواح نحو الجزائر سواء أجانب أو الجزائريين المقيمين بالخارج.

– مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني ضعيفة ولم ترق إلى المستوى المطلوب، حيث نلاحظ أن مساهمتها سواء في التشغيل و الإيرادات والناتج الإجمالي ضعيفة.

ثانيا: التوصيات

وبناءا على ما سبق يمكننا إدراج بعض التوصيات لترقية السياحة في الجزائر:

– التركيز على السياحة المحلية كخطوة أساسية لنهوض بالقطاع السياحي ككل.

– ضرورة تهيئة الشواطئ الغير مستغلة من أجل النهوض بالسياحة الساحلية.

– ضرورة تشجيع الاستثمار السياحي في المناطق الصحراوية، بالإضافة إلى انتهاج سياسية ترويجية فعالة لتعريف بالمنتوج الصحراوي سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

– ضرورة تشكيل جهاز رقابي متخصص من قبل الوزارة الوصية من أجل مراقبة إجراءات تنفيذ المشاريع السياحية.

– محاولة الترويج لسياحة الجزائرية من خلال إقامة معارض ومؤتمرات دولية لتعريف بالمعالم والمناطق السياحية في الجزائر.

– ضرورة تنسيق الجهود من قبل الجهات المسئولة على السياحة في الجزائر، والسير وفق إستراتيجية سياحية واضحة المعالم لجعل السياحة من القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري.

الهوامش

[1] شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي للسياحة مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الخامس، جامعة يحي فارس، المدية، 2011، ص: 68.

[2] ماهر عبد العزيز، صناعة السياحة ، زهران للنشر، 2008،عمان، ص: 23.

[3] وزاني محمد، السياحة المستدامة: واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، رسالة ماجستير، تخصص تسويق خدمات، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر، 2011، ص 8.

[4] ماني نوال ، تنافسية القطاع السياحي الدول العربية، مجلة الباحث،العدد الثالث عشر، ورقلة،2013 ، ص: 74.

[5] برنجي أيمن، الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك، رسالة لنيل شهادة الماجستير، فرع الغدارة التسويقية، جامعة احمد بوقره، بومرداس، 2009، ص47.

[6] مسكين عبد الحفيظ، دور التسويق في تطوير النشاط السياحي في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص: 117.

[7] حميدة بوعموشة، دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي و تنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص: 107.

[8] عوينات عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2013،ص: 141.

[9] هواري معراج ومحمد سليمان جردات، السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الباحث، العدد الأول، 2004، ص: 24.

[10] حميدة بوعموشة، مرجع سبق ذكره ، ص: 108.

[11] بوبكر بداش، صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات و السياسات رؤية استكشافية و إحصائية، بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، الجزائر،2014،ص: 12.

[12] سماعيني نسيمة، دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إستراتيجية،جامعة وهران 2014،ص: 56.

[13] سماعيني نسيمة، مرجع سبق ذكره، ص: 56.

[14] هدير عبد القادر، واقع السياحة في الجزائر وآفاق تطورها ، رسالة لنيل شهادة الماجستير ،تخصص نقود،مالية و بنوك، جامعة الجزائر،2006،ص: 142.

[15] محمد إبراهيم مقداد وآخرون، واقع السياحة بقطاع غزة وآفاق تنميتها الفنادق كدراسة حالة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، غزة، 2015، ص: 53.

[16] بوفاس شريف و خديجة منصف، ترقية تسويق المنتوج السياحي في الجزائر الواقع والتحديات، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر، جامعة محمد الشريف مساعدية سوق هراس، يومي 22-23 أفريل 2014، ص: 5.

[17] بوفاس شريف و بن خديجة منصف، مرجع سبق ذكره: 5.

[18] بوفليح نبيل و توقروت محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

[19] دليلة طالب وعبد الكريم وهراني، السياحة أحد محركات التنمية المستدامة: نحو تنمية سياحية مستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22-23 نوفمبر، 2011، ص: 14.

[20] بوفليح نبيل و توقروت محمد، مرجع سبق ذكره، ص:6.

[21] بوبكر بداش، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[22] سميرة عميش، أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد الحادي عشر، 2011، ص: 206.

الملحق رقم1 : بعض مؤشرات السياحة في الجزائر من الفترة (2000-2015)

السنوات	عدد السياح	الإيرادات السياحية مليون دولار	المساهمة في الناتج الإجمالي %	مساهمة في التشغيل	
				العاملين المباشرين	إجمالي العاملين
2000	866000	102	3.1	154.7	392.4
2001	901000	100	3.2	166.3	338.3
2002	988000	111	3.3	180.5	379.3
2003	1166000	112	3.4	180.4	402.8
2004	1234000	178	3.6	227.5	518.1
2005	1443000	184	3.9	258.9	528
2006	1638000	220	3.3	239	576.3
2007	1743000	219	3.2	225.4	546.2
2008	1772000	323	3.1	227.7	515
2009	1912000	246	3.7	269.2	593.2
2010	2070000	246	3.4	254.1	539.4
2011	2395000	209	3.3	266.6	535.4
2012	2634000	217	3.3	292.2	583
2013	2733000	367	3.6	321.4	634.5
2014	2301000	347	3.3	305.9	604.4
2015	-	-	3.5	327.3	628.3

المصدر: عبد الرزاق مولاي لخضر و وخالد بورحلي، متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 2016، ص 79.

أثر الجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية في الجزائر دراسة حالة بلدية المدية 2010-2014

إعداد:

د. رشيد سالمي [*].

ط.د: رقي نذيرة [**].

ملخص:

يعتبر كل من الرسم العقاري ورسم التطهير من بين الضرائب التي تحصّل كلياً لصالح البلديات،وهدفت مداخلتنا الى محاولة معرفة أثر هذين الرسمين على ميزانية الجماعات المحلية، حيث قمنا بدراسة حالة بلدية المدية من الفترة الممتدة من سنة 2010- 2014، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي وعلى برنامج EXCEL.

وقد توصلنا من خلال هذه المداخلة إلى أن كل من سنة 2010 و2011 وكذا سنة 2014 لم يكن هناك تحصيل كامل للضرائب الخاصة بالرسم العقاري ورسم التطهير مما يؤثر سلباً على ميزانية الجماعات المحلية، أما بالنسبة لسنة 2012 و 2013 فلاحظنا بأنه كان هناك تحصيل كامل حيث فاقت الإنجازات التقديرات المتوقعة وهذا يعود بالإيجاب على الميزانية.

الكلمات المفتاحية:الرسم العقاري،رسم التطهير،الجماعات المحلية

Résume

La taxe foncière et la taxe d'assainissement sont considérer parmi les impôts qui obtiennent totalement faveur des municipalités, nous avons essayé dans cette intervention de connaître l'impact de ces deux taxes sur le budget des collectivités locales. Pour cela nous avons étudié le cas de la municipalité de Médéa de la période des années 2010- 2014, et nous avons utilisé l'approche descriptive analytique et le programme d'EXCEL.Nous avons atteint grâce à cet article que chacune des années 2010 et 2011, ainsi qu'en 2014,il n'y avait aucunecollection complète des deux taxes qui affectent négativement le budget des collectivités locales, mais pour les années 2012 et 2013 nous avons remarqué qu'il y avait une collection totale où les réalisations fiscale ont dépassé les prévisions et cela remonte positivement sur le budget.

Les mots clés : La taxe foncière, la taxe d'assainissement, collectivités locales.

[*] أستاذ محاضر "أ" – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير – جامعة المديةprofsalmi@yahoo.fr .

[**] طالبة دكتوراه في علوم التسيير– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلم التسيير – جامعة المديةnadi_doctorat@yahoo.fr

مقدمة:

يعتبر كل من الرسم العقاري ورسم التطهير من بين الضرائب التي تحصّل كلياً لصالح البلديات وتتميز هذه الأخيرة بضيق أوعيتها وتواضع مردوديتها وصعوبة تحصيلها و عدم ارتباطها بالنشاط الاقتصادي.

بالرغم ما تبذله الهيئات الحكومية من أجل الإصلاح الجبائي لكن يبقى دون الفعاليةالمطلوبة وهذا يرجع لعدة أسباب منها عدم دفع الضرائب من قبل المكلفين لمصلحة الضرائب سواء بالطرق المشروعة أو غير المشروعة وكذا نقص الموارد البشرية والمالية.كل هذا أثر سلبا على حصيلة الجباية المحلية وبالتالي على ميزانية الجماعات المحلية،وسنقوم في دراستنا بتناول كل من الرسم العقاري ورسم التطهير في بلديات ولاية المدية.

على ضوء هذا نطرح تساؤلنا الرئيسي والمتمثل في:

- ما مدى تأثيرالجباية المحلية على ميزانية الجماعات المحلية (البلدية،الولاية)؟

يندرج تحت هاته الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- من هم الأشخاص الخاضعين للرسم العقاري ورسم التطهير و كيف يتم حساب كل منهما؟
- ما أثر التطورات في الموارد الجبائية على ميزانية بلدية المديةمن سنة 2010 إلى سنة 2014؟
- ما هي الصعوبات والعوائق التي تواجه الجماعات المحلية في مجال اقتطاع هذه الجباية؟

I. الرسم العقاري

1.مفهوم الرسم العقاري: تم تأسيس الرسم العقاري بموجب الأمر رقم 67- 83 المؤرخ في 02 جوان 1967 والمتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية لسنة 1967، والذي عدل بموجب القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن لقانون المالية لسنة 1992 ، وهذا تعويضا لمجموعة من الرسوم تخص العقار.

يعتبر الرسم العقاري ضريبة سنوية تصريحية تخص العقارات المبنية ،وغير المبنية الموجودة في التراب الوطني ،وتعد حصيلة هذا الرسم ضعيفة إذ بلغت نسبته بالإضافة إلى رسم التطهير سنة 1998، 1.76 بالمائة بالجزائر ، وهذا نتيجة للنقص الفادح في التسيير الجبائي للعقارات ، وبالمقابل نجد نسبة الرسم العقاري بفرنسا عن نفس السنة 28.3 بالمائة منها 26.6 بالمائة الرسم على الملكيات المبنية ، و 1.7 بالمائة الرسم على الملكيات غير المبنية.

2. الأشخاص الخاضعين للضريبة:

أ- يخضع للرسم العقاري على الأملاك المبنية كل من:[1]

1. المنشآت المخصصة لإيواء الأشخاص والمواد أو لتخزين المنتجات ؛

2. المنشآت التجارية الكائنة في محيط المطارات الجوية و الموانئ ومحطات السكك الحديدية ومحطات الطرقات، بما فيها ملحقاتها المتكونة من مستودعات وورشات للصيانة ؛

3.أرضيات البنايات بجميع أنواعها والقطع الأرضية التي تشكل ملحقا مباشرا لها ولا يمكن الاستغناء عنها؛

4. الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لاستعمال تجاري أو صناعي مثل الورشات وأماكن إيداع البضائع وغيرها من الأماكن من نفس النوع، سواء كان يشغلها المالك أو يشغله آخرون مجانا أو بمقابل .

ب- يخضع للرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:

1. الأراضي الكائنة في القطاعات العمرانية أو القابلة للتعمير؛

2 .المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم في الهواء الطلق؛

3 . مناجم الملح و السبخات؛

4. الأراضي الفلاحية.

3. وعاء الرسم العقاري

أ – **الرسم العقاري على الملكيات المبنية** والمفروض على جميع العقارات المبنية على اختلاف أنواعها بغض النظر على المواد التي استعملت في بنائها وعن مكان وجودها، بحيث لا يهم أن تكون هذه المباني قد أقيمت تحت الأرض أو فوقها، أو على الماء، وكذلك يفرض على أراضي التي تحيط بالأبنية التي تشكل مرفقات.

يتمثل أساس حساب هذا الرسم في جداء القيمة الإيجارية الجبائية valeur locative fiscale لكل متر مربع للملكية المبنية في المساحة الخاضعة للضريبة، وهذا بعد طرح مبلغ تخفيض بمعدل 2% عن كل سنة أقدمية كتعويض قدم المبنى بشرط أن لا يتعدى التخفيض معدل 40 %، وفيما يخص المصانع يقدر الحد الأقصى للتخفيض ب 50%.

معدل هذا الرسم 3 %، وفيما يخص المرفقات (الأراضي المحيطة بالمبنى) فنميز بين ثلاثة معدلات:[2]

- 5 % إذا كانت مساحة المرفقات أقل أو يساوي 500 م^2.
- 7 % إذا كانت مساحة المرفقات تزيد عن 500 م^2 وتقل أو تساوي 1000 م^2.
- 10 % إذا كانت مساحة المرفقات تزيد عن 1000م^2.

ب- **الرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:** يطبق على الأراضي المتواجدة في القطاعالعمراني، أو القابلة للتعمير، وكذلك المحاجر ومواقع استخراج الرمل والمناجم ومناجم الملحوالسبخات والأراضي الفلاحيةيحسب هذا الرسم على أساس حاصل ضرب القيمة الإيجارية الجبائية للمتر المربع الواحد فيالمساحة غير المبنية الخاضعة للضريبة، دون تطبيق التخفيض.

حدد القانون الضريبي القيمة الإيجارية الجبائية للمتر المربع الواحد حسب مناطق رئيسية،على عكس الحال بالنسبة للملكيات المبنية أن تكون القيمة الإيجارية الجبائية حسب المناطق الرئيسيةوالفرعية.

يقدر معدل الرسم ب:

- بالنسبة للأراضي غير العمرانية 5 % .
- 5 % عندما تكون المساحة لا تزيد عن 500 م^2
- 7 % عندما تفوق المساحة 500 م ^{2} ولا تتعدى 1000 م ^{2}.
- 10 %عندما تفوق المساحة 1000 م^2.
- 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية .[3]

4. الإعفاءات

1.4 بالنسبة للرسم العقاري على الأملاك المبنية:[4]

أ- الإعفاءات الدائمة:

1. العقارات التابعة للدولة والولايات و البلديات وكذلك تلك التابعة للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي تمارس نشاطا في ميدان التعليم والبحث العلمي، و الحماية الصحية والاجتماعية وفي ميدان الثقافة والرياضة ؛

2. البنايات المخصصة للقيام بشعائر دينية؛

3. الأملاك العمومية التابعة للوقف والمتكونة من ملكيات مبنية؛

4.العقارات التابعة للدول الأجنبية والمخصصة للإقامة الرسمية لبعثاتهم الدبلوماسية والقنصلية المعتمدة لدى الحكومة الجزائرية، وكذلك العقارات التابعة للممثليات الدولية المعتمدة بالجزائر وذلك مع مراعاة قاعدة المعاملة بالمثل.

5. تجهيزات المستثمرات الفلاحية لاسيما مثل الحظائر والمرابط و المطامر.

ب- الإعفاءات المؤقتة

1. العقارات أو أجزاء العقارات المصرح بأنها غير صحية أو التي هي على وشك الانهيار والتي أبطل تخصيصها.

2. الملكيات المبنية التي تشكل الملكية الوحيدة أو السكن الرئيسي لمالكيها، شريطة توفر الشرطين الآتيين:

-ألا يتجاوز المبلغ السنوي للضريبة 800 دج ؛

- ألا يتجاوز الدخل الشهري للخاضعين للضريبة المعنيين، مرتين الأجر الأدنى الوطني المضمون.

غير أن الأشخاص المعفيين يدفعون مساهمة سنوية قدرها 100 دج ؛

3. البنايات الجديدة، وإعادة البناءات وإضافات البنايات لمدة (7) سنوات ابتداء من أول جانفي من السنة التي تلي سنة إنجازها أو إشغالها.

إذ ا لم يتمكن المالك من إثبات مدة الإنجاز أو الشغل. تعتبر البناءات منجزة في أجل أقصاه ثلاثة (3سنوات) ابتداء من تاريخ منح رخصة البناء الأولى.

4. البنايات وإضافة البنايات المستعملة في النشاطات المحققة من قبل الشباب المستثمر الذي يستفيد من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب " لمدة ثلاثة (3) سنوات ، ابتداء من تاريخ إنجازها.

تكون مدة الإعفاء ستة (6) سنوات، إذ ا ما أقيمت هذه البنايات وإضافة البنايات في منطقة يجب ترقيتها.

5. السكن الاجتماعي التابع للقطاع العام المخصص للكراء .

2.4 الإعفاءات بالنسبة للرسم العقاري على الملكيات غير المبنية:[5]

1. الملكيات التابعة للدولة والولايات والبلديات والمؤسسات العمومية أو العلمية أو التعليمية أو الإسعافية عندما تكون مخصصة لنشاط ذي منفعة عامة وغير مدرة للأرباح .

لا يطبق هذا الإعفاء على الملكيات التابعة لهيئات الدولة والولايات والبلديات التي تكتسي طابعا صناعيا أو تجاريا.

2. الأراضي التي تشغلها السكك الحديدية .
3. الأملاك التابعة للأوقاف العمومية والمتكونة من ملكيات غير مبنية.
4. الأراضي والقطع الأرضية الخاضعة للرسم العقاري على الملكيات المبنية.

II. رسم التطهير:

و يشمل هذا الرسم في رسم رفع القمامات و رسم التطهير(تسعيرة الماء) و المتعلق بصب المياه في المجاري.

1. رسم رفع القمامات المنزلية:

يؤسس لفائدة البلديات التي تشتغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية رسم سنوي لرفع القمامات المنزلية وذلك على كل الملكيات المبنية[6].

ويحدد مبلغ هذا الرسم كما يلي:

-375 دج عن كل أسرة في البلديات التي يقل عدد سكانها عن50.000 ن.

- 500 دج عن كل أسرة في البلديات التي يفوق عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

- 1000 دج عن كل محل تجاري، حرفي، غير تجاري أو ما شابهه يقع في بلدية يقل عدد سكانها عن 50.000 نسمة.

وبخصوص المحلات الصناعية والتجارية والحرفية وما شابهها التي تفرز كميات أكبر من القمامة بالنسبة للفئات المذكورة أعلاه يحدد مبلغ الرسم بقرار يصدره رئيس المجلس الشعبي بمبلغ يتراوح بين 2500 و50.000 دج، ويدفع محصول هذا الرسم كلية إلى البلديات[7].

الإعفاءات

تعفى من الرسم على رفع القمامات المنزلية الملكيات المبنية التي لا تستفيد من خدمات رفع القماماتالمنزلية[8].

2.رسم التطهير(تسعيرة الماء):

أسس هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 1994، و يتعلق بصب المياه في المجاري و يحسب هذا الرسم على أساس 20 %من مبلغ فاتورة استهلاك المياه خارج الرسم و تقوم مؤسسة توزيع المياه أو البلدية في حالة قيامها بنفسها بتسيير هذه المصلحة بدمج هذا الرسم في فواتير استهلاك المياه و تحصيله من المواطنين و دفعه إلى أمين خزينة البلدية المعنية.

III. دراسة حالة بلديات ولاية المدية

بغية التحليل في الموضوع أكثر قمنا بدراسة حالة بلدية المدية من سنة 2010-.2014

1. القيمة الإيجارية المطبقة على العقارات في بلدية المدية: موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: يبين القيمة الإيجارية للعقارات قبل 2016/01/01

العقار	القيمة الإيجارية	النسب المطبقة
المحلات التجارية	891 دج/م^2	3 %
المحلات السكنية	445دج/م2	%3
الأراضي المخصصة للبناء	150دج/م2	5 %-7%-10 %
الملحقات	22دج/م2	%5- 7%-10%
الأراضي الفلاحية المسقية	2981دج/هكتار	%3
الأراضي الفلاحية اليابسة	497دج/هكتار	%3

المصدر:مديرية الضرائب لولاية المدية.

الجدول رقم 09: يبين القيمة الإيجارية للعقارات إبتداءاً 2016/01/10

العقار	القيمة الإيجارية	النسب المطبقة
المحلات التجارية	1782دج/م2	3 %
المحلات السكنية	890دج/م2	%3
الأراضي المخصصة للبناء	300دج/م2	5 %-7%-10 %
الملحقات	44دج/م2	%5- 7%-10%
الأراضي الفلاحية المسقية	5962دج/هكتار	%3
الأراضي الفلاحية اليابسة	994دج/هكتار	%3

المصدر:مديرية الضرائب لولاية المدية.

2. تفسير الإحصائيات

من خلال الإحصائيات التي تحصلنا عليها من مديرية الضرائب لولاية المدية قمنا بتلخيصها في الجدول التالي والذي يبين سنوات الدراسة من سنة 2010- 2014،حيث قمنا بجمع التقديرات الجبائية للرسم العقاري ورسم التطهير والانجازات الجبائية لكلا الرسمين للولاية وعدد من بلديات ولاية المدية وقمنا بحساب باقي التحصيل الذي يعبر عن الفرق بين التقديرات الجبائية والانجازات الجبائية لكل سنة كما هو موضح في الجدول.

الجدول رقم 10:يبين التقديرات الجبائية والإنجازات للرسم العقاري ورسم التطهير وباقي التحصيل من 2010-2014.

السنوات	التقديرات الجبائية(TF+TA)	الانجازات الجبائية TF+TA	باقي التحصيل
2010	38590839	32110025	6480814
2011	52638877	39745604	12893273
2012	22425359	27346376	-4921017
2013	34459501	42235857	-7776356
2014	53424311	34716894	18707417

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على الإحصائيات المقدمة.

الشكل رقم 01: يبين التقديرات الجبائية والإنجازات وباقي التحصيل لسنة 2010.

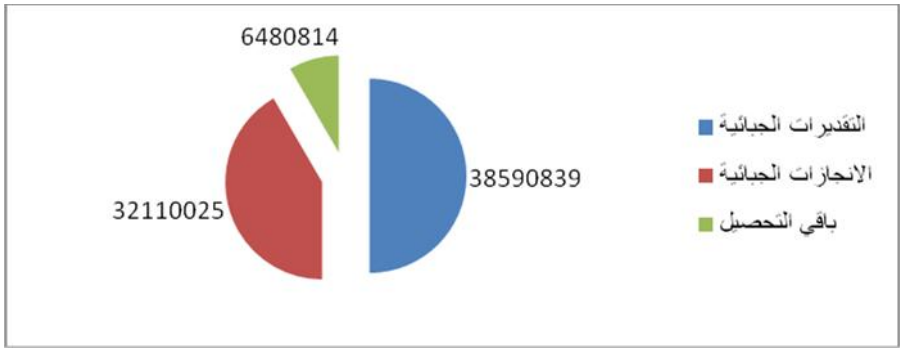

المصدر:من إعداد الباحثين إعتماداً على برنامج Excel

الشكل 02: يبين التقديرات الجبائية والإنجازات وباقي التحصيل لسنة 2011.

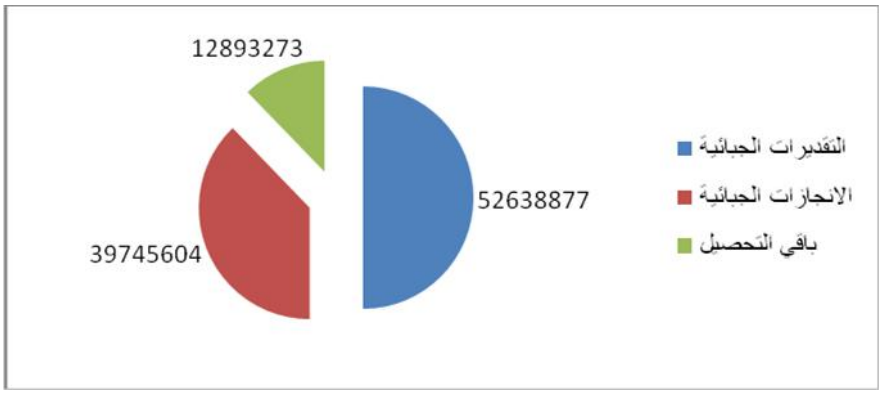

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على برنامج EXCEL

الشكل 03: يبين التقديرات الجبائية والإنجازات وباقي التحصيل لسنة 2012.

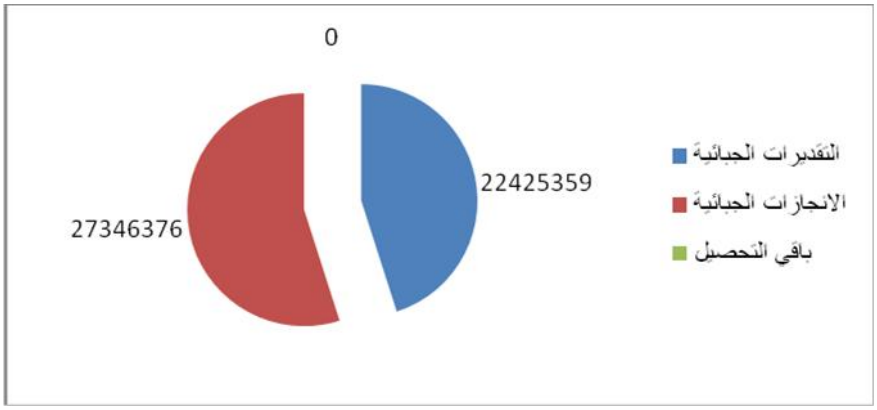

المصدر: من إعداد الباحثين إعتماداً على برنامج EXCEL

الشكل رقم04: يبين التقديرات الجبائية والإنجازات وباقي التحصيل لسنة 2013

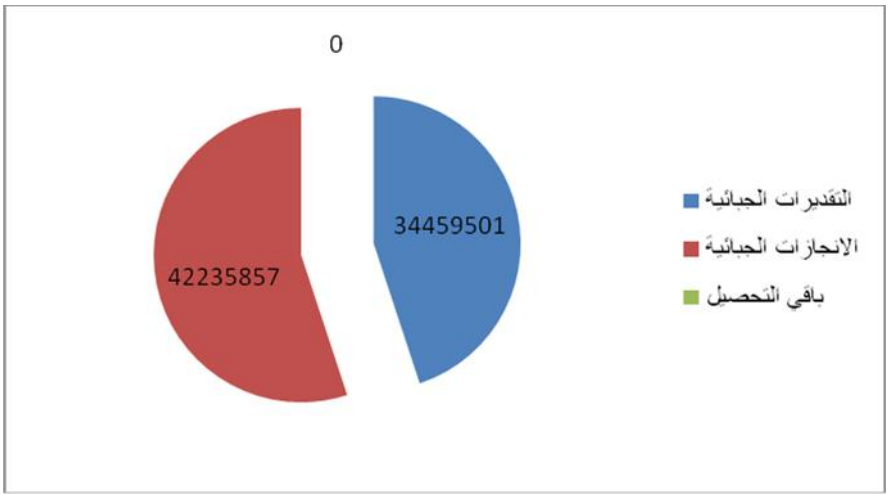

المصدر: من إعداد الباحثينإعتماداً على برنامج EXCEL

الشكل رقم 05: يبين التقديرات الجبائية والإنجازات وباقي التحصيل لسنة 2014

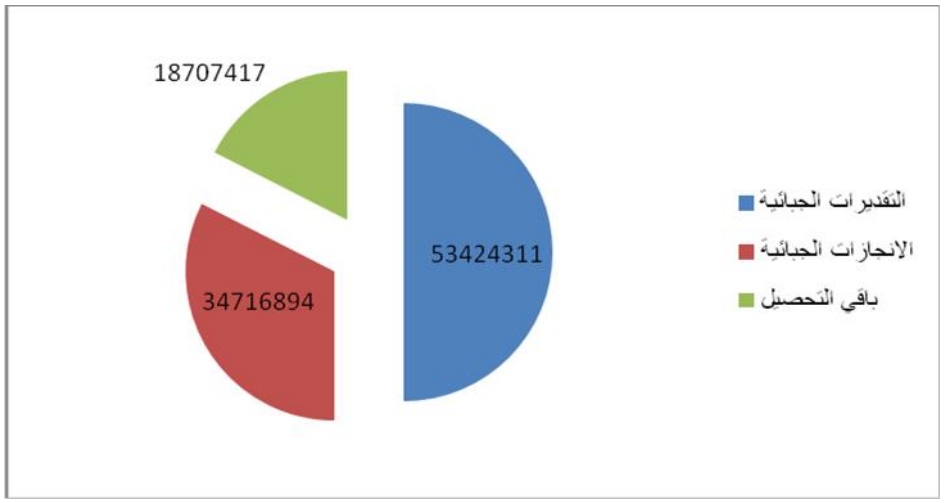

المصدر: من إعداد الباحثينإعتماداً على برنامج EXCE

الشكل رقم 06 : يبين التغيرات في التقديرات والإنجازات الجبائية من سنة 2010-2014

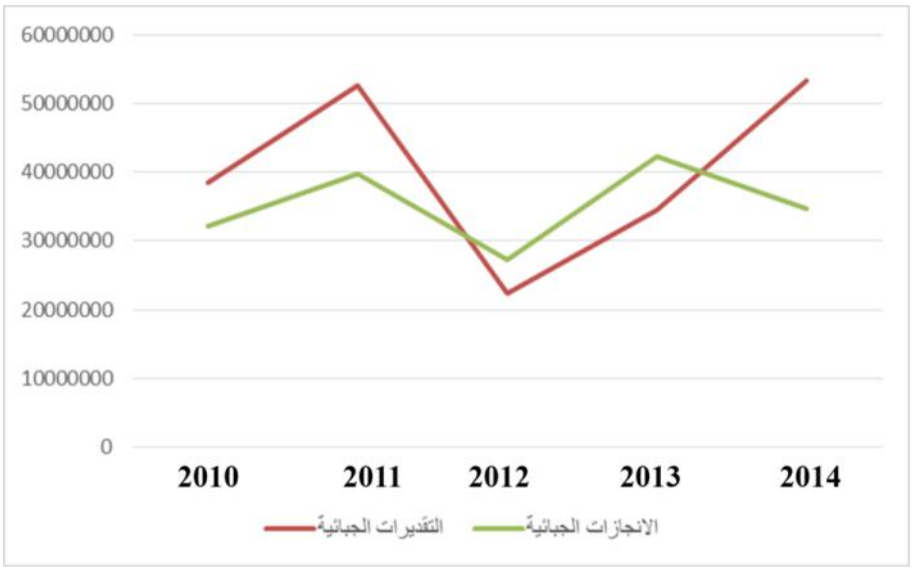

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج EXCEL

التفسير:

1. من خلال الشكل رقم 1،2،5 والتي تخص السنوات الثلاث وهي 2010،2011،2014 نلاحظ بأن باقي التحصيل قدر في سنة 2010 بـ6480814 وهو ناتج عن الفرق بين التقديرات الجبائية والانجازات الجبائيةأما بالنسبة لسنة 2011 فقد قدر باقي التحصيل بـ 12893273 أي أن هناك زيادة قدرت بـ6412459 بالمقارنة مع سنة 2010،وفيما يخص سنة 2014 قدر باقي التحصيل بـ18707417 .

ويعود أسباب عدم التحصيل في هذه السنوات إلى الأسباب التالية:

- التهرب الضريبي، نتيجة ضعف المراقبة والكفاءة والنزاهة لدى أجهزة التحقيق.
- عدم توفر إدارة الضرائب على الوسائل المادية اللازمة للقيام بعملية الإحصاء التي تناط بها على رأس كل سنة.
- إحساس الملزم بالضعف تجاه الدولة ماسكة وسائل الإكراه وشعوره بأنه لا يحصل على أي شيء مقابل ما يؤديه كضريبة.
- انعدام الثقة بسياسة الإنفاق العام، فلاشك أن لطريقة إنفاق حصيلة الضرائب تأثيرا على نفسية مموِلي التكاليف العامة، حيث إذا كانت الأموال تصرف في وجوه يستفيد منها الملزم فإنه يشعر بالراحة والاطمئنان فيدفع الضريبة عن طيب خاطر والعكس.

2. من خلال الشكل رقم 3،5 بالنسبة لسنة 2012 و2013 فنلاحظ بأن نسبة الإنجازات كانت أكثر من نسبة التقديرات ،حيث بلغت التقديراتفي سنة 2012 بـ22425359 والانجازات قدرت بـ 2734637 أي أن الإنجازات فاقت التقديرات بـ 4921017 .

فيما يخص سنة 2013 فقد بلغت التقديرات بـ34459501 والانجازات بـ42235857 وفي هذه السنة أيضاً فاقت الإنجازات التقديرات بـ7776356،أي أن سنة 2012 و 2013 تميزت بالتحصيل الكامل للضرائب وهذا دليل على ما تقوم به مصلحة التحصيل من مجهودات مثل التحصيل الإجباري وتطبيق القوانين الصارمة في هذا المجال وربما يرجع إرتفاع الانجازات عن التقديرات إلى تحصيل السنوات السابقة التي لم تكن محصلة.

3. من خلال الشكل رقم 06 نلاحظ أن الإنجازات الجبائية قدرت سنة 2010 بـ32110025 وقد شهدت سنة 2011 ارتفاع قدر ب: 7635579 ،أما عن سنة 2012 فنلاحظ إنخفاض بـ12399228 بالمقارنة مع سنة 2011 وسنة 2013 فقدر بـ42235857 وهي تفوق جميع السنوات المذكورة وبالنسبة لسنة 2014 هناك انخفاض قدر بـ7518963 بالنسبة لسنة 2013، وهذا يعني أن إيرادات الجماعات المحلية(البلدية والولاية) من الرسم العقاري ورسم التطهير تشهد تزايداً وتناقصاً من سنة إلى أخرى مما يؤثر على الميزانية الخاصة بهما.

أما عن باقي التحصيل فقدر في سنة 2010 بـ6480814 وفي سنة 2011 بـ12893273 وفي سنة 2014 بـ18707417، وهذا ما يدل على أن التقديرات الجبائية كانت أكبر من الإنجازات وهذا ما يؤثر سلباً على ميزانية البلدية والولاية. وبالنسبة لسنة 2012 كانت الإنجازات أكثر من التقديرات بـ 4921017 و بالنسبة لسنة 2013 فاقت الانجازات التقديرات بـ7776356 وهذه عبارة عن زيادات في أصول الميزانية.

الخاتمة

من النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- استخلصنا من بحثنا أن إيرادات الجماعات المحلية(البلدية والولاية) من الرسم العقاري ورسم التطهير تشهد تزايداً وتناقصاً من سنة 2010-2014 مما يؤثر على الميزانية الخاصة بهما. حيث أن التقديرات الجبائية كانت أكبر من الإنجازات وهذا ما يؤثر سلباً على ميزانية البلدية والولاية، وبالنسبة لسنة 2012 كانت الإنجازات أكثر من التقديرات بـ 4921017 و بالنسبة لسنة 2013 فاقت الانجازات التقديرات بـ7776356 وهذه عبارة عن زيادات في أصول الميزانية.
- من بين صعوبات التي تعوق التحصيل الضريبي للجماعات المحلية نجد التهرب الضريبي للمكلفين والغش الضريبي وكذا نقص الموارد المالية والبشرية.

التوصيات

- الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبيين عن طريق تطبيق القوانين في هذا المجال.

- ترشيد سياسة الإنفاق وتحديد مصير الإيرادات الجبائية وفي الواقع على الجماعات المحلية أن تتوفر على موارد خاصة وكافية حتى تمكنها من أداء مهامها وتحقيق التكافؤ بين النفقات والإيرادات المتخذة لتغطيتها.

- الوعي بالدور الذي تلعبه الضرائب في تمويل المشاريع التنموية.

الإحالات والمراجع:

[1] حنان شلغوم، أثر الإصلاح الضريبي في الجزائر وانعكاساته على المؤسسة الإقتصادية،دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه بقسنطينة،مذكرة ماجيستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة،2012، ص144.

[2] بن صغير عبد المومن،واقع إشكالية تطبيق الجباية المحلية في الجزائر/ صعوبات الاقتطاع وأفاق التحصيل،مجلة الندوة للدراسات القانونية،العدد1،2013،ص 100.

[3] بوزيدة حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة (1992- 2004)،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2006،ص 232.

[4] le système fiscale Algérien, ministère des finances, direction générale des impôts, Alger, 2014sur :www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/…/systeme%20fiscal%202014

[5] Guide pratique de contribuable, ministère de finances, direction générales des impôts, 2015 sur :www.mfdgi.gov.dz/…/pdf/…/Guide%20du%20contribuable%202015

[6] Art.263, code des impôts directs et taxes assimilées, 2013.

[7] حياة بن اسماعين، وسيلة السبتي، التمويل المحلي للتنمية المحلية نماذج من اقتصاديات الدول النامية الملتقى الدولي حو سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات دراسة حالة الجزائر و الدول النامية- يومي 21 و 22 نوفمبر2006، ص13.

[8]Le système fiscal algérien, ministères des finances, direction centrale des impôts, 2011.

أثر الاستثمارات العمومية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.

إعداد:

د.قادري محمد [*].

الملخص:

قامت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج سياسة تنموية توسعية، من خلال تخصيص اعتمادات مالية كبيرة جدا لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الجزائري عبر مختلف البرامج والمخططات، تزامن ذلك مع الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر والعوائد الخارجية وانتعاش الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية في هذه الفترة، وارتفاع احتياطي الصرف، تجسد ذلك من خلال برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014. تسعى هذه الورقة البحثية لدراسة مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في تفعيل سياسات التشغيل وخفض معدلات البطالة في الجزائر عبر مختلف البرامج خلال الفترة 2001-2014، من خلال تحليل مختلف النتائج المحققة، من استثمارات ونسب البطالة والتشغيل على طول هذه الفترة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التشغيل، الإنفاق، برامج الاستثمارات، المشاريع.

Résumé :

Depuis l'année 2001, l'Algérie a entrepris une politique développementale élargie à travers les grandes allocations et des soutiens financières sans précédent dans l'histoire de la planification des programme économique Algérien coïncident l'abondance financiers qui connait l'Algérie, les rendements extérieurs et à la récupération du trésor publique suite à l'augmentation des prix du pétrole dans les marché internationaux, et de la prévoyance d'échange ceci apparaît à travers les programmes d'investissement publique entrepris ou en cours durant cette période. Cette recherche vise l'étude de la contribution des investissements publique dans l'actualisation des politiques d'emploi et la réduction des moyennes du chômage en Algérie à travers l'ensemble des programmes allant du 2001 à 2014 par une analyse des différents résultats réalisés dans les investissements, les moyens de chômage durant cette période.

Mots clé : chômage, emploi, allocation, programme d'investissement, Projets.

[*] **أستاذ محاضر "ب"**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان، الجزائر، m_kad2005@yahoo.fr

مقدمة:

لقد أصبح موضوع البطالة والتشغيل من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه صناع القرار في جميع دول العالم، ومحور اهتمام المفكرين الاقتصاديين والباحثين على اختلاف المدارس التي ينتمون إليها، والتي اختلفت الرؤى من خلاله باختلاف المبادئ والأزمنة، وامتد هذا الاهتمام إلى المنظمات الدولية والخبراء الاقتصاديين ومختلف الأجهزة الحكومية، محاولة لتفسير الخلل القائم في سوق العمل، وطرح الحلول والبدائل الممكنة لمعالجة هذا الإشكال. والتزمت الأنظمة والتشريعات الدولية بالنص على ضرورة وأهمية توفير العمل اللائق للفرد، لذا نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في البند 23 من الفقرة الأولى على أن "لكل إنسان حق العمل وحرية اختياره...، وحق الحماية من التعطل"[1].

إن مشكل البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها الجزائر، خاصة وأنها تتركز في أوساط الشباب والباحثين عن العمل لأول مرة، وما قد يترتب عن ذلك من تداعيات اجتماعية معقدة. فالتجربة الجزائرية في مجال التشغيل قامت في الماضي على أساس التخطيط المركزي، فالدولة كانت هي المشغل الرئيسي للعمالة والضامن لعملية التشغيل.فالبطالة في الجزائر هي نتاج الأزمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر عندما انخفضت أسعار البترول سنة 1986، والتي بدأت تشكل قلقا متزايدا مما أدى بالبحث عن حلول للأزمة فكانت الإصلاحات الاقتصادية التي ساهمت فيها أطراف خارجية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وما تبع ذلك من جدولة لديونها والتي اضطرها لتسريع العمال وحل العديد من المصانع لتحرير سوق العمل تكيفا مع متطلبات اقتصاد السوق.

ومع مطلع القرن الحالي شرعت الجزائر ومنذ سنة 2001 في انتهاج سياسة تنموية توسعية تزامنا مع ارتفاع أسعار البترول وما نتج عن ذلك في وفرة المداخيل الخارجية وانتعاش الخزينة العمومية، وذلك بغية دفع عجلة التنمية بالبلاد وتدارك التأخر الذي شهدته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي أين شهدت المؤشرات الاقتصادية تراجعا واضحا، ويتجلى ذلك في ارتفاع معدل البطالة الذي بلغ ذروته أين سجل ما نسبته 30% سنة 1998. وتجسد ذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي من خلال المخطط الثلاثي 2001-2004 والذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار، تلاه البرنامج التكميلي لدم النمو الاقتصادي 2005-2009 والذي خصص له غلاف مالي قدره 4203 مليار دينار، واستمرت الحكومة في سياستها الإنفاقية بتبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014 والذي خصص له مبلغ مالي ضخم قدر ب 21214 دج ما يعادل حوالي 286 مليار دولار.هذا وتعتمد الدولة على الإنفاق الحكومي من أجل رفع معدلات التشغيل، حيث الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي يترتب عنها زيادة في مستوى التشغيل من

خلال خلق مشاريع استثمارية تتطلب تشغيل المزيد من اليد العاملة.إن تخصيص هذه الاستثمارات العمومية بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش، لاسيما ما تعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أين كان لمجال التشغيل حصة معتبرة لما له من أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني. وعليه فتسعى هذه الورقة البحثية لدراسة مدى مساهمة الاستثمارات العمومية في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل في مختلف الصيغ والمشاريع المتنوعة وذلك من الفترة2001-2014.من خلال الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على خفض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014؟

فرضية الدراسة:

ساهمت مختلف المشاريع والبرامج الاستثمارية العمومية بالجزائر فيتقليص معدلات البطالة بنسبة كبيرةخلال الفترة الممتدة من 2001-2014.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتبيان مدى تأثير مختلف برامج الاستثمارات العمومية من خلال مختلف المشاريع والبرامج الاستثمارية الحكومية المجسدة أو الجاري تنفيذها، على خفض معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، وتقييم نتائج هذه البرامج في خلق مناصب الشغل والحد من البطالة.

أهمية الدراسة:

إن مشكل البطالة من أكبر التحديات التنموية التي تواجهها مختلف بلدان العالم والجزائر بالخصوص، فتخصيصها لهذه الاستثمارات العمومية عبر مختلف البرامج الموضوعة سواء المنفذة أو الجاري تنفيذها وتجسيدها، بغية تحقيق الأهداف العامة لسياسة الإنعاش، لاسيما ما تعلق بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية لتحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، أين كان لمجال التشغيل حصة معتبرة لما له من أهمية كبيرة في تركيبة الاقتصاد الوطني الجزائري، وما حققته هذه الاستثمارات من خفض لمعدلات البطالة في الجزائر على طول الفترة 2001-2014.

منهج البحث:

لإنجاز هذا البحث تم الاستعانة بالمنهج الوصفي، من خلال الاطلاع على مختلف المراجع من البحوث العلمية والرسائل الجامعية المختلفة والمتنوعة حول الموضوع، وكذا المنهج الاستقرائي، بالإضافة إلى الأسلوب التحليلي من خلال تحليل البيانات والأرقام، الصادرة عن مختلف الهيئات الرسمية، والدراسات الاقتصادية المتعددة.

واقع البطالة في الجزائر:

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم وبالخصوص الدول النامية والعربية من مشكلة البطالة عبر عقود من الزمن، فلم تستطع برامج وأساليب التشغيل والتوظيف الاجتماعي المتبعة منذ السبعينات والثمانينات من الحد من تفاقم هذه المشكلة. ففي سنوات السبعينات وبداية الثمانينات وبالرغم من المشاكل التي مر بها الاقتصاد الوطني إلا أن الدولة استطاعت إلى حد ما الحد من البطالة ويرجع ذلك إلى استغلال العوائد البترولية في التنمية من خلال إتباع إستراتيجية الصناعات الثقيلة والتي تحتاج إلى يد عاملة كبيرة.

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت معدلات البطالة تتزايد بشكل لافت، وبلغت مستويات كبيرة طيلة عشرية التسعينات وصلت في بعض الأحيان إلى 30%، فالأزمة الاقتصادية الحادة التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة والتي اتسمت بانخفاض رهيب لأسعار النفط وتراجع كبير في الاستثمارات، أدى إلى بروز اختلالات في سوق العمل من خلال تقلص فرص العمل المتاحة في المقابل تم تسجيل تزايد كبير في طلبات العمل، إضافة إلى ذلك ما ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر من خلال شروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة الذي كانت أولى نتائجه غلق المئات من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال.يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة في الجزائر خلال العقود الأربعة الماضية من سنة 1970 إلى يومنا الحالي، ويمكن التمييز بين ثلاث فترات كبرى[2]:

الفترة الأولى: تميزت بتراجع معدلات البطالة بشكل كبير من سنة 1970 حتى سنة 1985، حيث يعود الفضل في ذلك إلى تبني إقامة إستراتيجية الصناعات الثقيلة، انطلاقا من نموذج الصناعات المصنعة والتي تتميز بكثافة اليد العاملة المشغلة. وعرفت هذه الفترة بتطور العمالة بفضل الاستثمارات الكبيرة والظروف الجيدة التي كانت تميز إمكانيات تمويل النشاطات الاقتصادية.

الفترة الثانية: تمتد من سنة 1986 إلى سنة 2000، تزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية نتيجة تراجع أسعار النفط. إن هذه الوضعية التي عرفها الاقتصاد الجزائري بداية من سنة 1986، كانت نتائجها وخيمة على مختلف الأصعدة وجميع المجالات والقطاعات وخاصة البطالة، حيث ارتفعت النسبة من 9.7% سنة 1985 إلى 16.14% سنة 1986، ثم إلى 18.1% سنة 1989، لتصل مستويات قياسية بنسبة 28.89% سنة 2000. هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986، بل إلى حالة الركود الاقتصادي التي مر بها الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات والذي كان سببه الرئيسي تردي الوضع الأمني الذي شل الحركية الاقتصادية للبلاد في جميع المجالات، بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية والتي بلغت 33.6 مليار دولار سنة 1996، وكذلك لتزامن تلك الفترة مع تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية وعلى رأسها الخوصصة مع بداية التسعينات والذي كانت نتائجها غلق العديد من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال.

الفترة الثالثة: من سنة 2001 إلى يومنا الحالي، تميزت هذه المرحلة بتعزيز الوضعية المالية الخارجية بفضل ارتفاع مداخيل الجزائر من عائدات البترول نتيجة الطفرة في أسعار البترول والذي عرف أسعارا قياسية في الأسواق العالمية، فهذا التحسن في الوضعية سمح بتحسين مؤشرات العمل، وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 27.30% سنة 2001 إلى 9.8% سنة 2013[3].

إن معدلات البطالة في الجزائر رغم انخفاضها، إلا أنها تبقى مرتفعة خاصة بين فئة الشباب وفئة حاملي الشهادات الجامعية بالمقارنة مع دول العالم الأخرى مع المتوسط العالمي البالغ 5.7%.

إن انخفاض معدلات البطالة الذي شهدته الجزائر خلال السنوات الأخيرة كان لافتا، خاصة في ظل تزايد مساهمة القطاع الخاص في التشغيل. وساهم في تحسن أوضاع سوق العمل تراجع معدلات الخصوبة ومعدلات نمو عدد السكان في سن العمل، إلا أن هذا التراجع قابله زيادة في معدل المشاركة في قوة العمل. كما ساهم ارتفاع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة إلى ارتفاع معدل نمو قوة العمل النسائية[4].

الجدول رقم (1): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (1966-1985).

السنوات	1966	1977	1982	1983	1984	1985
نسبة البطالة	32.9	22,0	16.3	13.1	8.7	9.7

المرجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (2): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (1987-2000)

السنوات	1987	1989	1990	1991	1992	1995	1996	1997	2000
نسبة البطالة	21.4	18.1	19.7	21.2	23.8	28.10	25.9	26.41	28.89

المرجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

الجدول رقم (3): يبين معدلات البطالة في الجزائر (%) خلال الفترة بين (2001-سبتمبر2016)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة البطالة	27.30	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	سبتمبر 2016
نسبة البطالة	10.0	11.0	9.8	9.8	11.58	10.5

المرجع: الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

السياسة العامة للتشغيل في الجزائر:

تحظى قضايا التشغيل ومحاربة البطالة بأهمية كبرى وتعد إحدى أكبر الأولويات للسياسات الاقتصادية المتبعة من طرف الحكومات عبر العالم، إذ أصبح نجاح أي حكومة مرتبط على مدى تحقيق الأهداف المسطرة والمرجوة من سياسات التشغيل والتي هي جزء من الاقتصادية للدولة، من خلال وضع وطرح الحلول والبدائل للحد من البطالة، فالاهتمام بهذه القضية اتخذ مجالا واسعا يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية، لذلك فمحاربة البطالة تعد اليوم أحد الهداف الأساسية والرهانات السياسية الكبرى للحكومات في مختلف دول العالم. فسياسة التشغيل تتمثل في مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لتخفيض معدلات البطالة والزيادة في نسبة الشغل.

هناك نوعان من سياسات التشغيل، السياسات الفاعلة التي تعمل على رفع مستوى التشغيل في الاقتصاد، والسياسات السلبية التي تكتفي بالمعالجة الاجتماعية للبطالة[5] بواسطة مختلف التحويلات الاجتماعية المخصصة للبطالين أي تخفيض معدل البطالة الرسمي، وعليه فمفهوم سياسات التشغيل هي الطريقة التي تتبناها كل حكومة في محاربة البطالة، أي الكيفيات العملية المستعملة لخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل المناسبة للبطالين.

وتعد محاربة البطالة في الجزائر ضمن التحديات التي تواجهها السلطات العمومية وأحد الأولويات الكبرى لبرنامج عمل الحكومة، وجعل محاربتها أحد الأهداف الرئيسية لسياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة في مختلف برامج الاستثمار العمومي المنفذة أو الجاري تنفيذها على طول الفترة من 2001 إلى 2014.

ولمواجهة هذه المشكلة تبنت الحكومة الجزائرية سياسة تشغيل تتمحور أساسا حول اتخاذ مجموعة من التدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية من خلال إنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل، سواء المسيرة من طرف وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، أو المسيرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، أو الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، ومختلف أجهزة دعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وغيرها من الوسائل والإجراءات، من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة للبطالين بصيغ مختلفة ومتعددة من عقود الإدماج المهني (ANEM)، إضافة إلى المنح المخصصة للأشخاص المحرومين و عديمي الدخل في إطار الشبكة الاجتماعية من خلال جهاز وكالة التنمية الاجتماعية (ADS)، ومختلف وكالات تشغيل الشباب، القرض المصغر، صندوق التأمين على البطالة، في إطار دعم وتنمية المبادرات المقاولاتية للشباب، بالإضافة لآليات غير مباشرة مثل صندوق ضمان القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات، صندوق الزكاة، وغيرها من الآليات المستحدثة والتي تم تعزيزها في إطار آليات وضعت سابقا، هذا من جهة. ومن جهة أخرى وضع وتبني برامج للاستثمارات العمومية السالفة الذكر من خلال اعتمادات مالية ضخمة.

الجدول (4) يبين تطور نسبة النشاط خلال الفترة بين (2001-2009).

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النسبة	41.0	39.8	42.1	41.0	42.5	40.9	41.7	41.4
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014			
النسبة	41.7	40.0	42.0	43.2	41.5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نسبة النشاط تمثل عدد السكان النشطين بالنسبة إلى السكان في سن الشغل (15 سنة فما فوق).

تشير بيانات الجدول بالاستقرار إلى حد كبير في معدل النشاط، وبين الارتفاع الطفيف والانخفاض الطفيف في الفترة بين 2001-2014.

الجدول (5) يبين تطور نسبة الشغل في الجزائرالفترة بين (2001-2009)

السنوات	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة الشغل	29.8	30.4	34.7	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014			
نسبة الشغل	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الشغل تطورت في الجزائر بصورة تدريجية بين سنوات 2001 التي كانت 29.8% لتصبح 37.2% عام 2006 والتي تزامنت مع مرحلة الإنعاش الاقتصادي (2110-2004) وهو ما ساهم في خلق مناصب شغل جديدة وخفض معدلات البطالة في تلك الحقبة من 27.30% سنة 2001إلى 17.7% سنة 2004، لتنخفض سنة 2007، لتعاود في الارتفاع سنوات 2008-2009 – 2010 على التوالي بمتوسط 36.5 سنويا، لتنخفض سنة 2011، لتعاود في الارتفاع من جديد سنتي 2012-2013. من الجداول (1)، (2) و(3) نلاحظ أن هناك تضارب بين تطور معدل البطالة خلال الفترة 2005-2010 من جهة وتطور معدلي كل من النشاط والشغل من جهة ثانية، حيث انخفاض معدلات البطالة من سنة لأخرى، قابله ذلك استقرار في معدلي النشاط والشغل، يفسر ذلك على ركود التطور في الشغل والنشاط خلال هاته الفترة.

إن معدلات الشغل في الجزائر من أضعف المعدلات في العالم، مقارنة بمعدل الشغل العالمي الذي قدر من طرف المنظمة الدولية للعمل سنة 2010 ب 61.1%، وفي بلدان الاتحاد الأوربي سنة 2008 قدر ب حوالي 66%، وفي بلدان شمال إفريقيا والشرق الأوسط سنة 2008 ب 45%. إن تدني معدل الشغل في الجزائر تعني عدم قدرة الاقتصاد الوطني على توفير العدد الكافي من مناصب الشغل للقوى العاملة، ولا سيما الوافدين الجدد

على سوق العمل من الشباب، إضافة إلى العامل الديمغرافي المتمثل في الزيادة في القوى العاملة في بداية العشرية، إضافة إلى عوامل أخرى أكثر تفسيرا لعجز سوق العمل في الجزائر على توفير العدد الكافي من مناصب العمل.

البرامج الاستثمارية خلال الفترة 2001-2014:

لقد انتهجت الجزائر في إطار دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، عدة برامج ومخططات خلال الفترة الممتدة بين 2001-2014: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، ساعدها في ذلك انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف.

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تم اعتماد هذا البرنامج في أبريل 2001، رصد له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليارات دولار، على امتداد أربع سنوات من 2001-2004، من الدوافع التي أدت إلى تبني هذا البرنامج من طرف الحكومة ضعف معدلات النمو الاقتصادي التي عرفتها الجزائر تحت تأثير الأزمة الاقتصادية سنة 1986، وكذا الإصلاحات التي طبقتها بمساعدة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، ارتفاع معدلات البطالة والتي بدأت في الارتفاع مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1986 وتزايدت من سنة لأخرى والتي وصلت مستويات قياسية حيث بلغت نسبة 28.89% سنة 2000، ارتفاع نسبة الفقر وانخفاض المستوى المعيشي للمواطنين. ويرتكز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:

1. الحد من الفقر وتحسين الإطار المعيشي للمواطنين؛
2. خلق مناصب الشغل والحد من البطالة؛
3. دعم التوازن الجهوي، وإعادة إحياء بعض المناطق خاصة الريفية.

وتوزعت حصص البرنامج على النحو التالي حسب الجدول (4):

الجدول (6) المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، الوحدة: مليار دج

القطاعات	دعم الإصلاحات	الفلاحة والصيد البحري	التنمية المحلية	الأشغال الكبرى	الموارد البشرية
المخصصات المالية	45	65.4	11.4	210.5	90.2
النسبة %	8.6	12.4	21.7	40.1	17.2

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20، ص 139.

لقد كان لهذا البرنامج أثرا إيجابيا على سوق الشغل، حيث ساهم في تخفيض معدل البطالة خلال هذه الفترة، واستطاع أن يحقق بعض النتائج الإيجابية على مستوى التشغيل. فبعد أن كان عدد البطالين سنة 2001 يقدر ب 2.3 مليون بطال بنسبة 27.3%، انخفض إلى 2078270 بطال نسبة 23.7% سنة 2003، لينخفض إلى 17.7% سنة 2004، حيث تم استحداث حوالي 720000 منصب عمل جديد منها 230000 منصب عمل مؤقت[6]. تجدر الإشارة أن هذه المناصب تبقى كحلول مؤقتة للعمل، كون بقاؤها مرهون بالاستمرار في سياسة الإنفاق العمومي على تلك القطاعات وبنفس الوتيرة، لأنها ناتجة عن السياسة الإنفاقية للحكومة لأجل تحفيز النمو الاقتصادي.

الجدول رقم (7) المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2004).

	2001	2002	2003	2004
القطاع الفلاحي%	21.6	21.7	21.13	20.74
القطاع الصناعي%	13.81	13.01	12.03	13.6
قطاع البناء والأشغال العمومية%	10.44	11.08	11.97	12.41
الخدمات والتجارة%	54.67	54.71	54.87	53.25
معدل البطالة%	27.3	/	23.7	17.7

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء هذا البرنامج استكمالا لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، ليتم ويرفع النقائص التي نتجت عن البرنامج السالف الذكر، وهو من بين أكبر وأضخم البرامج والمخططات في تاريخ الاقتصاد الجزائري. وأقرت الحكومة البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، بغلاف مالي قدر في شكله الأصلي ب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، زيادة إلى ذلك المخصصات المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي المقدرة ب 1216 مليار دج، بالإضافة إلى برنامج تنمية مناطق الجنوب بمبلغ 377 مليار دج، وبرنامج تنمية مناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وبرنامج تكميلي لامتصاص السكن الهش بقيمة 800 مليار دج، بالإضافة إلى البرامج التكميلية المحلية. ويهدف هذا البرنامج إلى إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي للسكان، تطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، القضاء على أزمة السكن، دعم التنمية الاقتصادية، وتطوير الخدمة العمومية وعصرنتها، تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (8) المخصصات المالية البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة (2005-2009)، الوحدة: مليار دج

القطاعات	تحسين ظروف معيشة السكان	تطوير المنشآت الأساسية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الخدمة العمومية	تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال	المجموع
المخصصات المالية	1908.5	1703.1	337.2	203.9	50	4202.7
النسب %	45.5	40.5	8	4.8	1.1	100

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.

لقد ساهم هذا البرنامج من خلال المشاريع الاستثمارية الكبيرة والاعتمادات المالية الضخمة التي تم ضخها، في خفض معدلات البطالة في هاته الفترة والزيادة في خلق مناصب الشغل، حيث انخفض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 إلى 10% سنة 2010.

الجدول رقم (9) المساهمة القطاعية في خلق مناصب الشغل خلال الفترة 2005-2009.

	2005	2006	2007	2008	2009
القطاع الفلاحي%	17.2	18.1	13.6	13.7	13.1
القطاع الصناعي%	13.1	14.2	12.00	12.5	12.6
قطاع البناء والأشغال العمومية%	15.1	14.2	17.7	17.2	18.1
الخدمات والتجارة%	54.6	53.5	57.7	56.6	56.2
معدل البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

الجدول (10) يبين تطور معدلات التشغيل، البطالة خلال الفترة 2005-2009

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
السكان النشطون	9492508	10109645	9968906	10315000	10544000
السكان المشغلون	8044220	8868804	8594243	9146000	9472000
نسبة التشغيل%	34.7	37.2	35.3	37.0	37.2
البطالون	1448288	1240841	1374663	1169000	1072000
نسبة البطالة%	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول أن حجم العمالة ارتفعت من 8044220 منصب عمل سنة 2005 لتبلغ 9472000 منصب سنة 2009، فقد كان هذا الارتفاع متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت من 9492508 سنة 2005 لتصل إلى 10544000 منصب عمل سنة 2009. إن حجم العمالة التي وفرتها الدولة في هذه الفترة بلغت 1427780.

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في هذا البرنامج، رافقته زيادة في حجم التشغيل من خلال تناقص معدل البطالة، حيث انخفض من 15.3% سنة 2005 لتصل 10.2 سنة 2009 أي بتخفيض قدره 5.1%. وبالمقابل فإن مناصب الشغل التي تم توفيرها كانت مزيج بين مناصب عمل دائمة ومؤقتة، وبمساهمة الدولة مع القطاع الخاص والشركات الأجنبية.

هذا واستطاع هذا البرنامج أن يساهم في خفض معدلات البطالة بمقدار 5.1% خلال هذه الفترة، من خلال الرفع من حجم العمالة بتوفير حوالي 1427780 منصب شغل.

ثالثا: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج مكملا للسياسة التنموية التوسعية التي تبنتها الجزائر والتي شرعت في تطبيقها منذ سنة 2001، يسعى هذا البرنامج لتكملة المشاريع السابقة التي هي في طور الإنجاز من البرنامج السابق من جهة، حيث خصص له غلاف مالي يقدر ب 21214 مليار دينار أي ما يعادل 286 مليار دولار وذلك خلال الفترة (2010-2014)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق المقدر ب 9680 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، ومن جهة أخرى الانطلاق في مشاريع جديدة خصص لها غلاف مالي يقدر ب 156 مليار دولار، والسعي من أجل خلق حركة تنموية متوازنة بين مختلف مناطق البلاد، وذلك ل تحقيق مجموعة من الأهداف[7]:

تحسين المستوى المعيشي للسكان والتنمية البشرية عن طريق تحسين معدلات التمدرس والرعاية الصحية؛

مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية والبنى التحتية وتحسين الخدمات العمومية؛

دعم تنمية الاقتصاد الوطني عن طريق تحقيق التنمية الصناعية وتوسيع وتنويع النسيج الاقتصادي خارج قطاع المحروقات؛

العمل على تخفيض معدلات البطالة، من خلال خلق مناصب ووظائف عمل جديدة دائمة ومؤقتة؛

تنمية اقتصاد المعرفة.

وتم تخصيص مبلغ 350 مليار دج في إطار هذا البرنامج لتشجيع خلق مناصب الشغل، من خلال العمل على الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني[8]، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مما يسمح بالوصول إلى الهدف المسطر المتمثل في إنشاء 3ملايين منصب شغل خلال هاته الفترة.

تضمن هذا المخطط ثلاث محاور رئيسية[9]:

تهيئة الإقليم وتنمية البنية الأساسية بنسبة 40%؛

دعم التنمية البشرية بنسبة 47.7%؛

تعزيز وتطوير التنمية الاقتصادية والصناعية بنسبة 12.3%.

الجدول (11) يبين تطور معدلات التشغيل، البطالة خلال الفترة 2010-2014

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
السكان النشطون	10812000	10661000	11423000	11964000	11716000
السكان المشغلون	9736000	9599000	10170000	10788000	10566000
نسبة التشغيل%	37.6	36.0	37.4	39.0	37.5
البطالون	1076000	1062000	1253000	1175000	1151000
نسبة البطالة%	10.0	10.0	11.0	9.8	9.8

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

لاحظنا من الجدول أن حجم العمالة ارتفعت من 9736000 منصب عمل سنة 2010 لتصل إلى 10566000 عام 2014، فقد كان هذا الارتفاع متناسبا مع ازدياد حجم العمالة النشطة التي ارتفعت من 10812000 سنة 2010 لتصل إلى 11802000 منصب عمل سنة 2014. إن حجم العمالة التي وفرتها الدولة قاربت المليون منصب شغل، فهي تمثل ثلث (1/3) ما سطر للبرنامج في حدود 3ملايين منصب شغل في آفاق 2014، بين مناصب دائمة ومؤقتة، وبمساهمة الدولة مع القطاع الخاص والشركات الأجنبية.

إن الزيادة في قيمة الاستثمار العمومي التي تم إنفاقها في هذا البرنامج للفترة 2010-2014، رافقته زيادة في حجم التشغيل، من خلال تناقص معدل البطالة، حيث انخفض من 10% سنة 2010 لتصل 9.8 سنة 2013 وسنة 2014، أي بتخفيض قدره 1% فقط مقارنة بالغلاف المالي والمقدر ب 21214 مليار دج المخصص لهذه الاستثمارات.

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي ساهم في التخفيف من حدة البطالة وخلق مناصب شغل، والتي كانت مزيجا بين المناصب الدائمة والمؤقتة، كانت في حدود 1% خلال هاته الفترة، وهي نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت بحجم الاستثمارات والمبالغ المالية المرصودة لذلك، فخصص من هذا البرنامج مبلغ 350 مليار دج لمكافحة البطالة، تم رصد 130 مليار دج منها للتوظيف المؤقت، 80 مليار دج لدعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، 150 مليار دج لإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني[10].

من خلال البرامج السالفة الذكر خلال الفترة 2001-2014، والتي رصدت لها الحكومة مبالغ مالية هائلة، ساهم ذلك في إنعاش سوق العمل في الجزائر وخفض معدلات البطالة انخفاضا معتبراوهو ما يجيب على فرضية البحث، لكنها تبقى متواضعة مقارنة بالاعتمادات المالية التي تم تخصيصها هذا من جهة ومن جهة أخرى فالملاحظ أن نسبة كبيرة من مناصب الشغل التي وفرت هي مؤقتة تخص مشاريع البناء والأشغال العمومية بمختلف أنواعها من البرامج السكنية وإنجاز الطرقات والبنى التحتية، وليست في قطاعات إنتاجية، ولم تلبي البرنامج المسطر في خلق مناصب الشغل كما هو ملاحظ في البرنامج الخماسي (2010-2014) برنامج توطيد النمو

الاقتصاديأين تم توفيرقرابة المليون منصب شغلفهي تمثل بذلك ثلث (1/3) ما سطر للبرنامج في حدود 3ملايين منصب شغل في آفاق 2014، بين مناصب دائمة ومؤقتة.

الخاتمة:

بالرغم من النتائج المحققة من برامج الإنفاق العمومي للفترة 2001-2014 في مجال التشغيل، إلا أنها كانت متواضعة إذا ما قورنت بحجم الموارد والاعتمادات المالية المخصصة لذلك.

فبتحليل هذه النتائج تبين لنا أن مساهمة برنامج الإنعاش الاقتصادي كان متواضعا جدا على خفض معدلات البطالة، فحتى الغلاف المالي المخصص له كان ضعيفا مقارنة بباقي البرامج. ومن خلال برنامج دعم النمو خلال الفترة 2005-2009، فلم يرقى إلى التطلعات في مجال التوظيف وخفض معدلات البطالة، وذلك راجع لعدم استهلاك الاعتماد المالي المخصص للبرنامج إلى في حدود 16 % من إجمالي الغلاف المخصص له، وهو ما حال دون تحقيق الأهداف المسطرة في مجال التشغيل وخفض معدلات البطالة.

ومن خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014 والتي أضيفت له المبالغ المتبقية من برنامج دعم النمو، إضافة إلى مخصصات مالية أخرى خاصة وتكميلية والتي أعطت للبرنامج قيمة كبيرة قدرت ب 286 مليار دولار، وهو الأكبر والأضخم في تاريخ المخططات والبرامج في الاقتصاد الجزائري، والتي كان من وراءها الوصول إلى تحقيق هدف 3 ملايين منصب عمل في هاته الفترة من خلال المخصصات المالية التي رصدت من البرنامج في مجال التوظيف والتشغيل، إلا أن النتائج لم تعكس التوقعات، فاستطاعت أن تحقق فقط ثلث(1/3) ما سطر له، أي خلق 1مليون منصب شغل وبخفض معدل بطالة في حدود 1%، بمزيج من مناصب العمل الدائمة والمؤقتة، ومن خلال الإدماج المهني المؤقت لخريجي الجامعات ومعاهد التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذه الدراسة وبعد الوفرة المالية التي عرفتها الجزائر جراء انتعاش أسعار البترول في الأسواق العالمية، وارتفاع احتياطي الصرف والعوائد المالية الخارجية، تم انتهاج سياسة تنموية توسعية إنفاقية من خلال البرامج السالفة الذكر خلال الفترة 2001-2014، والتي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة جدا، ذلك ما ساهم في إنعاش سوق العمل والشغل في الجزائر وخفض معدلات البطالة انخفاضا معتبرا، لكنها تبقى متواضعة مقارنة بالاعتمادات المالية التي تم ضخها في سبيل ذلك، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات كمورد استراتيجي بنسبة 98%، وهو ما يعقد الوضعية المستقبلية للدولة في القضاء على مشكل البطالة خاصة في ظل انخفاض أسعار البترول وتناقص العوائد المالية الخارجية ، وهو ما يستدعي التفكير في التنويع في الاقتصاد والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات، بهدف خلق المزيد من مناصب الشغل.

إذن فما مصير اليد العاملة المشغلة في ظل انخفاض الاستثمارات وتدهور أسعار البترول؟

المراجع:

[1] دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012-2013، ص 2

[2] دحماني محمد ادريوش، مرجع سابق، ص 209.

[3] الديوان الوطني للإحصاء، تقرير سنة 2013، ص 2.

[4] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2009، ص 38.

[5] أحمد لعمى، محمد سبيعي، أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على محاربة البطالة في الجزائر (2110-2010) دراسة تحليلية، مجلة الباحث، عدد 2014/14، ص 214.

[6] عبد الغني دادن، محمد عبد الرحمان بن طجين، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث، عدد 2012/10، ص 180.

[7] قطاف ليلى وبن عواق شرف الدين أمين، تقييم تأثير الاستثمارات العمومية على التوجهات العامة لسياسة التشغيل، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11،12 مارس 2013، ص 26.

[8] مراد مرمي، مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن السياسة العامة للتشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11،12 مارس 2013، ص 18.

[9] بن فرحات ساعد، عباس وداد، فعالية سياسات التشغيل في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11،12 مارس 2013، ص 6.

[10] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر، مداخلة تدخل ضمن المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، أيام 11،12 مارس 2013، ص 22.

تبويب الجداول:

- الديوان الوطني للإحصاء.
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أبريل 2005.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، الدورة العامة 20.

" دور وإنعكاسات تطبيق برامج دعم الإنعاش ودعم النمو الإقتصادي في إمتصاص البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2014".

إعداد:

د. حكيم شبوطي[*].

أ. ياسين مراح[**].

ملخص:

تناولنا في هذا البحث أثر ودور تطبيق سياسة الإنعاش الإقتصادي ببرامجها الخماسية الثلاثة 2000 – 2014 في إمتصاص البطالة وتوفير مناصب الشغل، خاصة وأنها تشترك في إستراتيجية التحكم في كتلة الأجور الثابتة منذ منتصف التسعينات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على إستدامة معدل النمو الإقتصادي عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق إنتعاش حقيقي وفعال للإقتصاد وفي مختلف القطاعات كفيل بإمتصاص البطالة المرتفعة، إلا أن ضغط النقابات العمالية والبحبوحة المالية المتأتية من إرتفاع إيرادات المحروقات حال دون تطبيق هذه الإستراتيجية بفعالية، مما أفقد البرامج الخماسية فعاليتها في تحقيق الأهداف المسطرة.

ومما يعاب على على سياسة الإنعاش الإقتصادي هو معالجتها لمشكل البطالة من جانب إجتماعي أكثر منه إقتصادي من خلال وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، مما أدى إلى تضخم الجهاز الإداري غير الانتاجي، مما ولد ضغوطا تضخمية وبطالة مقنعة دون إستحداث مناصب عمل حقيقية، ناهيك عن المشاكل الناتجة عن هذه الظروف المؤقتة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنعاش الاقتصادي، النمو الاقتصادي مؤشرات البطالة، التشغيل.

Abstract:

In this paper, we discussed the impact and role of implementing the economic recovery policy in its five-year programs 2000-2014 in absorbing unemployment and providing jobs, especially as they share the strategy of controlling the fixed wage mass since the mid-nineties. On the other hand, High levels that allow real and effective recovery of the economy and in various sectors to absorb the high unemployment, but the pressure of trade unions and the financial viability of high fuel revenues prevented the effective implementation of this strategy, which lost the five programs effectiveness in the Qiq ruler goals.

The economic recovery policy is to address the problem of unemployment more socially rather than economically through the DAS and the National Employment Agency (ANAS),

[*] أستاذ محاضر "أ" كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة المدية.

[**] أستاذ مساعد - كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة البويرة Yassinemerah89@Gmail.com.

which has inflated the non-productive administrative system, creating inflationary pressures and disguised unemployment without creating real jobs, let alone On the problems resulting from these temporary circumstances.

Key words: economic recovery policy, economic growth; Unemployment, employment indicators.

مقدمة:

لقد دفعت البطالة العالية، والتوترات الإجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ عام 2000 لتخفيف الظروف الإقتصادية الإجتماعية الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد في برنامج التعديل الهيكلي، فقد قامت هذه الحكومة بتنفيذ سياسة للإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2000 – 2014، مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي الفعال وخلق وظائف من خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها، بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق العديد من فرص العمل الجديدة، وهبوط معدلات البطالة، بالإضافة إلى تقليص عدد السكان الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم .كما حقق الاقتصاد الوطني في نهاية سنة 2014 تقدماً في مجال تحسين أهم المؤشرات المالية الكلية.بيد أن الصحة المالية الحالية ونسب النمو الاقتصادي المسجلة في السنوات القليلة الأخيرة، لا يجب أن تخفي المشاكل التي قد تمنع من الاحتفاظ بنسب نمو اقتصادي معتبرة على الدوامن وخاصة وأن ضعف تنوع الاقتصاد الجزائري لاعتماده الدائم على مورد النفط جعل قطاعات النشاط الاقتصادي خارج المحروقات تفتقد للنشاط لاسيما قطاع الصناعات المصنعة الذي يشكل هيكل الإنتاج العصري.

والمتصفح للبرامج الخماسية التنموية 2000 - 2014 من حيث أوجه التقارب بينهم، نجد أن الهدف الرئيسي لبرنامجي دعم النمو 2005-2009 وتوطيد النمو 2010-2014 والمتمثل في العمل على استدامة معدل النمو عند حدود مرتفعة تسمح بتحقيق انتعاش حقيقي وفعال للاقتصاد، ما هو إلا تكملة لما تم البدء به من خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2000-2004، والذي كان من أهم نتائجه تسجيل معدلات نمو إقتصادي مقبولة، كما أنها تشترك في ضرورة التحكم في سياسة الأجور، تَعرف سياسة الأجور في الجزائر ثباتا منذ منتصف سنوات التسعينات.

الاشكالية: من خلال ما سبق تبرز إشكالية الدراسة، والتي يمكن صياغتها على النحو الآتي:

تتضمن الدراسة إشكالية الدراسة إنعكاسات برامج سياسة الانعاش الاقتصادي، وإنعكاساتها على النمو الاقتصادي وإمتصاص البطالة، إذ عرفت الجزائر خلال فترة تطبيق برامج سياسة الانعاش الاقتصادي جنوحا هائلا للإنفاق، تم تمويله من ريع المحروقات، على إثر إرتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، ما مكن من إطلاق برامج

تنموية خماسية، كان لها أثر واضح على إمتصاص البطالة، ورفع معدلات النمو الإقتصاي للفترة 2000 – 2015.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحليل البرامج الخماسية الثلاثة لسياسة الإنعاش الإقتصادي، وعرضها بصفة مبسطة إضافة إلى تفسير الآثار الإقتصادية لهاته البرامج، إلا أن المتتبع لسياسة الانعاش الاقتصادي يلاحظ العديد من النقائص إن لم تكن إختلالات،فإن لم تكن هاته الاختلالات ناتجة عن البرامج التنموية المطبقة، فإن ذلك يعني أنه لا مبرر لمعالجتها من خلال السياسات الإقتصادية للدولة لأنها تعد أمرا مرغوبا فيه، على إعتبار أنها نتاج تفاعل الأعوان الإقتصاديين، وتغيير تفضيلاتهم في الحيز الزمني، أم أنها نتاج إختلال في الأسواق فينبغي على الدولة إتخاذ كافة الوسائل كي تعيد التوازن للأسواق.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى :

- التعرف على البرامج الخماسية وإستراتيجيتها المالية، بالإضافةإلى وخصائصها.
- إبراز الجانب الآثار التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي.

حدود الدراسة:

تغطي فترة الدراسة من 2000 – 2015 مرحلة مفصلية في الإقتصادي الوطني الجزائري، وذلك لأنها تحتوي على مرحلة متباينة من تطور مؤشرات الإقتصاد عن سابقتها، التي تمثلت في برنامجي التثبيت والتعديل الهيكلي للفترة 1990 – 2000، كما أنها فترة كافية للتحقق من الآثار التنموية لسياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر، إضافة إلى تقارب في البرامج المطبقة في هذه المرحلة من حيث الأهداف المسطرة التي تهدف في مجملها إلى تحسين المستوى المعيشي والتركيز على دفع قطاع البنى التحتية.

منهج الدراسة:بناءا على ماسبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المناهج التالية :

- ❖ المنهج الاستنباطي وأداته الوصف، من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا أداة التوصيف، لتحديد مدى فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي في إمتصاص البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي.
- ❖ المنهج الاستقرائي وأداته الإحصاء، من أجل توضيح وتحليل أهم المعطيات والبيانات المتوفرة لدينا.

أولا الإطار النظري لبرامج سياسة الإنعاش الإقتصادي:

نتناول في هذا المحور الإطار النظري لسياسة الانعاش الاقتصادي، من خلال دراسة برامج سياسة الانعاش الاقتصادي من الغلاف المالي لكل برنامج إلى الإستراتيجية المالية وغيرها، وذلك على النحو الآتي:

1. نبذة عن الغلاف المالي لكل برنامج على حدى كالتالي:

أ. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000 – 2004.

يمتد برنامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل و المنشآت و لتحسين مستوى المعيشي، التنمية المحلية و لتنمية الموارد البشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية.

فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي.

❖ المحاور الكبرى لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004[1].

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

- ✓ إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز؛
- ✓ إعادة الاعتبار و صيانة البنى التحتية؛
- ✓ مستوى نضج المشاريع؛
- ✓ توفير الوسائل و قدرات الإنجاز، و لاسيما منها الوطنية؛
- ✓ العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج و المستعدة في الانطلاق فيها مباشرة.

جدول رقم01: الغلاف المالي لبرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي 2000-2004.

القطاع	الغلاف المالي
المحيط (تهيئة البيئة)	6,1 مليار دج؛
الطاقة.	16,8 مليار دج؛
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة).	9,1 مليار دج؛
السكن.	35,6 مليار دج.
التعليم العالي	18,9 مليار دج؛
البحث العلمي	12,38 مليار دج؛
الصحة و السكان	14,7 مليار دج؛
شباب و رياضة	04 ملايير دج؛
الثقافة و الإتصال	2,3 مليار دج؛
الشؤون الدينية	1,5 مليار دج.

المصدر: زرنوح ياسمينة اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة– 2006،ص186.

ب. برنامج دعم النمو الأول 2005–2009.

تعتمد الإستراتيجية المالية للبرنامج على مزج الإطار النظري الذي يتحكم في آليات تنفيذ البرنامج والواقع الاقتصادي وما يحتويه من معطيات ومؤشرات، والتي تعتبر كأساس للتنبؤات التي بني عليها هذا الأخير.

وإن جئنا لأكثر تفصيل في الجانب الفكري والنظري، نجد أن البرنامج لا يخرج عن كونه أداة من أدوات سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي تتبنى الفكر الكنزي للنمو، المعتمد على الإنفاق الاستثماري الحكومي، وبذلك يعتبر برنامج دعم النمو تكملة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، حيث لا يوجد بينهما أي اختلاف من حيث الجوهر الفكري، وإنما هناك بعض الاختلافات من حيث التنفيذ، لأنه من البديهي أن يتم تدارك بعض الأخطاء التي تم الوقوع فيها سابقا، وعموما يركز برنامج دعم النمو على خمس قطاعات رئيسية هي:

- ❖ قطاع الخدمات العمومية الإدارية.
- ❖ القطاع الاقتصادي.
- ❖ قطاع الهياكل القاعدية.
- ❖ قطاع التنمية البشرية.
- ❖ قطاع الإسكان والظروف المعيشية.

وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الجدول الآتي :

الجدول رقم02: يوضح هيكل توزيع المخصصات المالية لبرنامج دعم النمو على مختلف القطاعات.

القطاع	حجم النفقات المخصصة له مليار دج	نسبة هذه النفقات من المجموع العام
قطاع الخدمات العمومية الإدارية	790,4	% 20,8
تطوير قطاع التنمية البشرية	600,4	% 15,8
تطوير قطاع الهياكل القاعدية	862,6	% 22,7
دعم القطاع الاقتصادي	577,6	% 15,2
تحسين ظروف الإسكان والإطار المعيشي	969	% 25,5
المجموع العام	3800	% 100

المصدر: محمد سعودي – اثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر "حالة ولاية المدية " – مذكرة ماجستير غير منشورة– جامعة الشلف – 2006- ص200.

ج. برنامج دعم النمو الثاني 2010–2014.

في إطار تعزيز الجهود التنموية ،ومواصلة بناء الاقتصاد الوطني تم إطلاق برنامج دعم النمو الثاني وهو برنامج خماسي بـ 286 مليار دولار ،بحيث استفاد كل قطاع من ميزانية جد معتبرة كانت في بعض القطاعات كالتالي:

استفاد قطاع التربية الوطنية من 852 مليار دينار في إطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة ما بين 2010-2014 و الذي أفرد له غلاف مالي قدره 21.214 مليار دينار موجه لإنجاز العديد من البنيات التحتية و سيخصص هذا الغلاف المالي الذي أعلن عنه خلال مجلس الوزراء الأخير لإنجاز 3000 مدرسة إبتدائية و 1000 متوسطة بالإضافة إلى 850 ثانوية و أزيد من 2000 مرفق ما بين الإقامات الداخلية و نصف الداخليات و المطاعم،كما خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية2014-2010 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية 2014-2010 الذي صادق عليه مجلس الوزراء في 24 ماي غلافا ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام و الاتصال واستكمال مكتسبات المخططات السابقة .

وتم لهذا الغرض تخصيص 100 مليار دج لتطوير البحث العلمي و50 مليار دج للتجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي ضمن كامل المنظومة التربوية و منظومة التعليم و التكوين و 100 مليار دج لوضع الحكامة الالكترونية .

كما خصص غلاف مالي قدرت قيمته بأكثر من 3700 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليار دولار لقطاع السكن من أجل انجاز مليوني (2) وحدة سكنية و إعادة الاعتبار للنسيج العمراني بالنسبة للفترة الممتدة من 2014-2010

كما خصص لقطاع العدالة، في إطار تحسين الخدمة العمومية التي جاء بها برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة بين 2014-2010 الذي تمت المصادقة عليه الاثنين من قبل مجلس الوزراء، حوالي 379 مليار دج .وستوجه 379 مليار خاصة إلى إنشاء 110 مجلس قضاء ومحاكم ومدارس تكوينية وأزيد من 120 مؤسسة عقابية إلى جانب عصرنة وسائل العمل بقطاع العدالة.

من جانبه، يتميز البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للفترة2014-2010 في قطاع الأشغال العمومية بالاستمرارية و يؤكد بالتالي إرادة الدولة في فك العزلة عن السكان في كل مناطق البلد و تعزيز المنشآت الأساسية كما يتضمن هذا البرنامج الخماسي للتنمية الذي تموله الدولة ميزانية شاملة بقيمة 6.447 مليار دج لتطوير المنشآت القاعدية.

من جانبه استفاد قطاع الفلاحة في إطار البرنامج الخماسي من غلاف مالي قدره 13،5 مليار دولار، بهدف تحديث التقنيات والوسائل التي يعتمد عليها هذا القطاع الهام، إلى جانب خفض أسعار المحاصيل، وزرع 360 ألف هكتار من الغابات، و70 ألف هكتار من المناطق الرعوية، إلى جانب مليون هكتار من الزيتون.

يشكل بعث الإنتاج الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستحداث مناصب شغل مستقرة أهم انشغالات برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 الذي خصص له مبلغ 21214مليار دج أي 286 مليار دولار.

ثانيا: الإطار التطبيقي للدراسة.

1. تطور معدلات البطالة في الجزائر.

شكلت البطالة المقنعة قبل وبعد الفترة 2000 – 2014 حصة الأسد من معدل البطالة في الجزائر، والتي تبقى(معدلات البطالة)تدق ناقوس الخطر الذي يعكس وضعية النظام الإقتصادي الذي تمر به الجزائر، نتيجة السياسات الداخلية غير الفعالة في القضاء على البطالة، التي تعتبر نتاج تراكم الإختلالات التوازنية التي حدثت بفعل الدورات الإقتصادية قبل سنة 2000، والتي كانت لها آثار سلبية نجد على رأسها تفاقم مشكلة البطالة وإرتفاع حدتها.

وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر سنة 2005 الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ " الأسوأ بين جميع مناطق العالم دون منازع"، ويجب عليها مجتمعة إنفاق أكثر من 70مليار دولار، ورفع نموها الإقتصادي من03%إلى07% لإستعاب القوة العاملة العاطلة، والجزائر كغيرها من الدول العربية عملت على القضاء على البطالة والحد منها كأثر سلبي للدورات الإقتصادية، إلا أن هذه السياسات غير فعالة بالشكل المطلوب للقضاء على البطالة، بحيث بات من الضروري إعادة النظر في السياسات الإقتصادية[2].

وعليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة سوق العمل في الجزائر، وما هي أهم المزايا والخصائص التي تميزه، ثم نأتي لقياس البطالة حسب مختلف المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية، وأخيرا سنتعرض بالتفصيل لتحليل الظاهرة للفترة 2000 – 2012.

أ. طبيعة سوق العمل في الجزائر.

يرتبط التشغيل بمجموعة من العوامل والمحددات الأساسية بما فيها السياسات الإقتصادية، النمو الديمغرافي والتكوين المهني، التعليم والفئة النشيطة، فعالية الجهاز الإنتاجي ومرنته، إضافة إلى سياسة التشغيل وغيرها، إذ تشكل هذه الجوانب المحيطة بعالم الشغل أهمية بالغة من حيث تقييم وضعيته وتطوره عبر مختلف المراحل الزمنية التي مر بها الإقتصاد الوطني، والتي شكلت طبيعة سوق العمل في الجزائر[3]، إلا أنه يمكن أن نحدد أهم العوامل التي تشكل طبيعة سوق الشغل في الجزائر والتي تعود إلى عاملين أساسيين بالدرجة الأولى:

- **العامل الأول: يتمثل في مؤسسات سوق العمل.**
- **العامل الثاني:يتمثل في صدمات الإقتصاد الكلي.**

إذ يرتبط العامل الأول بتنظيم سوق العمل والضريبة على كسب العمل، والثاني فيتعلق بنمو الإنتاجية، معدل الفائدة، معدل التضخم، ومحددات الصدمات التجارية[4].

لتأتي عوامل أخرى بالدرجة الثانية نذكر منها تطور النمو الديمغرافي والذي يتأثر به سوق العمل بشكل كبير بإعتباره المحدد لحجم وكمية اليد العامل التي تعرض قوة عملها في السوق، إضافة إلى مستوى الإستثمار وحجم الإنتاجية ومرونة الجهاز الإنتاجي، والذين يعتبران المحدد الأول الذي على أساسه يتم الوصول إلى التوليفة المثلى للإنتاج والتي من بينها الأجور وحجم القوة المستعملة، لنضيف إلى هذه العوامل عامل التضخم، حيث تحكم العلاقة العكسية بين التضخم والأجور وبالتالي تأثيرها على سوق الشغل في الجزائر، إلا أن هذه القاعدة تختلف بعض الشيئ في الجزائر، ففي الوقت الذي كانت فيه معدلات التضخم منخفضة سُجِّلَ إرتفاعا في عدد الوظائف الجديدة بالنسبة للفترة التي إمتدت إلى غاية منتصف الثمانينات، إلا أنه مع بداية التسعينات عادت القاعدة الشهيرة وهي العلاقة العكسية، إذ وصل معدل التضخم 21% سنة 1993 في الوقت الذي بلغ فيه معدل البطالة 27% ، وعموما يمكن أن نقدم أهم الخصائص التي يتميز بها سوق العمل في الجزائر وهي[5]:

- ✓ عجز في اليد العاملة المؤهلة، وإنعدام التوافق بين مخرجات التكوين وإحتياجات سوق العمل.
- ✓ غياب بنك معلومات حول سوق العمل، وإنعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي، إضافة إلى ضعف المؤسسات الإقتصادية على التكيف مع المستجدات.
- ✓ ضعف التنسيق ما بين القطاعات، إضافة إلى سياسات الدولة في مجال التشغيل والتي ترجح المعالجة الإجتماعية للبطالة منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، بدءا بالإقتصاد الموجه وإنتهاءا بسياسات التشغيل الحالية (مصالح الإدماج الإدماجي – عقود ما قبل التشغيل).

ب. قياس البطالة حسب المؤشرات الموضوعة من قبل الجهات الرسمية:

لدينا من خلال الجدول التالي تطور مؤشرات التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2011، وهي مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء، وهي تبين تطور مختلف المؤشرات الخاصة بسوق الشغل والقوة العاملة في الجزائر، وقدتم حسابها حسب المؤشرات المقدمة من الديوان الوطني للإحصائيات.

جدول رقم03: مؤشرات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2011.

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U	السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل النشاط TA	معدل التشغيل TE	معدل البطالة U
2000	2,43	28,57	70,2	29,77	2006	1,24	30,20	87,7	12,27
2001	2,58	27,75	71,56	27,30	2007	1,37	29,24	86,2	13,8
2002	2,41	29,67	74	25,9	2008	1,16	29,96	88,7	11,3
2003	2,07	27,50	76,3	23,7	2009	1,07	30,16	90	10,2
2004	1,67	29,26	82,3	20,08	2010	-	30,48	90	10
2005	1,44	28,85	84,7	15,27	2011	-	-	90,1	9,9

Source : ONS - Rétrospectives (1970-2002) - Edition 2005- Algérie .

ت. تطور حجم العمالة ومعدلات البطالة للفترة 2000-2014.

بعد الإستقلال مباشرة تبنت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة في ظل الإقتصاد الموجه، إلا أنه بعد أزمة النفط التي حدثت سنة 1986 حدث إنفجار ديمغرافي، ومع إستمرار عجز المؤسسات العمومية التي كانت المشغل الأكبر لليد العاملة، لجأت الجزائر إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير ديونها، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع إخراج هذه المؤسسات من وضعيتها، فلجأت إلى الخوصصة، وهو ما أدى إلى تسريح أعداد هائلة من اليد العاملة ، وهو ما ساهم في إرتفاع معدلات البطالة في كل القطاعات، مع كل مشاكل هذه الفئة من اليد العاملة المؤهلة والتي أصبحت في بطالة هيكلية، ومع بداية سنة 2000وإرتفاع أسعار البترول لجأت الجزائر إلى ثلاث مخططات تنموية خماسية، ساهمت إلى حد كبير في الحد من مشكلة البطالة، وعموما نستعرض حجم القوة العاملة ومعدلات البطالة في الجزائر للفترة 2000-2014 كما يلي:

1. توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات:تعد دراسة التوزيع القطاعي لليد العاملة من الأمور الهامة في دراسة مسار وتوجيهات التنمية الإقتصادية، وإنعكاساتها على مساهمة القطاعات المختلفة في التنمية،والتي غالبا ما تصاحبها تحولات جوهرية في هياكل التشغيل، وعموما توزعت القوة العاملة في الجزائر للفترة 2000-2014 حسب مختلف القطاعات كالتالي:

جدول رقم04 : توزيع حجم القوة العاملة حسب القطاعات في الجزائر للفترة2000– 2008.

	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	872880	1312069	1412340	1617125	1380520	16009633	1170897	1252000
%	14.12	21.06	21.13	20.74	17.16	18.15	13.62	13.69
الصناعة	826060	861119	804152	1060785	1058835	1263591	1027817	1141000
%	13.37	13.82	12.03	13.60	13.16	14.25	11.96	12.48
الأشغال العمومية	617357	650012	799914	967568	1212022	1257703	1523610	1575000
%	9.99	10.44	11.97	12.41	15.07	14.18	17.73	17.22
الخدمات	3863695	3405572	3667650	4152934	4392843	4737877	4871916	5178000
%	62.52	54.67	54.87	53.25	54.61	53.42	56.69	56.61
المجموع	6179993	6228772	6684056	7798412	8868804	8594243	9146000	9146000
%	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: سليم عقون – مرجع سبق ذكره – ص183.

الشكل رقم01: نمو حجم القوة العالمة في الجزائر للفترة 2000 – 2008.

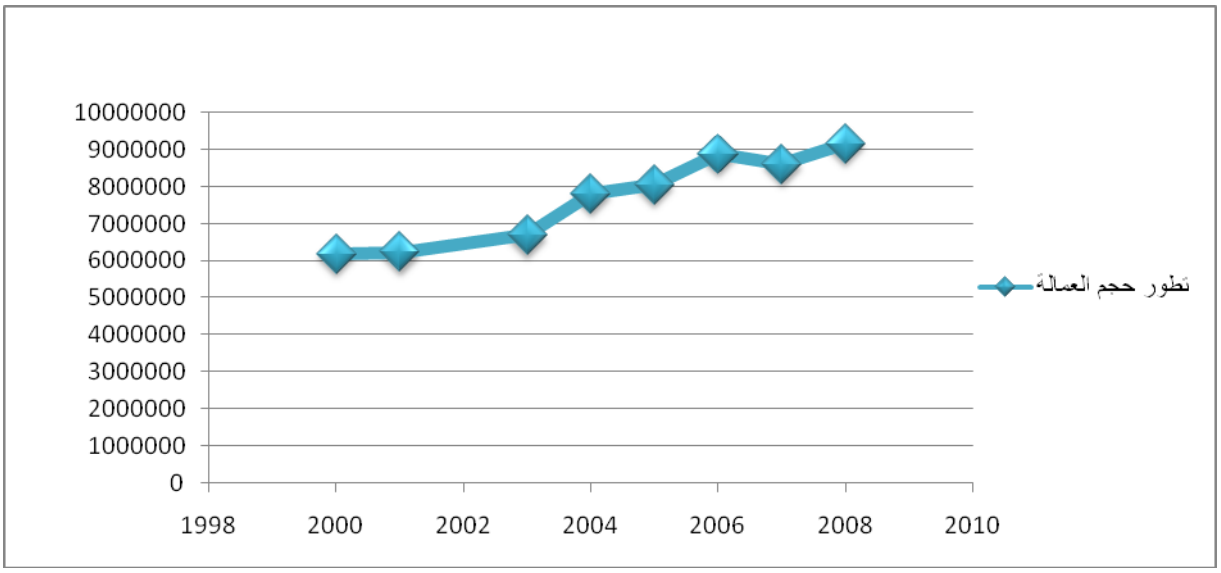

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم القوة العاملة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وهذا راجع لتحسن المستوى المعيشي بفعل البرامج التنموية المطبقة لدعم النمو الإقتصادي، فقد بلغت حوالي 06 مليون عامل سنة 2000 لتفوق 09 مليون عامل سنة 2009، بنسبة نمو قدرها 48%، لكنها ليست بوتيرة منتظمة، والمتفحص لهذه المعطيات يلاحظ مدى التباين في توزيع القوة العاملة بين القطاعات المختلفة، إذ يستحوذ قطاع الخدمات على حصة الأسد من حجم القوة العاملة، بعد أن كانت تتركز بشكل رئيسي في قطاعي الصناعة والزراعة، وهذا راجع لبرامج التشغيل المنتهجة ، والتي توجه اليد العاملة نحو قطاع

الإدارة العمومية غير المنتجة للثروة، إذ بلغت نسبة اليد العاملة في قطاع الخدمات نسبة تتراوح ما بين 53%-65% للفترة 2000 - 2014، يليه قطاع الفلاحة الذي أعيد له الإعتبار من خلال برامج الدعم الفلاحي، وقد بلغت حجم القوة المشغلة فيه ما بين 17% - 21% لنفسر الفترة، كما أن قطاع البناء والأشغال العمومية أصبح له دور كبير في إمتصاص اليد العاملة العاطلة، وذلك بعد إنطلاق البرامج الكبرى للبنية التحتية كالطريق السيار شرق – غرب وغيرها، ومشرع مليوني وحدة سكنية، وقد شهد القطاع تزايد معتبر في إستخدام اليد العاملة بنسبة قاربت21% سنة 2007 و25.5%سنة 2008على أساس سنة 2006، أما قطاع الصناعة فقد تراجع فيه حجم التشغيل على طول فترة الدراسة بنسبة 12.5%، ويعود السبب في ذلك إلى إجراءات التصحيح في القطاع الصناعي، وإلى إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، ما أدى إلى إنخفاض حجم القوة العاملة فيه.

يساهم قطاع الخدمات والتجارة والإدارة بالقسم الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي الخام للجزائر، وهذا راجع إلى طبيعة الإقتصاد الجزائري المعتمد بشكل رئيسي على ريوع قطاع المحروقات التي تُوَجَّه آليا إلى تضخيم الجهاز الإداري لإمتصاص حجم القوة النشطة العاطلة.[6]

ث. تتبع معدلات البطالة في الجزائر للفترة2000 – 2014:

البطالة بإعتبارها أثر من آثار الدورات الإقتصادية، فإن المتتبع لتطور معدلات البطالة يجدها متذبذبة من سنة لأخرى، إلا أنه في الجزائر، وخلال فترة الدراسة 2000-2014 تجدها تأخذها شكلا تنازليا نتيجة تأثير برامج دعم النمو، والتي نستعرضها حسب تأثير كل برنامج، ومساهمته في تراجع معدلات البطالة في الجزائر كما يلي:

a. **الفترة الممتدة من 2000-2004:**

شهدت هذه الفترة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، وهو برنامج خماسي طبق بهدف دفع عجلة التنمية المتوقفة منذ سنوات التسعينات، إضافة إلى إمتصاص البطالة الكبيرة ودعم التوازن الجهوي، وقد بدأ مردوده يظهر جليا منذ سنة 2001، إذ حقق قفزة نوعية كبيرة فقد حقق إنخفاض في معدل البطالة ب12%، إذ بلغت سنة 2000 نسبة 29.77% لتنخفض بالتدريج خلال سنوات تطبيق البرنامج لتصل7%سنة 2004[7]، وقد تم تشغيل 2.5 مليون فرد في هذه الفترة[8].

b. **الفترة الممتدة من 2005-2009:**

وهي الفترة التي تم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الأول، والذي أعتمد على إستراتيجية مالية هدفت إلى التحكم في الأجور والمديونية الخارجية ، إضافة إلى التوسع في نفقات التجهيز والتحكم أكثر في آليات تمويل القطاع العمومي، وقد إنعكست هذه الإستراتيجية بشكل جيد على معدل البطالة للفترة 2005-2009، فقد واصلت إتجاهها الهبوطي، لكن بوتيرة أقل من الفترة السابقة.

تزودت الجزائر في فترة تطبيق مخطط دعم النمو وخاصة منذ جوان 2008 بمخطط عمل جديد لترقية التشغيل ومحاربة البطالة الذي تم تطبيقه من طرف قطاعنا الوزاري.

يندرج هذا المخطط في إطار نظرة شاملة ومستقبلية في مجال التنمية الإقتصادية والإستثمار الوطني وهو يفضل المقاربة الإقتصادية لمعالجة البطالة، لاسيما الشباب طالبي الشغل المبتدئين.منذ الشروع في تنفيذه، شهد مخطط العمل لترقية التشغيل ومحاربة البطالة تجسيد كافة محاوره.

يتضمن هذا المخطط سبعة (07) محاور مرتبطة بعضها ببعض وتهدف لضمان أفضل ضبط لسوق العمل ورفع عروض الشغل وذلك من خلال تحسين التأهيلات المهنية قصد ضمان التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل.

❖ **يتعلق الأمر بالمحاور الآتية:**

- ✓ تشجيع ودعم الإستثمار في القطاع الإقتصادي المولد لمناصب شغل دائمة،
- ✓ ترقية التكوين المؤهل خاصة في موقع العمل وفي الوسط المهني قصد تسهيل الإدماج في عالم الشغل.
- ✓ ترقية سياسة تحفيزية تجاه المؤسسات قصد تشجيع خلق مناصب شغل.
- ✓ ترقية تشغيل الشباب من خلال الإدماج المهني ودعم المبادرة المقاولاتية.
- ✓ إصلاح وعصرنة تسيير المرفق العمومي للتشغيل وتوسيع مجال تنصيب العمال للهيئات الخاصة المعتمدة.
- ✓ وضع آليات متابعة ومراقبة وتقييم هياكل تسيير سوق العمل.
- ✓ إنشاء وتنصيب أجهزة التنسيق القطاعي المشترك على المستويين المركزي والولائي.

❖ **في مجال تجسيد محاور مخطط العمل، تجدر الإشارة إلى ما يأتي:**

✓ فيما يتعلق بالإستثمار الوطني، قررت تدابير تشجيعية لفائدة المتعاملين الإقتصاديين وكرست بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وقانون المالية لسنة 2010.

✓ وضع تدابير تشجيعية أخرى جبائية وشبه جبائية (الضمان الإجتماعي) تتعلق كذلك بتشجيع التوظيف والتشغيل، لاسيما طالبي الشغل المبتدئين، إضافة إلى ذلك، وفي إطار تشجيع ترقية الإستثمار واستحداث مناصب شغل، بادرت الدولة بوضع سلسلة من التدابير لفائدة المستثمرين والشباب أصحاب المشاريع المستفيدين من أجهزة خلق النشاطات (جهاز المؤسسة المصغرة المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز البطالين أصحاب المشاريع البالغين من 35 إلى 50 سنة المسير من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

وفي ذات السياق، اتخذت تدابير تحفيزية من شأنها تشجيع التشغيل والمحافظة عليه لفائدة المستخدمين الذين يقومون بتوظيف طالبي الشغل، لاسيما المبتدئين منهم.

تتمثل هذه التدابير في التخفيضات والإعفاءات من الأعباء الجبائية، والتي ترتفع نسبتها لفائدة المستثمرين الكائنين في مناطق الجنوب والهضاب العليا.

لقد سمحت كل هذه التدابير بتحقيق الحصيلة الآتية.

❖ **النتائج المتحصل عليها بخصوص الإدماج المهني(إحداث مناصب الشغل):**

1. **جهاز المساعدة على الإدماج المهني:** في المجموع، ومنذ الفاتح جوان 2008، تم إنجاز 496.132 تنصيبا موزعا حسب طبيعة العقد كما يأتي:

❖ عقود إدماج حاملي الشهادات: 153.897.

❖ عقود الإدماج المهني: 126.356 .

❖ عقود تكوين إدماج: 215.879.

من جهة أخرى، إستفاد أكثر من 300،11 شاب من توظيف في إطار عقد العمل المدعم عقب إنتهاء فترة الإدماج.

وفي مجال التكوين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني، تابع أكثر من 8000 طالب شغل لأول مرة يتراوح أعمارهم من 16 إلى 20 سنة، تكوينا مكثفا في عدة حرف تعرف عجزا على المستوى المحلي.

تشجيع ودعم المبادرة المقاولاتية لفائدة أصحاب المشاريع في إطار الأجهزة المسيرة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:
لقد عرفت النتائج المتحصل عليها خلال السنتين الأخيرتين تطورا ملحوظا في مجال المؤسسة المصغرة ومناصب الشغل الدائمة، حيث تم خلال سنة 2009، تمويل 28.836 مشروعا أحدث من خلالها 75.572 منصب شغل، في حين تم تمويل 13.189 مشروعا محدثا 37.354 منصب شغل مباشر سنة 2008.

2. **التنصيب الكلاسيكي – الوكالة الوطنية للتشغيل :**

في إطار ضبط سوق التشغيل من خلال التقريب بين العرض والطلب عن طريق شبكة الوكالة الوطنية للتشغيل، تم تسجيل تطورا ملحوظا في التنصيبات المحققة لدى المتعاملين الإقتصاديين للقطاعين العمومي والخاص، وقد انتقل عدد التنصيبات من 64.092 سنة 2005 إلى 125.645 سنة 2007 وإلى 162.290 سنة 2008 ليصل إلى 170.858 سنة 2009.

إن تحقيق نسبة التطور المقدرة بـ 118٪ (أكثر من ضعف المشاريع المنجزة) راجع أساسا إلى تطبيق قرارات المجلس الوزاري المشترك المنعقد في 6 جويلية 2008 والمكرس لإحداث النشاط من طرف الشباب أصحاب المشاريع، أما خلال الثلاثي الأول2010 فقد تم تحقيق 41.175 تنصيبا، في المجموع وبالنسبة لسنة 2009 فقط، ساهم قطاع العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي في إحداث 524.048 منصب شغل[9].

وكخلاصة: بلغت البطالة نسبة15.3% سنة 2005 لتنخفض إلى 10.2% سنة 2009، هذا نتيجة إستحداث عدد كبير من مناصب الشغل، حيث إنتقل العدد من 64092 منصب شغل سنة2005 إلى 125645 منصب شغل سنة 2007 فقط، وإلى 162290منصب سنة 2008 ليصل إلى 170858 سنة 2009[10].

3. الفترة الممتدة من 2010–2014:

وهي الفترة التي يتم خلالها تطبيق برنامج دعم النمو الثاني، وهو برنامج خماسي ضخم مقارنة بسابقيه، أخذ بعين الإعتبار وفي المقام الأول مساعدة الشباب طالبي العمل لأول مرة عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة مدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، وهو ما ساهم في إحداث مناصب عمل قدرت بـ 75572 منصب للسداسي الأول من سنة 2010 لوحدها، و42343 لسنة 2011[11].

الجدول التالي يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000–2012.

جدول رقم 05: يوضح إتجاه معدلات البطالة للفترة 2000–2011.

السنة	المعدل%	السنة	المعدل%
2000	29,77	2007	13,8
2001	27,30	2008	11,3
2002	25,9	2009	10,2
2003	23,7	2010	10
2004	20,08	2011	9,9
2005	15,27	2012	11
2006	12,27	2013	9.8

المصدر: الالية الافريقية للتقييم من قبل النظراء – تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة – نوفمبر 2008م ، www premier-Ministère gov dz ليوم 27\04\2011- ص 171.

شكل رقم02: شكل بياني يبن الإتجاه التنازلي لمعدلات البطالة في الجزائر للفترة2000–2013.

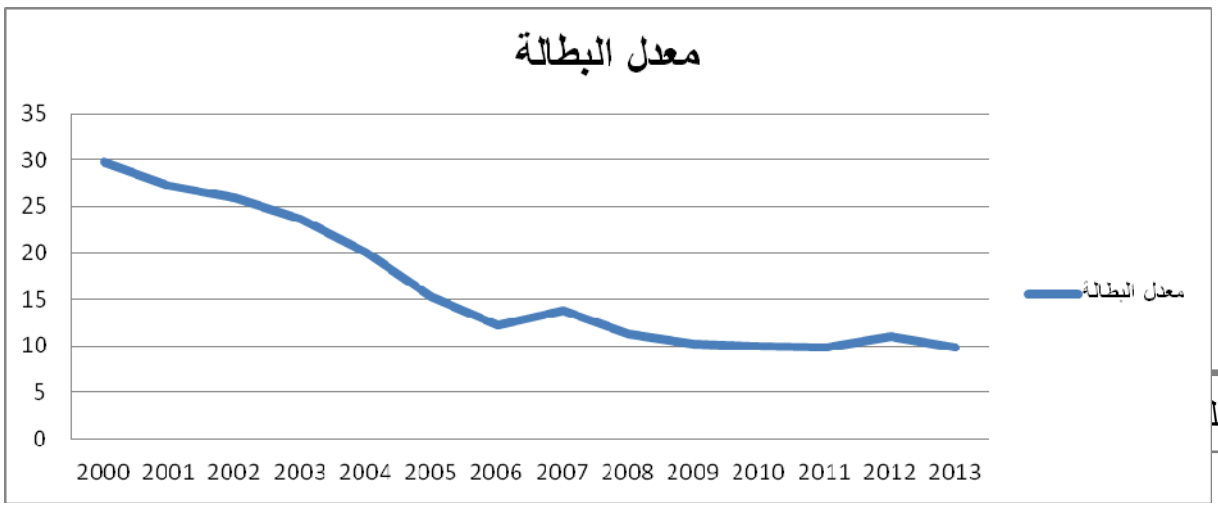

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول أعلاه.

خاتمة:

لقد دفعت البطالة العالية، والتوترات الاجتماعية المتزايدة، والضغط المتنامي من أجل استخدام الاحتياطات الكبيرة التي تراكمت منذ عام 2000 لتخفيف الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحكومة إلى تغيير موقفها المالي المتشدد .فقد قامت هذه الحكومة بتنفيذ برامج لدعم الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو خلال الفترة (2000-2014) مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي وخلق وظائف خلال استثمار الأموال العامة في البنية الأساسية ودعم الإنتاج الزراعي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومواصلة مجهود إنعاش النمو و تكثيفه في جميع قطاعات النشاط والعمل كذلك على مرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على الاقتصاد العالمي، وتكييف مقاربتها قصد استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتمم قانون الاستثمار و تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أوالأجنبي ومواصلة تكييف الأداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانتفاخ العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي و المصرفي انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل و ترقية التنافسية، وتعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق.

النتائج:

من خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

1. البرامج الخماسية التنموية تشترك في سياسة التحكم في كتلة الأجور، إلا أنها عجزت عن ذلك بفعل الضغوط من النقابات العمالية من جهة والبحبوحة المالية المتأتية من إرتفاع أسعار المحروقات من جهة أخرى، جعل الحكومة تتخلى عن هاته الإستراتيجية، مما ولد ضغوطا تضخمية متتالية ناتجة عن إرتفاع الأجور في قطاع إنتاجي ضعيف.
2. تعالج سياسة الانعاش الاقتصادي البطالة من جانب إجتماعي، بحيث أن ضغوط الجبهة الإجتماعية أجبر الحكومة على التوسع في التشغيل المؤقت في وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM، مما أدى إلى آثار سلبية كثيرة من خلال التضخم الحاصل في الجهاز الاداري غير المنتج، الذي بدوره ولد ضغوطا تضخمية إنعكست في تدهور القدرة الشرائية للمواطن منجهة، ومن جهة أخرى حدوث بطالة مقنعة وهدر لمورد القوة العاملة خاصة خريجي الجامعات.
3. ما يلاحظ على سياسة الانعاش الاقتصادي ضخامة مشاريع البنى التحتية كالبناء والأشغال العمومية التي من المفترض أن تمتص اليد العاملة العاطلة عن العمل، إلا أن تسليم هاته المشاريع للأجانب التي عملت على جلب اليد العاملة الأجنبية إما لتدني أجورها، أو لعزوف العمالة المحلية عن العمل في القطاع، حال دون تحقيق الهدف من هاته المشاريع في إمتصاص البطالة.

التوصيات:وعيله يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

1. ضرورة العودة إلى سياسة التحكم في كتلة الأجور على إعتبار أن الإقتصاد الوطني ريعي بإمتياز، أي أنه إقتصاد غير منتج، وبالتالي فإن أي زيادة في الأجور ستنعكس مباشرة في شكل تضخم.
2. وقف العمل بعقود وكالتي الادماج المهني DAS والوكالة الوطنية للتشغيل ANEM لأنهما موجهتان إلى القطاع الاداري غير المنتج الذي يشهد تضخما خطيرا، حتى يمكننا تلافي الوقوع في مصيدة البطالة المقنعة وهدر مورد العمل الثمين خاصة خريجي الجامعات.
3. توجيه القوة العاملة الى القطاع المنتج بدلا من توجيهها الى القطاع الاداري الاستهلاكي، وذلك حتى يكتسب الجهاز الانتاجي المرونة اللازمة التي من شأنها تحقيق الآثار الكينزية للطلب الفعال وهو صلب سياسة الانعاش الإقتصادي.

الإحالات والمراجع:

[1] زرنوح ياسمينة – إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة– جامعة الجزائر2006.،ص180.

[2] سميرة العابد وزهية عباز – ظاهرة البطالة ففي الجزائر بين الواقع والطموحات – مجلة الباحث – جامعة ورقلة العدد 11 – سنة 2012 – ص.ص(76 – 77).

[3] عبد الرحمان العايب وناصر دادي عدون – البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد من خلال حالة الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر2010 – ص.ص(155 – 159).

[4] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

[5] سميرة العابد وزهية عباز – مرجع سبق ذكره – ص77.

[6] سليم عقون – قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر – رسالة ماجستير غير منشورة – جامعة سطيف 2010 – ص75.

[7] حصيلة المنجزات الإقتصادية والإجتماعية للفترة 1999 -2008 – نشرة إحصائية محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 www.Premier-Ministre.gov.dz.

[8] دادن عبد الغني ومحمد عبد الرحمان بن طحين – دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008 – مجلة الباحث – العدد10 سنة 2010 – ص181.

[9] ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل – مداخلة السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي– الأربعاء 09 جوان 2010.

[10] الطيب لوح – تقييم أجهزة ترقية التشغيل وتسيير سوق العمل وآفاق تطوره – ملتقى جهوي وسط لإطارات قطاع التشغيل – وزارة التشغيل والعمل والضمان الإجتماعي – الجزائر 2010/09/06 – ص06.

[11] مصالح الوزير الأول – ملحق بيان السياسة العامة – محملة من موقع بوابة الوزير الأول بتاريخ 2011/12/06 -www.Premier- Ministre.gov.dz.

Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études

Revue

Publiée par le laboratoire

des Politiques du développements

et des études prospectives

Revue scientifique, internationale, a Comité de lecture, au Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences Gestion

Université d'akli Mohand Oulhadj - Bouira

N° : 03 – Décembre 2017.

Correspondance et abonnement :

E. Mail : *revue.devpro@yahoo.com.*

Print to PDF without this message by purchasing novaPDF (http://www.novapdf.com/)

Condition et guide aux auteurs

La Revue du développements et des Prospectives Pour Recherches et études s'intéresse aux études et recherches scientifiques non publiées, dans les domaines des sciences économiques, de gestion et des sciences commerciales selon les règles suivantes :

- Langue de publication :

- L'article peut être rédigé en arabe, en français et en anglais.

- Conditions de publication :

- L'auteur remplit un formulaire de non soumission de l'article ailleurs.
- Le texte soumis pour la publication ne peut pas avoir été déjà publié dans d'autre revues, forums,…etc.
- Toute publication ultérieure nécessite l'obtention d'une autorisation écrite du comité éditorial.

- Normes de présentation :

- L'article doit être accompagné d'un résumé, se plaçant sous le titre, qui ne doit pas dépasser une centaine de mots présenté en deux langues (la langue du texte et une autre langue), ainsi que les mots clés.
- Le logiciel utilisé pour le traitement de texte est Microsoft Word, le texte pour la langue arabe doit être en Traditional Arabic de taille 16 et Times New Roman de taille 14 pour les autres langues.
- Le nombre de pages doit être entre 15 et 20 pages y compris les références bibliographiques.
- Le format de la page est de A4 avec 2cm de marge pour chaque côté et 0,5cm pour la reliure.
- La référence bibliographique doit être indiquée à la fin du Pages et la liste d'ouvrages à la fin du document.
- L'article doit être accompagné par le CV de son auteur.

- L'évaluation :

- Le Comité éditorial décide de la publication, évolue les articles et se réserve le droit de solliciter les modifications qu'il juge nécessaire.
- Seul l'auteur est responsable du contenu de son article, et les idées inclues reflètent sa pensée et la Revue ne prend aucune charge ou responsabilité.

- Soumission des articles :

- Les auteurs doivent soumettre leurs articles rédigés sous forme de fichier électronique préparés conformément aux instructions ci avant et envoyés par E-mail : ***revue.devpro@yahoo.com***

Sommaire de Revue

N°	L'article	Auteur	page
01	Quelle sécurité énergétique pour l'Algérie ?	Dr. Mahfoud Rassoul. third algeria University Dr. Hamid Rassoul. Bouira University.	01
02	Le Capital Investissement : Un nouveau mode de financement Cas : Financiere algero-Europeenne de participation, finalp.	Dr. TARI Mohamed Larbi. Dr. REDDA Khadidja. l'Ecole Supérieure de Commerce.	11

Quelle sécurité énergétique pour l'Algérie ?

Élaboré par:

Dr. Mahfoud Rassoul[*].

Dr. Hamid Rassoul[*].

Résumé:

L'objectif de cette étude est de comprendre et d'analyser les grands problèmes qui menacent la sécurité énergétique algérienne : Le premier est le déclin de la production nationale des ressources énergétiques,Ledeuxième est le défi de l'augmentation de la consommation local de ces ressources, Troisièmement, est le défi de la dégradation des prix de l'énergie dans le marché international. Enfin, on analyse le problème de la politique du soutien des prix de l'énergie dans le marché intérieur en Algérie.

Cette étudepropose des solutions (enjeux) à la sécurité énergétique algérienne, principalement, représenté dans la nécessité d'utiliser l'énergie solaire.

Mots-clés:concept de la sécurité énergétique, la Sécurité énergétique algérienne, les défis de la sécurité énergétique algérienne, Le juste prix, les enjeux de la sécurité énergétique algérienne, l'énergie solaire.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى فهم وتحليل كبرى القضايا التي تهدد الأمن الطاقوي الجزائري؛ ويتمثل أولها في تراجع الانتاج الوطني من الموارد الطاقوية، وثانيها في تحدي زيادة الاستهلاك المحلي من هذه الموارد، وثالثها في تحدي تراجع أسعار الطاقة في السوق الدولية، ورابعها في سياسة دعم أسعار الطاقة في السوق الداخلي في الجزائر.

وتطرح هذه الدراسة مجموعة من الرهانات للأمن الطاقوي الجزائري المتمثلة أساسا في ضرورة استخدام الطاقة الشمسية في الجزائر نظرا لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات للطاقة الشمسية في الصحراء الجزائرية ولكون هذا المورد من الطاقات النظيفة غير الناضبة.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الأمن الطاقوي ، الأمن الطاقوي الجزائري، تحديات أمن الطاقة الجزائري، ذروة النفط، السعر العادل، رهانات أمن الطاقة الجزائري، الطاقة الشمسية.

[*] Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences; third algeria University, Algeria, mahfoud_89@yahoo.fr
[*] Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences; Bouira University, Algeria.

Introduction :

La sécurité énergétique est d'une grande importance dans l'étude des relations internationales en raison de ses effets sur la croissance économique et le développement social. L'énergie est le moteur du développement économique, elle est une arme stratégique à deux tranchants: qui est soit utilisée pour la paix et la coopération, soit pour les conflits et la guerre, en raison de sa politisation, affirmel'expert en énergie Daniel yurgen "**Le pétrole représente 10% de l'économie et 90% de la politique"**[1]. L'importance de l'énergie augmente en raison de la dépendance mondiale pour les ressources pétrolières et gazières, d'une part, et de l'épuisement des ressources énergétiques fossiles traditionnelles d'autre part, plus l'intérêt mondial croissant pour les énergies alternatives et renouvelables.

Alors on s'interroge quels sont les grands enjeux de la sécurité énergétique algérienne? En d'autre terme quelles sont les implications de la baisse des prix du pétrole sur l'énergie et la sécurité nationale de l'Algérie? Une question complémentaire pourrait être posée: dans quelle mesure l'Algérie peut surmonter ces défis?

La réponse à ces questions se fera par les axes suivants :

Le premier axe: la sécurité énergétique algérienne : concepts, chiffres et indications

Le concept de sécurité énergétique reflète ces nouvelles implications pour l'évolution du concept et des dimensions de la sécurité,la littérature politique se réfère l'utilisation de ce concept au début du XXe siècle,Comme a dénoncé déjà Daniel yurgen pendant la Première Guerre mondiale;Là où Lord Winston Churchill a pris une décision historique de transformer le fonctionnement des navires de guerre britanniques du charbon au pétrole, avec l'ambition de rendre ces navires plus rapides et plus efficaces que leurs adversaires allemands.

En fait, cette décision implique également de compter sur des approvisionnements énergétiques dangereux en provenance de la Perse, au lieu du pays de Galles.Churchill a été défini la sécurité énergétique comme "la diversité et la diversité seule".[2]

Ce concept a évolué de son lien avec la «souveraineté nationale sur les ressources naturelles» à un autre concept de «sécurité de l'offre et de la demande» suite à d'importantes crises énergétiques, en particulier après l'embargo pétrolier de 1973,[3]puis il a connu une autre évolution vers un autre concept qui se lie à la «sécurité des installations énergétiques», après les événements du 11 septembre 2001, lorsque les organisations terroristes menacentles installations pétrolières et les approvisionnements.[4]

La sécurité énergétique dans les pays importateurs est définie comme " assurant une fourniture d'énergie adéquate par des fournisseurs fiables, à des prix

abordables pour maintenir la performance économique et les taux de croissance et à des coûts sociaux plus bas".[5]

Parcontre,la sécurité énergétique des pays exportateurs est définie comme " la sécurité de la demande continue d'énergie, à des prix compétitifs, en plus de la sécurité de l'extraction continue et durable des sources d'énergie.[6]

En effet, si nous essayons de combiner les définitions précédentes, nous pouvons direque la sécurité énergétique signifie le juste équilibre entre l'offre et la demande d'énergie. Pour réaliser le développement économique et social des exportateurs et des importateurs.C'est un équilibre destiné à accueillir une variété de sources d'énergie et un ensemble complexe de besoins. Cela signifie que nous considérons la sécurité énergétique comme une vision coopérative plutôt que conflictuel.[7]

Alor, La sécurité énergétique algérienne est définie comme:

"La sécurité de la demande continue de ressources énergétiqueet des prix

compétitifs garantissant le paiement des coûts et des bénéfices d'investissement

financier.Elle comprend également la sécurité de la durabilité d'une extraction adéquate

et durable des ressources énergétiques, loin des dommages environnementaux".

L'Algérie n'est pas un grand producteur d'énergie, ni une grande réserve mondiale : en effet l'Algérie possède 12.2 milliards de barils de pétrole, qui représentent 0,94% des réserves mondiales de pétrole. Comme elle possède aussi4,5 billions de mètres cubes de réserves prouvées de gaz naturel, quiReprésentent 2,28% des réserves mondiales de gaz.

Le pétrole et le gaz naturel en Algérie représentent 98% des recettes d'exportation, et 62% des revenus du budget de l'Etat,et environ 35% du PIB de l'algérie. Outre,la production de pétrole Algérienen 2014 a atteint 1.193.000 barils de pétrole par jour,tandis que la production de gaz naturel Algérien a atteint 81,7 milliards de mètres cubes, eten 2014 l'Algérie a consommé 425 000 barils d'équivalent pétrole par jour, comme elle a consommé 641 000 barils d'équivalent pétrole au gaz naturel.[8]

Le deuxième axe: les défis de la sécurité énergétique algérienne

Les défis actuels de la sécurité énergétique algérienne reflètent une série de questions qui affectent les chances de parvenir à la sécurité énergétiquequi sont:

I. Défi de la dégradation de la production nationale d'énergie: l'épuisement de l'énergie

Dans sa théorie du «peakoil» qui résume sur l'idée que la production pétrolière atteint son apogée, le géologue Mario Hubert poursuit une forte augmentation de

l'extraction pétrolière qui dure depuis de nombreuses années, Suivi d'un plateau sans précédent et suivi aussi d'une forte baisse similaire à celle de la montée.[9]

Pour ne pas dire que la production de pétrole et de gaz a culminée en Algérie en 2007, nous pouvons dire que la production record de pétrole a diminué depuis 2007 de 2 à 3% par an.Où en 2007, le plafond de 233 millions de tonnes d'équivalent pétrole, à diminuer à 187 millions de tonnes d'équivalent pétrole en 2012, aussila production annuelle de gaz en Algérie est passée de 196,9 milliards de mètres cubes à 179,5 millions de mètres cubes en 2013.[10] Ceci d'une part, d'autre part, depuis plus de quatre décennies l'Algérie n'a pas enregistré un nouveau grand forage sous la forme de Hasi Messaoud et HassiRaml.

Bien que, l'Algérie a produit avant la réunion de l'OPEP à la fin de 2016, elle n'a pas atteint son quota de 1,2 million de barils de l'OPEP, l'Algérie a produit 1,1 million de barils de pétrole par jour en 2012 et 2014.[11]

II. Le défi de la dégradation des exportations de pétrole brut vs l'augmentation des importations de dérivés du pétrole:

La dégradation de la production nationale des ressources énergétiques a connu une dégradation des exportations algériennes de pétrole brut, et de gaz naturel, par contre, elle a entrainé une augmentation des importations de dérivés du pétrole vers l'Algérie au cours de la période 2011-2015, comme illustré dans la figure suivante :

Figure (01) Tableau montrant la baisse des exportations de pétrole brut de l'Algérie (unité: milliers de barils / jour). Et les exportations de gaz naturel (unité: milliards de mètres cubes / an) et augmenter les importations algériennes de dérivés énergétiques.

Année	2011	2012	2013	2014	2015
Les exportations de pétrole brut algérien	697.6	685.9	608.4	472.9	485.9
Les exportations de gaz naturel de l'Algérie	52.56	52.34	47.00	45.03	43.89
Exportations de gazoducs	35.72	37.33	32.66	27.44	27.39
Exportations de gaz par pétroliers	16.84	15.01	14.34	17.59	16.50
Les importations algériennes de dérivés énergétiques	41.5	89.8	102	54.5	82.3

Source :Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole: Rapport annuel, 2016, p.92.

Le tableau ci-dessus montre une dégradation significative des exportations de pétrole brut de l'Algérie de 697,6 de barils en 2011 à 485,9 de barils en 2015, Ce qui équivaut à un déclin des exportations pétrolières d'un tiers, ce qui signifie aussi que l'Algérie a vécu une crise de production de pétrole brut.[12]

Cette dégradation est compensée par une forte augmentation des importations algériennes de dérivés pétroliers, où la valeur des importations algériennes de ce produitdans la période susmentionnée a augmenté de plus de 80% en tant qu'augmentation annuelle des importations de dérivés pétroliers.[13]

III. Défi de la croissance de la consommation intérieure algérienne de ressources énergétiques:

Le marché intérieur algérien de l'énergie a atteint 52 millions de tonnes d'équivalent pétrole en 2013.[14]Cette consommation annuelle augmente de 8% pour le carburant, 7% pour le gaz naturel et 12% pour l'électricité, Cela peut être vu dans la figure suivante:

Figure (02): Un tableau montrant l'évolution de la consommation énergétique algérienne totale (Unité: 1000 barils d'équivalent pétrole / jour).

Année	2011	2012	2013	2014	2015
Consommation d'énergie algérienne totale	992.3	1003.6	1015.0	1080.4	1149.1

Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole, Rapport annuel, 2016, p.64.

La figure ci-dessus montre que l'augmentation de la consommation d'énergie dans le marché intérieur national s'est nettement améliorée d'année en année, avec un taux d'augmentation au taux le plus bas à 7% par an. Ce qui pose un vrai défi à la sécurité énergétique algérienne.

On s'attend à ce qu'il y ait une augmentation significative de la consommation d'énergie en Algérie en raison de la couverture continue et reliant les régions du pays à l'électricité et au gaz, jusqu'en 2013, le nombre de bénéficiaires du gaz urbain en Algérie, seulement 3 millions d'abonnés sur un nombre inférieur à 8 millions Familles algériennes.

Le fait que l'augmentation continue de la consommation intérieure de ressources énergétiques sur le marché intérieur poussera l'Algérie dans les années à venir à consommer la majeure partie de sa production énergétique nationale, on estime que l'Algérie consommera l'énergie totale produite en 2035 si la situation continuera et qu'il n'y aura plus rien à exporter.

IV. Le défi du soutien les prix de l'énergie dans le marché intérieur algérien :

Devant les défis précédents, on trouve le défi de soutenir les prix de l'énergie de l'État sur le marché local, qui coûte 10% du PIB à l'État en subventionnant les prix sur le marché intérieur, constitue un autre défi. Tandis que le prix intérieur des produits pétroliers (gas-oil et diesel) s'élève à 2,5 dollars le litre aux niveaux international et européen, le prix moyen de ces produits sur le marché intérieur algérien atteint 0,19 dollar le litre, Ceci est le résultat du soutien de l'Etat aux prix de ces produits pétroliers.[15]

V. Le défi de la révolution du gaz de schiste :

Le boom de la production de gaz du schiste aux États-Unis a conduit à de nouveaux équilibres sur le marché international de l'énergie,Les mises de ces soldes sur la sécurité énergétique globale augmentent avec les estimations importantes des réserves de cette ressource énergétique,Selon une étude réalisée dans 40 pays du monde, l'US Energy Information Administration estime que les plus grandes réserves mondiales de gaz duschiste se trouvent a la Chine , suivis par l'Argentine et les Etats-Unis. Alors que l'Algérie n'a que 20 trillions de mètres cubes.[16]

Si ces estimations sont vraies, le marché de l'énergie verra de nouveaux équilibres qui ne sont pas en faveur des pays producteurs traditionnels d'énergie fossile, Ceci d'une part, et d'autre part, la technologie pour extraire cette ressource n'existe qu'aux États-Unis d'Amérique et dans certains pays européens, en plus, Si l'Algérie retarde ce processus, elle perdra ses marchés à l'avenir.

L'autre défi dans le gaz du schiste est le coût d'extraction élevé de 50 à 70 dollars/baril.Lorsque nous constatons que le prix du baril de pétrole sur le marché international atteint 50 dollars/baril dans la plupart des mois de l'année en cours,Les pays qui cherchent à extraire cette ressource (comme l'Algérie) seront contraints d'arrêter leurs plans liés au gaz du schisteen raison du coût d'extraction élevé qui ne peut pas couvrir le coût de l'investissement.

VI. Le défi de la chute du prix du pétrole dans le marché international :

L'idée de prix équitable est l'un des contenus importants de l'idée de la sécurité énergétique à la fois pour les pays exportateurs et importateurs de ressources énergétiques,Cependant, ce prix est régi par un ensemble de facteurs et de déterminants qui se situent principalement entre l'offre et la demande.

1- **La loi d'offre comme déterminant les prix de l'énergie**:

Ici, y a trois catégories déférentes et importantes peuvent être distinguées sont :

Catégorie A:

la catégorie des États producteurs, et les États qui ont accru leur capacité de production,En raison de la hausse des prix de l'énergie, principalement limitée aux États du Golfe, la Russie, Brésil et Mexique.

Catégorie B:

Ce sont les pays producteurs qui ont besoin de ressources financières supplémentaires, principalement tributaires des revenus pétroliers, comme l'Irak, Iran, Algérie, Libye, Nigeria et Venezuela.

Catégorie C:

Il se compose de nouveaux producteurs de pétrole et de gaz naturel,Qui ont développé leur production de pétrole et déclinent leur demande d'énergie, il y a d'autres pays qui ont pénétré le marché international de l'énergie et présenté leurs produits énergétiques(les États-Unis d'Amérique).

2- La loi de la demande comme déterminant les prix de l'énergie:

En ce qui concerne la loi de la demande d'énergie, trois évolutions importantes peuvent être notées :

A- La demande d'énergie dans les pays producteurs comme dans les pays consommateurs a augmenté en raison de l'augmentation de la consommation des consommateurs, notamment en Russie, L'États-Unis, dans les pays du Golfe, en Algérie..et surtout dans les grands pays consommateurs comme l'Inde et la Chine.

B- Une forte baisse de la demande d'énergie au cours des dernières années, en raison du ralentissement des économies des principaux pays consommateurs, en particulier la Chine, qui a conduit à la baisse de la demande mondiale d'énergie.

C- Le développement technologique a conduit à un déclin de l'utilisation des énergies fossiles, du fait de l'exploitation des énergies renouvelables (comme les pays européens).

Ainsi, nous pouvons identifier les raisons de la baisse des prix du pétrole dans les points suivants :

- L'offre excédentaire a dépassé 2 millions de barils par jour.
- Ralentissement de la demande d'énergie notamment sur les marchés asiatiques.
- Facteurs politiques liés à deux lectures :

Premièrement:Tentatives d'expulsion de nouveaux producteurs de gaz et d'huile de schiste du marché de l'énergie.

Deuxièmement:Ce qui se passe, c'est la punition collective, à la suite d'un accord saoudo-américain par une augmentation de la production et des réductions de prix pour punir économiquement la Russie et l'Iran et les faire pression sur leur position face à la crise syrienne et ukrainienne.

Ainsi, la baisse des prix sur le marché international a baissé du seuil de 109 dollars / baril en janvier 2014 au seuil de 30 dollars/ baril en janvier 2016, Cette réalité s'est directement reflétée dans la situation de la sécurité énergétique algérienne,Cela se reflète dans les revenus de l'Algérie de l'exportation de cette ressource qui a diminué de 9% en 2014 et de 40% en 2015, et de 54 milliards de dollars en 2014 à 33 milliards de dollars en 2015.[17]

Le résultat de cette baisse est le déficit de la balance commerciale algérienne (-7,1% en 2014), Cela nécessite un recours au Fonds de Régulation des Recettes-qui comptait plus de 150 milliards de dollars en 2011.

Troisième axe: l'énergie solairecomme enjeux pour la sécurité énergétique algérienne

La tendance à utiliser les énergies renouvelables comme substitut de l'énergie traditionnelle est essentielle, Ici, l'énergie solaire est la meilleure alternative pour renforcer la sécurité énergétique algérienne, car l'énergie traditionnelle est épuisée et limitée En plus de l'avantage de l'énergie solaire en Algérie.

- Une vaste zone du désert algérien, 80% de la superficie de l'Algérie, soit environ deux millions de kilomètres carrés et ce que peut supporter le rayonnement solaire tout au long de l'année. Il a également des températures estivales extrêmes où il dépasse 60 degrés Celsius.[18]
- La possibilité d'exporter cette énergie vers les pays voisins et les pays européens en raison de l'énorme potentiel énergétique de cette ressource.
- Des effets environnementaux positifs, c'est-à-dire le cout de la pollution environnementale par rapport aux énergies fossiles. Il est également de nature convertible pour diverses énergies.
- L'existence de zones rurales isolées en Algérie nécessite d'encourager la construction de panneaux solaires pour extraire l'électricité.

Les capacités d'énergie solaire de l'Algérie sont reflétées dans le tableau suivant:

Tableau(03) montrant le potentiel solaire en Algérie (kWh / m3 / an)

Zones	Zone côtière	Les hauts plateaux	Le désert
Superficie%	4	10	86
Capacité de solarisation moyenne (heure / année)	2650	3000	3500
Énergie disponible en moyenne (kg / m3 / an)	1700	1900	2650

Source: Sonelgaz, Développement des énergies renouvelables en Algérie, 2007

Le Sahara algérien - selon l'agence spatiale allemande - le plus grand réservoir d'énergie solaire dans le monde, où le rayonnement solaire dans le désert algérien environ 3000 heures de rayonnement par an, le plus haut niveau de soleil du monde. L'Algérie a la plus grande part de l'énergie solaire dans le bassin méditerranéen, estimée à quatre fois la consommation énergétique totale mondiale.[19]

Il est clair à travers l'analyse de ces chiffres que l'Algérie dispose d'importantes capacités de rayonnement solaire qui peut renforcer son état de sécurité énergétique avec une dimension nationale et surtout locale pour briser l'isolement des zones rurales et reculées grâce à l'exploitation de l'énergie solaire dans le désert algérien.

Conclusions:

L'étude conclut que l'Algérie est confrontée à une série de problèmesqui affectent le noyau même de sa sécurité, de son énergie et même de sa sécurité national, lorsque les preuves de l'étude ont montré que l'Algérie est confrontée à un défi basé sur la possibilité que l'Algérie deviendra un pays consommateur pour la plupart de ses minerais à l'avenir, sinon découverte de nouveaux champs énergétiques. Sans parler de la baisse de la production d'énergie de ces champs, et la technologie de récupération appliquée ne contribuera qu'à prolonger le plateau de production sans lever.

L'étude conclut également que l'augmentation de la consommation d'énergie algérienne sur le marché intérieur en raison de la politique de subventionnement des prix réduira et compromettra les chances d'augmenter les exportations de pétrole algérien des ressources énergétiques,Qui à son tour conduit à une baisse des revenus de l'Algérie de cette ressource stratégique.

La plus grande menace pour la sécurité énergétique algérienne est le défi de la baisse des prix de l'énergie sur le marché international,Ce qui a été un choc et une véritable crise pour la sécurité nationale algérienne dans son sens global, l'Algérie est un état fragile de rente,Touchés par les fluctuations négatives des prix du pétrole.

L'étude a révélée aussi que l'économie algérienne est fragile et dépend de façon fiable des ressources énergétiques: l'Algérie doit donc adopter deux approches pratiques qui s'accordent selon nous à la crise économique algérienne:

La première approche:

Renforcer la sécurité énergétique algérienne par l'activation de la diplomatie algérienne dans le domaine de l'énergie,Comme lors de la réunion de l'OPEP en

Algérie en novembre 2016 pour tenter de réduire la production et augmenter les prix,En plus d'exploiter la capacité maximale de l'énergie algérienne, on parle ici d'investissements dans les énergies renouvelables,Surtout l'énergie solaire, parce que l'Algérie est le plus grand réservoir et le plus grand champ solaire au monde, aussi rationaliser la consommation énergétique intérieure . En plus d'explorer et de confirmer la plupart des capacités énergétiques de l'Algérie afin que l'Algérie soit prête à faire face à la question de la sécurité énergétique algérienne avec Grande flexibilité.

La deuxième approche:
Une approche basée sur le développement des secteurs non rentiers en Algérie, Ici, nous nous référons principalement au secteur agricole, au secteur du tourisme,parce que L'Algérie est un pays qui contient de grandes opportunités agricoles et touristiques,Il suffit de les considérer comme un regard stratégique, pas seulement des secteurs.

Bibliographie :

[1] - Filip Siel Luise, ***Géopolitique de Pétrole*** (Paris : Armand Colin, 2006), p.2.

[2] - Daniel Yergin,"ensuring energy security, ***"foreign affairs,*** Volume 85, no.2 (march-april2006), p p.69-82.

[3] - AurèliaMañé-Estrada ***, Sécurité Energétique en Méditerranée Occidentale : Nouveaux Facteurs, Nouvelles Politiques***, (France : IFRI, Octobre2008), p.3.

[4]- A F Alhajji. "What Is Energy Security?",***Middle East Economic Survey***, Vol. L. No 52.(December-2007),pp.1-5.

[5] - International Energy Agency, "What is energy security?,"See to The Official Website: https://www.iea.org/topics/energysecurity/subtopics/whatisenergysecurity/

[6] - Michael t. Klare, "Energy Security," In Paul D. Williams (Ed.), ***Security Studies: An Introduction*** (London: Routledge, 2008),pp. 483- 496.

[7] - Milena Thivillier et Maria Lossada**,** ***La Sécurité Energétique*** (Conseil Économique et Social, NUMAD 2015), p.2.

[8] - Organisation des Pays Arabes Exportateurs de Pétrole, ***Rapport Statistique Annuel***, 2015, p.8

[9]- ريتشارد هاينبورغ، ***غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول***(تر. مازن الجندلي،بيروت: الدار العربية للعلوم،2006)،ص.45.

[10] - Benjamin Auge, ***les Stratégies des Compagnies Pétrolières Nationales Africaines*** (France : IFRI, Centre Energie, Septembre 2017), pp.8,9.

[11] - Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole, ***Rapport statistique annuel***, 2015, p.27.

[12] - Benjamin Auge, ***L'Algérie, un Etat pétrolier en danger***(France : IFRI, Centre Energie, June 2015),p.2.

[13]- ***loc.cit***.

[14] - Bp***, statistical review of world energy***, 2017, disponiblesur le site: www.bp.com**.**

[15] - Organisation des pays arabes exportateurs de pétrole, ***Rapport statistique annuel***, 2015, p.117.

[16] - Abdelmadjid Attar, ***L'Algérie face aux grands défis énergétiques du 3e Millénaire***, le soir d'Algérie, 21/01/2015. Disponible sur le site : www.lesoirdalgerie.com/pdf/2014/07/22072014.pdf.

[17]- عبد المجيد عطار، انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، مداخلة في المؤتمر الدولي: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 07 نوفمبر 2016)، ص. ص.1-16.

[18] - Said .Bentouba et al., L' energie renouvelable en Algerie et l'impact sur l'environnement**,** ***Journal of ScientificResearch****,* vol. 1 (universete adrar,2010),pp.50-54.

[19] - z.khiatet al.,pluraliteenergetique : enjeux et strategie pour l'algerie, ***revue renouvelables ICRESD***, v.7(université de tlemcen, 2007), pp.41-46.

Le Capital Investissement : Un nouveau mode de financement
Cas : Financiere algero-Europeenne de participation, finalp.

Élaboré par:
Dr. TARI Mohamed Larbi[*].
Dr. REDDA Khadidja[**].

Résumé :
Le Capital Investissement demeure une ressource financière et économique essentielle aux entreprises, aux côtés des emprunts bancaires ou des financements privés ou islamiques. Le
Capital Investissement soutient les entreprises dans différents domaines. Il apporte le financement et les capitaux nécessaires à leur développement, il accompagne leur management lors des décisions stratégiques, et il leur permet aussi d'améliorer leurs potentiels de création de valeur au profit de leurs clients, de leurs actionnaires et de tous leurs collaborateurs, dirigeants et salariés.
Mots clés:
Capital Investissement, ressource financière, entreprise, développement.
Abstract:
The Capital-investment remains an essential financial and economic resource for enterprises, beside the bank loans, private or Islamic financings. The Capital-investment supports enterprises in various fields. It provides financing and capitals necessary for their development, it accompanies their management during strategic decisions, and it also allows them to improve their potential for creating value for the benefit of their customers, shareholders and all their employees, managers and employees.
Key words:
Capital-investment, financial resource, enterprise, development.

ملخص:
يعد رأس المال المستثمر من أهم الموارد المالية و الإقتصادية للمؤسسات، جنبا إلى جنب مع القروض البنكية، التمويل الخاص وكذا الإسلامي. و يجدر الذكر أن رأس المال المستثمر على دعم المؤسسات في جميع المجالات، فهو يوفر لها التمويل اللازم لتطورها، كما أنه يساعد إدارة الأعمال في اتخاذ القرارات الإستراتيجية، هذا إضافة إلى أنه يسمح لها بخلق الثروة لحساب متعامليها من زبائن، مساهمين، مسيرين وعمال.

الكلمات المفتاحية: رأس المال المستثمر، موارد مالية، مؤسسة، تطور.

[*] maitre de conférences « A » à l'Ecole Supérieure de Commerce.

[**] doctorante à l'Ecole supérieure de Commerce.

INTRODUCTION :

L'Algérie est dans une étape très importante de son développement économique ou elle n'a pas le droit à l'erreur, du fait de sa dépendance à la rente pétrolière et à l'import qui devient pesant sur la balance commerciale. Pour cela, l'Algérie se doit de résoudre son problème par l'adoption de politiques de financement et de développement des entreprises productives, Les PME jouent un des rôles les plus prépondérants pour cela.

On dénombre plusieurs dispositifs d'aide à la création des PME, tels que l'ANSEJ (Agence Nationale pour le Soutien de l'Emploi des Jeunes), l'ANDI (Agence Nationale de Développement d'Investissement) et aussi le Capital-Investissement. Ce dernier est utilisé pour le financement de création et du développement des PME, et c'est ce qui nous a poussé à essayer de le définir et à apporter plus de lumière sur sa pratique en Algérie qui reste méconnu.

Eu égard aux statistiques le concernant, il était inéluctable que le Capital-Investissement ait un potentiel immense, il est devenu un acteur majeur dans l'économie financière mondiale vu les chiffres qui ne cessent de progresser, il se présente comme une alternative sérieuse aux marchés financiers et aux banques. Ce constat interpelle la problématique principale suivante : ***dans le contexte environnemental Algérien est-ce que la pratique de ce mode de financement aura l'impact escompté ?***

Pour pouvoir apporter des éléments de réponses à notre problématique, nous jugeons utile de la subdiviser en deux questions secondaires :

- Peut-on considérer le Capital Investissement comme une alternative financière pour la promotion des PME ?
- Y a-t-il une pratique réelle du Captal Investissement en Algérie ? Comment peut-on la qualifie ?

Pour répondre à ces questions, nous émettrons les hypothèses suivantes :

- Oui, le CI pourra être un mode de financement alternatif du fait des différents avantages qu'il présente ;
- Malgré les avantages du CI, il reste toujours méconnu en Algérie.

Notre article a pour objectif de présenter et mettre plus de lumière sur le Capital-Investissement, ainsi que ses démarches techniques et son rôle actif, qui le distingue des autres modes de financement.

Pour traiter ces éléments, nous allons adopter une **méthodologie descriptive analytique.** La descriptive sera pour présenter les aspects théoriques du CI, et

l'analytique concernera l'étude empirique relative à la présentation d'une entreprise qui a fait l'objet de traitement au niveau de la FINALEP.

Pour une meilleure faisabilité, nous devons scinder le présent travail en deux parties :

- La première aura pour vocation de présenter l'aspect théorique du Capital-Investissement, autrement dit elle sera consacrée à la présentation du concept du Capital-Investissement ainsi que ses caractéristiques, ses aspects techniques et sa démarche de prise de décision.
- La deuxième partie, quant à elle, sera entièrement dédiée à l'application du Capital-Investissement en Algérie, il s'agira à un premier temps de la présentation de l'organisme d'accueil en l'occurrence la « **FIN**ancière **AL**géro**E**uropéenne de **P**articipation», et dans un second temps, on s'intéressera à la pratique du Capital-Investissement au sein de la FINALEP ou nous allons traiter un segment du capital investissement qui est le Capital-Développement.

La première partie : LES ASPECTS THEORIQUES DU CI :

1. Définition du Capital-Investissement (C-I) :

Pour (Cyril Demaria[1], 2010), un financement par Capital-Investissement peut être défini comme: « Des investissements négociés en fonds propres ou quasi-fonds propres, à durée maximale définie, impliquant des risques spécifiques, espérant une rentabilité élevée et réalisée pour le compte d'investisseurs qualifiés ».

1.1. Un investissement négocié en fonds propres ou quasi-fond propre : les fonds propres représentent la somme des capitaux apportés à la société par ses actionnaires, et les bénéfices non distribués laissés à sa disposition (réserves). L'investissement en fonds propres peut consister en l'augmentation (capital-risque, capital développement), le remplacement (capital-remplacement et capital-transmission), voire la reconstitution (redressement) des capitaux propres de l'entreprise.

1.2. A durée maximale définie : indépendamment du type d'instrument utilisé (actions cotées, actions non cotées, mezzanine …), une prise de participation est généralement effectuée pour une durée de cinq à sept ans. Ceci signifie donc, qu'en investissant dans une entreprise, l'investisseur en capital doit prévoir quand et comment il liquidera cet investissement.

1.3. Impliquant des risques spécifiques : ces investissements présentent des risques spécifiques, car il s'agit d'entreprise dans des situations particulières, en création ou en restructuration. Ils sont par ailleurs soumis à des cycles propres au secteur du *private equity*.

1.4. Espérant une rentabilité élevée : en contrepartie des risques encourus, les investisseurs espèrent retirer un rendement de leur investissement supérieur à celui des valeurs cotées comparable, (cet investissement offre ainsi théoriquement une prime sur le rendement des titres cotés).

1.5. Réalisé pour le compte d'investisseurs qualifiés : compte tenu de la durée de vie d'un fonds (généralement 10 ans), des risques qu'impliquent le placement de ce type d'investissement, et pour appliquer une saine gestion, la majeure partie des Fonds communs de placements à risque (FCPR) ou leurs équivalents anglo-saxons (*Limited partnerships* ou LP), sont souscrits par des investisseurs institutionnels, c'est-à-dire, des caisses de retraite (*pension fund*), des assurances, ou des banques …

NB : il y'a plusieurs appellation du Capital Investissement, selon le cas, la situation et les besoins de l'entreprise et c'est ce qui explique brièvement la figure suivante :

Figure N°01 : Capital Investissement approprié pour chaque stade de vie de l'entreprise :

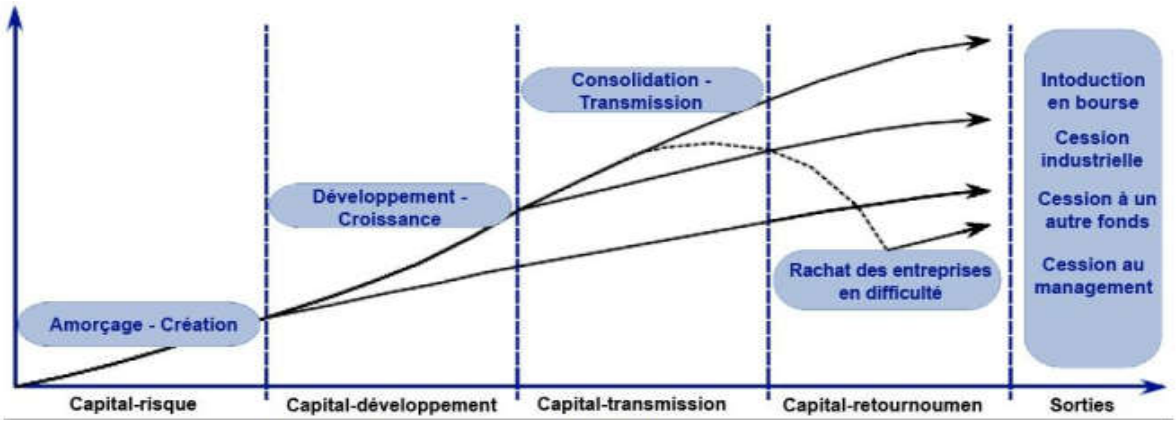

Source : élaborée par l'Association Française des Investisseurs pour la Croissance (AFIC), 2006.

2. Comparaison entre le financement par capital investissement, financement islamique et financement bancaire : La comparaison entre ces trois types de financement sera résumée dans le tableau ci-dessous :

Tableau n°01 : Tableau comparatif des trois modes de financement précités :

	Capital Investissement	**Financement Islamique**	**Financement bancaire**
Nature du financement	Fonds propres et quasi-fonds propres	Fonds propres et quasi-fonds propres.	Prêt (Fonds empruntés auprès de la clientèle, du marché monétaire ou de la banque centrale)
Décision du financement	Qualité des dirigeants, couple produit/marché et perspectives de plus value.	Qualité des entrepreneurs et perspectives de plus-value et surtout la conformité aux normes de la Charia	Capacité de remboursement : cash flows et autres garanties tangibles
Durée de l'investissement ou de prêt	Non définie, mais limitée à quelques années (à moyen et long terme)	Non définie.	Définie contractuellement (à court et moyen terme)
Liquidité des titres	Très faible	Moyen	Faible

Intervention dans la gestion	**Active** : le capital investisseur est soucieux de rentabiliser l'affaire. Il participe à son administration et assure un contrôle périodique.	**Active** : le capital investisseur est soucieux de rentabiliser l'affaire. Il participe à son administration et assure un contrôle périodique.	**Passive** : le banquier ne se préoccupe que du remboursement des échéances aux dates convenues.
Compétence	Multiples	Multiples	Financières
Taille de l'entreprise	Seules les PME-PMI ont besoin de son concours, les grandes entreprises sont exclues de son Champ d'intervention.	Des individus ou des projets à petite échelle.	Préfère plutôt financer les grandes entreprises plus bancables et disposant des garanties requises.
Age de l'entreprise	Tous les stades de développement de l'entreprise.	Tous les stades de développement de l'entreprise.	Préfère financer le développement, n'aime pas financer les créations.
Motif de l'engagement	Rentabilité à moyen terme et long terme par des plus-values de cession.	Rentabilité à moyen terme et long terme par des plus-values de cession.	Remboursement à L'échéance du crédit.
Rémunération	Non contractuelle (**plus-value**) Et contractuelle (**commission**).	Non contractuelle (**plus-value**) Et contractuelle (**commission**).	Contractuelle (**intérêt**)

Source : tableau élaboré par les chercheurs.

3. Les intervenants dans le capital-investissement : L'industrie du C-I se structure autour de trois acteurs principaux et d'un ensemble d'acteurs mineurs, à savoir :

3.1. Les investisseurs : Les principaux investisseurs en C-I sont les filiales des banques commerciales, suivies par les fonds de pension, compagnies d'assurance, des fonds publics, des familles et des particuliers aisés. On assiste depuis peu à l'émergence d'une nouvelle catégorie d'investisseur : les institutions financières de développement.

3.2. Les gestionnaires : La plupart de ces gestionnaires sont issus du monde de l'entrepreneuriat et gèrent les investissements, de l'industrie, des banques d'affaires ou du conseil. Ils sont le plus souvent affiliés à une société de gestion spécialisée indépendante qui peut être réunie à des institutions financières (compagnies d'assurance, holding de banques, banques d'affaires). Il est nécessaire pour un fonds de C-I d'appuyer sa réputation, pour lever de nouveaux fonds. Les gestionnaires se rémunèrent sur la base de frais de gestion prélevés sur les montants investis et sur une part des profits dégagés par leur investissement.

3.3. Les entreprises candidates : Les entreprises ciblées par des fonds de Capital-Risque sont généralement des entreprises jeunes, souvent des entreprises innovantes développant des activités susceptibles de connaître une forte croissance dans le futur. Elles peuvent également être des entreprises en

création, encore au stade de Recherche & Développement et des premières tentatives de commercialisation, ou des entreprises plus mûres à la recherche d'opportunités de croissance.

3.4. Agents et consultants : À mesure de la croissance du Capital-Investissement, tout un secteur d'activité s'est mis en place, spécialisé dans l'intermédiation et la production d'information. Ces agents sont spécialisés dans les levées de fonds, l'intermédiation entre les investisseurs institutionnels et les sociétés de gestion, l'évaluation et la sélection des fonds.

4. DEMARCHE STRATEGIQUE DU CAPITAL INVESTISSEMENT :

4.1. *BUSINESS PLAN* ET ETUDE :

Le business plan est le document de référence qui permet à l'investisseur d'avoir une idée juste du projet, et c'est à partir de ce document que l'investisseur décidera éventuellement de son financement, ou bien son rejet. Le *Business Plan* revêtit une telle importance que les Américains le considèrent comme « *the door opener*[2] » (G. Mougenot, 2002), et sans B*usiness Plan* il n'y a pas de C-I.

4.1.1. Définition : il existe peut-être autant de définitions du *business plan* qu'il existe d'entrepreneurs. La plupart du temps on réduit ça à un exercice ennuyeux, formel, chiffré… et pourtant le *business plan* est dans la plupart des cas l'un des meilleurs amis de l'entrepreneur.

En effet, le plan d'affaires (son petit nom en langue française), c'est avant tout un outil permettant au créateur de rassembler en un seul et même endroit l'état de sa réflexion, sur tous les axes qui constituent le projet. Il comprend deux parties :

a- Une qui est qualitative, reprend les choix et les stratégies de l'entreprise ;

b- l'autre, quantitative, contient les tableaux chiffrés résultant de ces choix (Comptes d'exploitation prévisionnels, bilans prévisionnels, tableaux de financement et de trésorerie).

4.1.2. Les différents rôles du business plan[3] : le *Business Plan* est un document de 20 à 50 pages, conçu pour deux usages :

A- Usage interne : l'utilité du *business plan* se fera sentir dans le côté managérial :

- Aligner les objectifs de l'équipe à long terme ;
- Prévoir et anticiper les grandes étapes du développement de l'entreprise ;
- Se forcer à se plonger dans les chiffres ;
- Assurer la viabilité de votre entreprise ;
- Tester votre idée.

B- Usage externe : le côté externe se manifestera dans le cas de besoin partenarial qui soit financier, commercial ou industriel :

- Convaincre les banquiers, investisseurs, collectivités territoriales ;

- Recruter des associés ou des collaborateurs de "haut niveau" ;
- Trouver des clients.

4.1.3. Les éléments du Business Plan : chaque *business plan* doit être adapté à la nature du projet et à ses destinataires, il comporte différentes parties :

A- L'exécutive summary : il détermine une première sélection, il présente en une page les porteurs du projet, les objectifs stratégiques, les ressources disponibles et recherchées. Sa lecture débouchera soit sur le rejet, faute de clarté, d'originalité, ou de rentabilité suffisante soit l'approfondissement du reste du projet. Dès lors le *business plan* sera présenté à un expert.

B- Le business model [4] : il permet de comprendre rapidement quelles sont les ressources permettant la fabrication du service/produit, comment se passe la création de valeur, l'organisation d'accès aux clients et quels sont les flux financiers en jeu.

C- L'analyse stratégique : elle sera constituée de trois étapes :

a- La définition de la mission de l'entreprise

b- L'analyse et le diagnostic de l'environnement[5](Mathieu Brémont, 2009)

c- La stratégie marketing

D- Les moyens d'exploitation : son but est de prouver la faisabilité de l'opération et d'expliquer comment l'entreprise espère réaliser ses prévisions de vente, en utilisant des outils divers : le plan d'action marketing, l'approvisionnement, la production, les ressources humaines, la structure juridique.

E- L'analyse financière : basée sur les divers états financiers passés ou prévisionnels, elle a pour objectif la compréhension et la prévision des futurs états financiers de l'entreprise.

F- La conclusion : vous devez relire votre plan selon l'optique de votre lecteur potentiel et faire un rappelle aux six pages clés dans votre business plan.

G- Les annexes : pour apporter plus de clarté, il est préférable de constituer les documents originaux et probants. Par exemple : Les CV des porteurs du projet, l'étude de marché, les justificatifs de prévision de ventes…etc.

4.1.4. Étude du business plan : la réception du *business plan* par le Capital-Investisseur est accompagnée par un accord de confidentialité. Dès lors commence l'étape de l'étude.

Cette étude consiste à étudier l'aspect technico-économique et financière du projet, et juger les aptitudes des hommes qui vont le gérer.

a- L'étude technico-économique : elle consistera à :

1- Faire un constat de l'environnement économique externe en l'occurrence les concurrents et leurs stratégies ;

2- Faire un constat interne ; celui des points forts et des points faibles ;

3- S'assurer de la complémentarité entre le projet et son environnement.

b- L'étude financière : l'investisseur financier doit analyser et mesurer la santé financière de l'entreprise, et cela avec l'étude des différents documents comptables.

Il doit mettre en avant trois points qui sont :

1- L'étude des marges ;

2- La structure financière ;

3- Le financement du bas de bilan.

c- Le jugement sur les hommes : c'est le diagnostique le plus délicat pour les Capital-Investisseur vu que c'est un diagnostique révélateur, sachant que la majorité des projets ayant échoués lors de financement par Capital-Investissement ont pour origine l'incapacité des entrepreneurs à les mener à bien et à motiver leurs équipes. La difficulté qui va se faire ressentir est comment bien cerner la personnalité des hommes ou femmes porteurs du projet et savoir ses intentions futures envers le projet et les investisseurs.

d- La phase d'audit et d'expertise (*due diligence*) : le terme anglo-saxon « due diligence » signifie que le Capital-Investisseur procèdera aux vérifications des informations contenues dans le *business plan,* outre les autres investigations sur l'équipe dirigeante et le secteur.

Cette phase intervient juste avant la signature du contrat d'investissement entre le Capital-Investisseur et l'entrepreneur, c'est un travail de détective minutieux qui a pour objet de minimiser au maximum les risques liés à l'investissement.

NB : seuls les auditeurs externes qui sont habilités à faire ce type d'audit. Ainsi ils seront chargés de faire : un **audit comptable et financier** afin de s'assurer de la bonne santé financière de l'entreprise, un **audit juridique,** un **audit fiscal**[6]**(** Jean-Marc Tariant, 2000) et un **audit social**.

4.2. VALORISATION DES ENTREPRISES :

Valoriser une entreprise consiste à calculer sa valeur financière en tenant compte des données comptables passées et du potentiel de développement de la société. L'évaluation doit aboutir à deux constats essentiels :

- La participation en pourcentage du capital investisseur lui assurant une position minoritaire.

- La possibilité de réaliser des plus-values à la sortie.

Les principales méthodes utilisées pour valoriser une entreprise sont les méthodes suivantes : la méthode des comparables (les multiples : CA, EBIT, PER…), patrimoniales et la méthode des multiples. Elles vont toutes se baser sur les données fournies par le *Business Plan* révisé[7].

4.2.1. La méthode des comparables (la méthode des multiples) : via cette méthode, la société cible sera valorisée par référence à une ou à un panel d'entreprises comparables dont la valeur est connue. Son principe est simple : Une entreprise a une valeur car elle dégage un bénéfice, du chiffre d'affaires et de la trésorerie. On part donc du postulat qu'une entreprise vaut un multiple d'un inducteur de valeur dégagé par celle-ci. Ce multiple est celui d'une société comparable à la cible ou déterminé à partir d'un benchmark[8] de sociétés choisies.

Le multiple se calcule comme suit :

Multiple =Valeur de l'entreprise VE ou Valeur des fonds propres (V) ÷ Inducteur de valeur

La mise en œuvre de la méthode des multiples passe par quatre étapes :

A- Constitution de l'échantillon des comparables : cette étape est primordiale car la pertinence du benchmark conditionne directement celle de l'évaluation. Plusieurs critères sont utilisés pour optimiser le choix de l'échantillon : le métier, le profil de rentabilité, l'âge de la firme, la taille de la firme, le problème de développement…

Tous ces critères conditionnent le risque et le rendement d'un investissement et ont donc un impacte direct sur les niveaux de valorisation.

Voici les agrégats les plus prisés par les analystes financiers et le multiple associé :

Tableau N° 2 : Principaux agrégats utilisés dans la méthode des comparables :

Inducteur de valeur	**Multiple**
Le chiffre d'affaire CA	VE / CA
L'excédent brut d'exploitation EBITDA	VE / EBITDA
Le résultat d'exploitation EBIT	VE / EBIT
Les flux de trésorerie disponibles FTD	VE / FTD
Le résultat net	Capitalisation boursière / résultat net (PER : Price Earnings Ratio)

Source : THAUVRON.A, Evaluation d'entreprises, ECONOMICA Paris, 2007, p182

VE étant la valeur de marché de l'entreprise (Capitalisation boursière + Endettement net en valeur de marché). Les multiples du CA de l'EBITDA de l'EBIT et des FTD sont dits opérationnels, alors que le PER est un multiple boursier.

B- Les ajustements : après avoir calculé les différents multiples, les praticiens du domaine suggèrent souvent quelques ajustements :

- **La décote de liquidité :** Les titres de sociétés non cotées étant beaucoup moins liquides que ceux cotées, une décote de liquidité s'impose car la prime implicite de liquidité est incluse dans les multiples des sociétés cotées. Le niveau moyen traditionnellement retenu est de l'ordre de 20% à 30%.

- **La décote de taille :** Les sociétés ouvertes au public sont généralement plus grandes que celles qui sont entre des mains privées. Ainsi des décotes sont généralement appliquées (15% à 30%) pour des sociétés de petite taille.
- **La décote de contrôle :** Il ne faut pas oublier que le panel de référence transactionnel incorpore les primes de control notamment dans le cas d'OPA ou de M&A. Cette prime atteint en moyen 20%.
- **L'analyse de régression :** Cette méthode consiste à faire une représentation graphique par la méthode **M**oindres **C**arrés **O**rdinaires puis mettre en évidence une relation linéaire ($y = ax + b$) entre un multiple de valorisation (variable endogène) et Corriger le multiple sectoriel moyen obtenu sur la base de l'échantillon.

4.2.2. La méthode patrimoniale[9](Pascale Barneto, 2009) **:** cette méthode a un caractère assez statique du fait quel ne se base pas sur la rentabilité future de l'entreprise, aussi, cette méthode considère l'entreprise comme une juxtaposition des actifs et des dettes. De ce fait l'utilisation du bilan est essentielle. Cette méthode englobe d'autres méthodes telle que :

4.2.2.1. La situation nette réévaluée : Cette méthode consiste à ne retenir que les valeurs réelles de l'actif et du passif en éliminant les non valeurs et en retraitant les postes en tenant compte de leur valeur du marché (pour les stocks notamment). On calculera donc *l'Actif Net Corrigé* (ou réévalué) :

Actif Net Corrigé (ANC) = Actif économique en valeur de marché – Dettes en valeur de marché

L'évaluateur ne doit pas omettre d'intégrer les éléments hors bilan tel que le crédit-bail et les actifs immatériels qui seront évalués selon la méthode du *Goodwill*.

4.2.2.2. The goodwill (*Survaleur) :* Au-delà des valeurs de marché des actifs et passifs tangibles du bilan, il peut exister une valeur supplémentaire, par nature incorporelle, appelée « *Goodwill* ». Elle représentera l'efficacité de l'entreprise dans l'usage de ces actifs. Le *goodwill* peut s'écrire donc :

Le goodwill = Rentabilité effective – Rentabilité normal (en %) x **Capitaux mis en œuvre**

$$GW = \sum_{t=1}^{t=n} \frac{RNC_t - ANCR_t \times l}{(1+l)^t}$$

4.2.2.3. Les méthodes intrinsèques : Les modèles d'actualisation des flux de trésoreries sont les plus utilisés par les praticiens du capital – investissement. Ils sont conformes à la théorie financière, et ont l'avantage de tenir compte de la valeur intrinsèque de l'entreprise qui résulte essentiellement de ses performances futures. Cependant, des difficultés subsistent sans la pratique, et sont liées à la qualité des prévisions de cash-flows, au choix du taux d'actualisation, et au choix du taux de croissance à l'infini. Parmi ces méthodes intrinsèques, on distingue :

a- Les modèles de valorisation par actualisation des dividendes : les « *Dividend Discoutend Models* » sont les plus intuitifs des modèles de valorisation des actions. Ils supposent que la valeur d'une action dépend des flux de dividendes perçus par l'actionnaire et le prix de revente du titre qui est lui-même fonction des dividendes qui seront versés les exercices suivants. La valeur de l'action est donc égale à la valeur actualisée des dividendes futurs, sur un horizon infini, soit : Vaction= $\sum_{t=1}^{\infty} \frac{D}{(1+i)^t}$

b- Valorisation par actualisation des flux de trésorerie : la méthode de valorisation par actualisation des flux de trésorerie ou cash-flows est considérée comme la plus pertinente car elle est la plus cohérente avec la théorie financière et la plus pragmatique dans la pratique.

Il conviendra pour évaluer sa valeur d'actualiser ses flux qu'elle générera de l'année considérée jusqu'à l'infinie : V=$\sum_{t=1}^{\infty} \frac{FT_t}{(1+k)^t}$. L'évaluateur calculera donc une valeur sur la période explicite de prévision à la quelle il ajoutera une valeur terminale : V=$\sum_{t=1}^{t=n} \frac{FT_t}{(1+k)^t} + \frac{VT_n}{(1+k)^n}$

C'est le modèle **DCF** (***D**iscounted **C**ash-**F**lows*). Les flux à retenir sont les *Free cash-flows* ou ***F**ree **C**ash-**F**lows to the **F**irm* (**FCFF**) qui mesurent la performance opérationnelle de l'entreprise ou d'une branche d'activité.

$V_{cp}= V_a- V_d= \sum_{t=1}^{t=n} \frac{FT_t}{(1+k)^t} + \frac{VT_n}{(1+k)^n} - V_d$

Les *free cash-flows* se calculent comme suit[10](Pascale Barneto, 2009):

EBITDA + Produits de trésorerie et d'équivalent de trésorerie +/- autres produits et charges opérationnels - impôts - Augmentation du BFR à financer - Acquisitions d'immobilisations corporelles (nettes des cessions) = Flux de trésorerie libre.

c- Le modèle APV (*Adjusted **P**resent **V**alue)* (VAN) : l'AVP (ou VAN ajustée) permet de palier à l'hypothèse de stabilité de la structure financière et donc du coût du capital dans le temps. L'APV peut être résumé en trois points :

- Evaluation des DCF par actualisation des FCF au coût des fonds propres, sous hypothèse d'un financement à 100% par fonds propres ;

- la valeur des économies d'impôts provenant des dettes;

- Somme des deux valeurs :

$$V = \sum_{t=1}^{t=n} \frac{FT_t}{(1+k_a)^t} + \frac{VT_n}{(1+k_a)^n} + \sum_{t=1}^{t=n} \frac{D_{t-1} \times k_d \times TI}{(1+k_d)^t}$$

Avec :

ka : coût des capitaux propres, sous hypothèse d'un financement intégralement par fonds propres. Ce taux est calculé par le MEDAF en utilisant un bêta désendetté.

kd : coût de la dette.

Dt-1 : dette en début d'année courante.

TI : taux d'impôts sur les bénéfices des sociétés.

d- Taux de rendement interne (TRI) : le TRI (*Internal Rate of Return-IRR*) est une mesure de performance permettant de prendre en compte l'impact du temps sur l'investissement.

La formule du TRI est la suivante :

$$\text{Taux d'actualisation} = (\text{flux année n} / \text{flux année initiale})^{1/n} - 1$$

Il est complémentaire aux méthodes des multiples, pour son utilité à mesuré la performance et surtout l'impact temporelle sur le rendement.

4.3. CRITERES DE DECISION :

A se stade la relation entre le capital investisseur et l'entrepreneur a franchi un pas considérable, ainsi la probabilité de rejet deviens très faible. Les critères de décision pour l'entrepreneur sont basés sur plusieurs axes :

4.3.1. Le management : les Américains sont à cheval sur ce genre de critères, ils affirment qu'il suffirait d'un business plan et d'une fiche de référence pour décider d'un investissement.

4.3.2. Le couple produit/marché : les caractéristiques du produit et son adaptation au marché est l'un des soucis du capital investisseur du fait que sa doit être le fer de lance de l'entreprise. En fin, le capital investisseur prendra le soin de vérifier que le taux de croissance de l'entreprise financée est supérieur à celui du marché dans lequel elle est destinée à évoluer.

4.3.3. La stratégie : la stratégie adoptée par l'entrepreneur doit être adaptée à ses ressources, tant humaines que financières, et étudiée sous ses divers aspects : Aspect industriel et économique : inclus le choix qu'aura l'entrepreneur à faire quant au recours à la sous-traitance.

4.3.4. Les aspects financiers : le capital investisseur aura trois questions auxquelles il devra trouver une réponse :

• quelle serait l'éventuelle rentabilité dégagée par le projet ?

• quel est le niveau de rentabilité optimale pour la société de Capital-Investissement ?

• à quelle hauteur engager la société ?

4.3.5. Les possibilités de sortie : la sortie du capital de la société cible est une étape cruciale lors de financement par C-I, ce pourquoi l'investisseur accorde

une grande importance à la liquidité future de sa participation et doit assurer au maximum sa sortie.

4.4. LE MONTAGE FINANCIER ET JURIDIQUE DU C-I

Apres une multitude de réunions entre les Capital-Investisseurs et les entrepreneurs, qui ont pour but de sortir avec une décision en ce qui concerne la prise de participation dans l'entreprise candidate. Pour une entreprise qui a remplie tout les critères d'une décision favorable, il sera logique de passer à la prochaine étape, qui va finaliser les procédures de participation par le montage financier et juridique.

4.4.1. LE MONTAGE FINANCIER :

L'opération de prise de participation est fondée sur un ensemble de contrats entre les deux pôles ayant pour but de protéger la participation détenue par le capital-investisseur, et de contribuer à la mise en place des conditions d'un partenariat efficace. Ce partenariat se complète par le choix d'instruments financiers qui dépend du stade de développement de l'entreprise et des caractéristiques du projet à financer. Chaque niveau de risque dans un projet implique un choix d'instrument précis, ce qui justifie l'une des spécificités du Capital-Investissement qui consiste l'intégration de différents types de titres financiers au sein des contrats de prise de participation. Ces titres donnent soit un accès immédiat ou différé au capital.

4.4.1.1. Les titres qui ouvrent un accès direct au capital : le C-I utilise quatre types de titres pour accéder directement au capital[11](Eric STEPHANY, 2003) :

a- *Les actions ordinaires (simples) ;*

b- *Les actions de priorité ou privilégiées ;*

c- *Les actions à droit de vote double (ADVD) (*Pierre BATTINI, 1998)*;*[12]

d- *Les actions à dividendes prioritaires sans droit de vote (ADP) ;*

e- *Les certificats d'investissement(CI).*

4.4.1.2. Les titres offrant une possibilité d'accès à terme au capital : appelés « titres hybrides », ils donnent à leurs détenteurs un accès différé au capital de l'entreprise par le biais de conversion, de remboursement ou de présentation d'un bon de souscription.

a- *Les obligations convertibles en actions (OCA*[13]*) (*Jean-Marc TARIANT, 2001) *;*

b- *Les obligations remboursables en actions (ORA ;)*

c- *Les bons autonomes de souscription d'action (BSA) ;*

d- *Les actions à bons de souscription d'actions (ABSA) ;*

e- *Les obligations à bons de souscription d'actions (OBSA) ;*

f- *Les stock-options (plan d'options sur actions).*

4.4.1.3. Les autres titres utilisés : il existe d'autres types de titres utilisés dans le cadre d'une prise de participation par le Capital-Investissement.

a- *Les comptes courants d'actionnaires ;*

b- *Les prêts participatifs.*

4.4.2. LE MONTAGE JURIDIQUE

4.4.2.1. Les protocoles : les financiers attachent un grand intérêt à deux protocoles particuliers : la garantie de passif et le pacte d'actionnaires.

a- La garantie de passif : la garantie de passif ne peut intervenir que dans le cas où l'entreprise financée existe déjà et possède un passé comptable. Autrement dit, cette garantie ne peut être invoquée que dans les opérations de Capital-Développement ou de Capital-Transmission. Elle est donnée par les actionnaires majoritaires de la société aux investisseurs financiers pour garantir le passif.

b- Le pacte d'actionnaire : le pacte d'actionnaires est un document juridique qui vise essentiellement, à contrôler la géographie du capital, et à organiser les pouvoirs de l'investisseur minoritaire. D'autres clauses particulières peuvent être réservées pour répondre à d'éventuelles préoccupations. Le pacte d'actionnaires signé entre les actionnaires fondateurs, les dirigeants, et le groupe financier est soumis à l'approbation d'une Assemblée Générale.

Deuxième partie : LA PRATIQUE DU CAPITAL-INVESTISSEMENT EN ALGERIE

1- PRESENTATION DE LA STRUCTURE D'ACCUEIL « FINALEP » : FINALEP/Spa

(Financière Algéro-Européenne de Participations/société par actions) est une société mixte Algéro-européenne spécialisée dans le capital-investissement. Elle a été créée en avril 1991 avec un capital de 73.750 MDA dans le sillage des réformes engagées du système bancaire et financier algérien (La loi n° 9010 du 14 avril 1990 sur la monnaie et le crédit), afin de promouvoir ce mode de financement en Algérie. Son capital était réparti entre les partenaires algériens majoritaires de 60% (40% pour la Banque de Développement Local, 20% pour le Crédit Populaire d'Algérie) et les partenaires européens à hauteur de 40% (28,74% détenus par l'Agence Française de Développement et 11,26% par la Banque Européenne d'Investissement). La FINALEP, a pour mission principale la prise de participations dans le capital de PME.

2- CAS PARATIQUE : CAPITAL-DEVELOPPEMENT (SAFAX)[14]

Après avoir traité l'aspect théorique du C-I dans la partie précédente, nous exposons dans cette partie un cas réel de financement par Capital-

Investissement recueillit auprès de la FINALEP. Dans le cadre de cette étude, nous présenterons une analyse financière et non-financière du projet.

3. PRESENTATION GENERALE DU PROJET

3.1. Présentation globale de la société : il s'agit de la société située à Alger « ***SAFAX SPA*** », dont l'activité a débuté au 26/05/1991. ***SAFAX SPA*** est une société d'économie mixte algéro-française, qui fut agréée en 1990 par le conseil de la monnaie et du crédit, les premiers statuts ont été établis le 18/05/1991 pour un capital social d'Un Million DA (1.000.000 DA), dont l'objet social est : « Entreprise industrielle spécialisée dans la fabrication d'ensembles électroniques ». Depuis 1991, sa production est orientée vers la fabrication d'ensembles électroniques utilisés dans le domaine de la conversion d'énergie. Ces produits peuvent être classés en deux familles :

- Les chargeurs / onduleurs (produits finis)
- Les transformateurs (produits intégrales)

Le 27/02/1998, il y a eu modification ; le capital est passé de 1.000.000 DA à 5.000.000 DA par incorporation des résultats en instance d'affectation.

3.2. Situation stratégique générale de la société : la société répondant à des besoins spécifiques, et pour lesquels il y a une grosse demande. Elle s'opère donc sur un créneau porteur et se retrouve en situation de quasi-monopole sur le marché algérien. Il est à noter que la société est aussi agréée pour plusieurs grandes marques mondiales. Ceci se traduit par un portefeuille client important qui est composé de :

- Un certain nombre de grossistes revendeurs.
- Le ministère des Postes et télécommunications.
- Le Ministère de la Défense Nationale.
- SONATRACH.
- SONALGAZ.
- Un certain nombre d'opérateurs économiques privés.

La société possède de fortes barrières à l'entrée, qui résultent du savoir-faire dont elle dispose dans un domaine de haute technicité, ce qui rend ce marché relativement difficile à pénétrer. De plus la forte notoriété du dirigeant assure un plan de charge assez important.

3.3. Étude technico-économique du projet : le projet d'investissement de **SAFAX** concerne l'acquisition de nouveaux outils de production qui lui permettront de développer leur offre de produits existante. Les nouveaux produits sont les suivants :

a- **Armoires INTÉGRALES :** Caractéristiques dimensionnelles; Hauteurs : 24U, 36U, 42U, 47U ; Largeurs : 600 mm (800 mm sur demande) ; Profondeurs : 600, 800 et 1000 mm.

Structure auto porteuse grâce à un châssis rigide, configurable à la carte selon votre application, cette baie accepte les climatiseurs en porte, panneau, toit ; elle est conçue pour une gestion des entrées/sorties.

b- **Armoire de distribution série APG / APGM** : Cette armoire pied de grue est destinée aux chantiers importants avec, entre autres, l'installation de grue à tour. Cette fabrication se fera sur la base d'un accord de transfert de *know-how (savoir-faire)* avec un fabricant réputé. L'intégration locale sera de l'ordre de 50%. Cela constitue une bonne garantie de faisabilité technique.

4. Analyse financière de la société : pour établir la situation financière de la société cible, nous avons analysé les comptes sociaux des trois dernières années précédant le financement (N-2, N-1, N).

4.1. Le bilan financier de la société :

Tableau N° 03 : Le bilan financier de la société SAFAX

Actif	N-2	N-1	N	Passif	N-2	N-1	N
Immobilisations nettes	*5 876*	*15 845*	*16 895*	*Capitaux permanents*	*33 790*	*38 634*	*44 429*
Actif circulant	*31 582*	*19 538*	*45 376*	**Fonds propres**	**33 790**	**29 512**	**35 307**
Valeurs d'exploitation	**11 404**	**7 705**	**27 404**	Capital social	5 000	5000	5 000
Valeurs réalisables	**12 028**	**9 282**	**15 421**	Résultat de l'exercice	14 372	5 280	7 145
Divers	4 360	2 481	1 966	Autres	14 418	19 232	23 162
Créances clients	7 668	6 801	13 455	**DMLT**	-	**9 122**	**9 122**
Valeurs disponibles	**8 150**	**2 551**	**2 551**	*DCT*	*3 668*	*11 530*	*17 842*
Total actif	**37 458**	**35 383**	**62 271**	**Total Passif**	**37 458**	**50 164**	**62 271**

Source : Conception personnelle à partir des données de la FINALEP. Notes :

- Les immobilisations n'ont pas fait l'objet de réévaluation introduite par le dispositif du décret 93-250 et le décret 96 portant réévaluation des immobilisations.

- L'endettement est raisonnable malgré qu'on constate en N, une augmentation considérable de dettes, les dettes à Court Terme (DCT) sont principalement du crédit vis-à-vis de fournisseurs étrangers.

4.2. Compte de Résultat :

Pour démonter les ressources de l'exercice provenant de l'activité de l'entreprise cible, nous établirons le tableau de compte de résultat suivant :

Tableau N° 4 : Compte de résultat (SAFAX)

Désignation	N-2	N-1	N
Production vendue	59 649	47 286	37 060
Autres produits	3 130	2 478	18 740
Total produits	**62 779**	**49 764**	**55 800**
Mat & fournitures consommées	29 698	25 315	29 580
Services	2 976	3 651	3 287
Valeur ajoutée (VA)	**30 105**	**20 798**	**22 933**
Frais de personnel	13 652	14 573	13 470
Impôts et taxes	11	1	6
Frais financiers	947	379	819
Frais divers	17	120	128
Dotations aux amortissements et provisions	1 013	1 208	2 313
Résultats ordinaire	**14 465**	**4 517**	**6 197**
Autres	129	191	191
Résultats extraordinaire	(93)	762	949
Résultat brut de l'exercice	**14 501**	**5 470**	**7 337**
IBS	129	190	192
Résultats net de l'exercice	**14 372**	**5 280**	**7 145**

Source : Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

4.3. Les ratios de structure

Tableau N°5 : Les ratios de structure (SAFAX)

Ratios	N-2	N-1	N
Ratio d'indépendance financière (Capitaux propres/Total ressources)	33 790 / 37 458 = **90,21 %**	29 512 / 50 164 = **58,83 %**	35 307/ 62 271 = **56,69 %**
Ratio d'autonomie financière (Capitaux propres/Dettes financières)	33 790 / 3 668 = **9,21%**	29 512 / 20 652 = **1,43%**	35 307 / 26 964 = **1,31%**
Ratio d'immobilisation de l'actif (Immobilisations / Actif total)	5 876 / 37 458 = **15,69%**	15 845 / 35 383 = **44,78%**	16 895 / 62 271 = **27,13%**
Ratio de liquidité de l'actif (Actif circulant / Actif total)	31 582 / 37 458 = **84,31%**	19 538 / 35 383 = **55,21%**	45 376 / 62 271 = **72,86%**

Source : Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

- Le ratio d'indépendance financière quoi qu'en baisse demeure à un niveau élevé mais stabilisé a partir de N-2 près de 60%, se qui signifie que la société n'utilise pas excessivement ces capitaux propres et ne risque pas de forte charge liée à l'augmentation des taux d'intérêt. Parce que ce ratio est un bon indicateur de la capacité de l'entreprise à rembourser ses créanciers, la plupart des prêteurs y accordent une grande importance.

35 307/ 62 271= **56,69 %**

35 307 / 26 964= **1,31%**

16 895 / 62 271= **27,13%**

45 376 / 62 271= **72,86%**

- Le ratio d'autonomie financière quoi qu'en baisse à cause des crédits obtenus durant l'exercice N-1et N, reste à un niveau supérieur a 1 se qui est fortement recommandable car ça démontre que l'utilisation des ressources internes est supérieure a l'utilisation des financements externes.

- Le ratio d'immobilisation de l'actif met en évidence la sur-immobilisation ou la sous-immobilisation de l'actif. Variable selon les secteurs, il est relativement

faible dans l'entreprise cible tenant compte que c'est une société de production ce qui demande un renforcement des immobilisations liées à la production.

- Le Ratio de liquidité de l'actif montre est-ce que les actifs pouvant se transformer assez rapidement en argent ou pas, on remarque une forte rentabilité des actifs de SAFAX en N-2 et N mais en baisse passagère en N-1 mais assez rentable quand même.

Tableau N°6 : Décomposition de la rentabilité par poste

Ratios	N-2	N-1	N
Rentabilité nette des capitaux propres (bénéfice net/Capitaux propres)	14 372/33 790 = **0,425**	5 280/29 512 = **0,178**	7 145/35 307 = **0,202**
Taux de marge bénéficiaire (Bénéfice net/Chiffre d'affaire)	14 372 / 62 779 = **0,228**	5 280 / 49764 = **0,106**	7 145 / 55 800 = **0,128**
Vitesse de rotation des capitaux (Chiffre d'affaire/Total actif)	62 779 / 37 458 = **1,675**	49 764 / 50 164 = **0,992**	55 800 / 62 271 = **0,896**
Effet de levier (Total passif/Capitaux propres)	37 458 / 33 7900 = **1,108**	50 164 / 29 512 = **1,699**	62 271 / 35 307 = **1,763**

Source : Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

On constate que la rentabilité des fonds propres est le résultat de l'effet de levier mais aussi d'une vitesse de rotation élevée de l'actif. Le taux de marge bénéficiaire intervient moyennement dans la composition de cette rentabilité, l'amélioration de ce ratio est donc liée à des actions sur l'exploitation.

4.4. Les engagements

Le seul engagement en cours est un financement **AFD** (ex CFD)/**BAD** (Banque Africaine de Développement). De 9 122 KDA contracté en 08/N-1 remboursable en 07 ans dont 03 ans de différé au taux de 3,3 %[15].

7 145/35 307= **0,202**

7 145 / 55 800= **0,128**

55 800 / 62 271= **0,896**

62 271 / 35 307= **1,763** .

4.5. Le tableau de financement

Tableau N° 7 : Le tableau de financement de la société SAFAX (Unité : KDA).

Emplois	N-2 /N-1	N-1 / N	Ressources	N-2 /N-1	N-1 / N
Augmentation des immobilisations	9 969	1 050	Augmentation des fonds propres	(4 278)	5 795
Baisse des emprunts	-	-	Baisse des Impôts	-	-
			Augmentation des emprunts	9 122	-
Solde: Variation du Fonds de roulement FR				**(5 125)**	**4 745**
Augmentation des stocks	-	19 699	Diminution stocks	3 699	-
Augmentation client	-	6 654	Diminution clients	867	-
Augmentation autres actif à CT	-	-	Diminution autres actifs à court terme	1 879	515
Diminution Passif à cour terme	-	-	Augmentation fournisseurs & assimilés	-	6 312
Solde: Variation du Besoin en fonds de roulement BFR				**(6 445)**	**19 526**
Augmentation de l'encaisse	9 182	-	Augmentation des crédits trésorerie	7 862	-
Baisse des crédits trésorerie	-	-	Diminution de l'encaisse	-	14 781
Solde: Variation de la trésorerie TR				**1 320**	**(14 781)**

Source : Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

Variation du BFR : De N-1 à N, le BFR augmente d'une manière importante de fait principalement de la hausse du niveau des stocks ainsi qu'une augmentation des créances sur clients, malgré cela Le BFR sera couvert par l'apport de la FINALEP.

Variation de la trésorerie : La variation de la trésorerie est faiblement positive de N-2 à N-1. De N-1 à N, la variation est en baisse importante à cause de la diminution de l'encaissement du fait d'une faible augmentation du FR face à une augmentation importante du BFR.

5. ETUDE TECHNIQUE DU PROJET

Cette phase consiste en l'étude qui porte sur tous **les aspects non financiers du projet.**

5.1. L'analyse du marché : l'examen du marché concerne le projet de développement envisagé par la société SAFAX, c'est-à-dire la production de postes à souder et de climatiseurs[16].

a- **Les climatiseurs :** Les besoins du pays pour ce type de produits sont estimés à 100 000 unités /an tous modèles confondus. Comparativement à d'autre pays à climat chaud, l'Algérie est sous-équipée en matière de climatisation. Une fabrication locale soignée à des prix raisonnables et impliquant un service après vente efficace permettra un développement rapide de ce marché surtout que c'était le premier à se lancer dans un tel projet. Par ailleurs, les droits de douanes pour les climatiseurs importés pour la revente en l'état étaient de 45 % ; et de 5 % pour les composants (circuits frigorifique, échangeurs, groupes de ventilation et filtration). La capacité nominale envisagée est de 5 000 unités /an avec une montée en cadence progressive.

Tableau N° 8 : La capacité nominale de production envisagée des climatiseurs

Modèles	Prix Unitaire	An 1	An 2	An 3
S 15	80 KDA	300	600	1 000
S 18	85 KDA	300	600	1 000
S 24	90 KDA	150	300	500
S 30	95 KDA	150	300	500
WIN	36 KDA	200	450	700
WIN 164	40 KDA	200	500	800
WIN 244	45 KDA	100	250	500
Totaux	/	1 400	3 000	5 000

S: pour climatiseur Split System; WIN: pour climatiseur Window

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

b- **Les postes à souder :** Partout où des soudures de qualités sont exigées, l'emploi du poste à souder à courant continu est incontournable. C'est le cas dans les secteurs d'hydrocarbures (soudures de Pipelines), la réparation navale, la construction métallique…etc.

Ce type de poste est entièrement importé. D'après les statistiques douanières, le marché national absorbe environ 10 000 postes/an. La valeur unitaire moyenne d'un poste est de

10 000 $(USA) (cas d'un 400 A). La capacité nominale de production envisagée est de 300 unités/an avec une montée en cadence progressive comme suit :

Tableau N° 9 : La capacité nominale de production envisagée des postes à souder

Modèles	Prix Unitaire	An 1	An 2	An 3
A (250 A)	350 KDA	40	65	100
B (350 A)	480 KDA	40	65	100
C (450 A)	600 KDA	30	55	100
Totaux	/	110	185	300

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

5.2. Les avantages fiscaux

- la société a bénéficié d'avantages ANDI en date de 11/06/N-4 pour une durée de 4 ans (décision n° 916) ;

- exonération de l'IBS pour les années N-4, N-3, N-1 et N ;

- exonération de la TAP et du VF du 01/08/N-4 au 01/08/N+1 ;

- cotisation patronale réduite du 01/08/N-4 au 01/08/N+1.

- dans le cadre de l'investissement permis par le prêt CFD, la société a obtenu de nouveaux avantages ANDI (décision du 26/14/N-1) pour une durée de 03 ans

- exonération de l'IBS ;

- exonération de la TAP et du VF ;

- cotisation patronale réduite (environ 40 %).

Un dossier ANDI sera introduit pour l'obtention d'avantages fiscaux pour le nouveau projet.

Pour les besoins de l'étude, il sera supposé que ces avantages sont acquis pour une durée de 5 ans.

6. Etude financière du projet

6.1. Coût du projet : le coût du projet est constitué de l'existant net (déduction faite des engagements en cours), valorisé comptablement à fin N, auquel s'ajoute le coût du programme de développement. Les nouveaux investissements concernent :

- Le renforcement du potentiel mécanique par l'achat d'une machine à commande numérique type grignoteuse à découpage laser. Cette machine permettra d'améliorer la qualité de l'habillage des produits (tôlerie) ainsi que la productivité de l'atelier mécanique ; coût 500.000 USD ;

- Acquisition d'une chaîne complète de peinture époxy[17] /four utilisable pour les deux productions envisagées ; coût : 100.000 USD ;

- Acquisition d'une ligne d'assemblage complète permettant le montage des climatiseurs ; coût : 150.000 USD ;

- Le BFR est estimé à 4 mois de consommation de matières, créances clients TTC à 30 jours et paiement fournisseurs à 60 jours ;

- Fret et assurances, Droit de douane & taxes.

6.2. Tableau de financement des trois premières années

Tableau N° 10 : Tableau de financement des trois premières années (SAFAX) (Unité : KDA)

Rubriques	Existant	N+1	N+2	N+3	Total
1. Frais préliminaires	-	-	-	-	-
2. Terrain	-	-	-	-	-
3. Bâtiment et génie civil	3 522	-	-	-	3 522
4. Agencement et installation	-	-	-	-	-
5. Equipements de production	10 538	50 250	-	-	60 788
6. Matériel roulant	1 411	-	-	-	1 411
7. Fret & Assurance + Droits de douanes et taxes	-	5 025	-	-	5 025
8. Mobilier et matériel de bureau	1 424	-	-	-	1 424
9. Intérêts intercalaires	-	-	-	-	-
10. Stock outil	-	-	-	-	-
11. Besoin en fonds de roulement	18 414	10 050	-	-	28 464
12. Marge d'aléas + Divers	-	-	-	-	-
Total	35 309	65 325	-	-	100 634

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

6.3. Structure de financement

Tableau N° 11 : Structure de financement (SAFAX)

Partenaires	N	N+1	N+2	N+3	Total
Actionnaires Safax	35 309	-	-	-	35 309
FINALEP	-	15 075	-	-	15 075
Total fonds propres	35 309	15 075	-	-	50 384
Financements externes	-	50 250	-	-	50 250
Total	35 309	65 325	-	-	100 634

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

L'intervention de la FINALEP va représenter environ 30% des fonds propres.

6.4. Modalités d'intervention de la FINALEP

Tableau N° 12 : Modalités d'intervention de la FINALEP (SAFAX)

Rubriques	Situation nette au 31.12.N	Situation nette après entrée de la FINALEP	Situation nette après capitalisation des fonds propres
Capital social	5 000 000	7 124 000	46 436 976
Réserve légale	100 959	100 959	100 959
Prime d'émission		12 873 563	
Bénéfice à réinvestir (taxé au taux réduit)	3 767 376	3 767 376	3 767 376
Résultat en instance d'affectation	19 294 283	19 294 283	
Résultat de l'exercice N	7 145 130	7 145 130	
Total	**35 307 748**	**50 305 311**	**50 305 311**
Nombre d'actions	5 000 actions × 1 000 DA	7 124 Actions × 1 000 DA	Capital social
Situation nette/ Action	7 061 DA/ Action dont 1 000 DA de nominal et 6 061 DA autres fonds propres	1 061 DA/ Action	Safax (70,19 %) 32 594 114 DA FINALEP (29,81 %) 13 842 863 DA

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

6.5. Données prévisionnelles d'exploitation du projet accouplée à celle de l'exploitation actuelle

Tableau N° 13 : Données prévisionnelles d'exploitation du projet (SAFAX)

Rubriques	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	N+7	N+8	N+9	N+10
CA 1 (produit1)	56 000	80 000	90 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000
CA 2 (produit2)	-	148 150	301 650	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200
Mat & Four	29 580	132 890	230 490	343 120	343 120	343 120	343 120	343 120	343 120	343 120	343 120
Services	3 287	11 400	19 600	29 000	29 000	29 000	29 000	29 000	29 000	29 000	29 000
Valeur ajoutée	**23 133**	**83 860**	**141 560**	**208 080**	**208 080**	**208 080**	**208 080**	**208 080**	**208 080**	**208 080**	**208 080**
Frais personnel	13 470	32 176	40 022	45 786	45 786	45 786	45 786	45 786	45 786	45 786	45 786
Impôts et taxes	6	3 971	2 295	2 550	2 550	14 795	17 542	17 542	17 542	17 542	17 542
Frais financiers	-	3 015	5 126	3 928	2 722	1 516	306	-	-	-	-
Frais financiers	301	301	301	282	207	132	56	-	-	-	-
Frais divers	128	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500	2 500
Amortissements	2 313	7 182	7 182	7 182	7 182	7 182	6 900	6 904	6 900	6 900	6 900
Résultat brut	**7 216**	**35 016**	**84 435**	**146 134**	**147 340**	**136 301**	**135 046**	**135 348**	**135 352**	**135 352**	**135 352**
IBS	192	3 683	5 821	7 556	44 202	40 890	40 514	40 604	40 604	40 604	40 604
Résultat net	**7 024**	**31 333**	**78 614**	**138 578**	**103 138**	**95 411**	**94 532**	**94 743**	**94 746**	**94 746**	**94 746**
Amortissements	2 313	7 182	7 182	7 182	7 182	7 182	6 900	6 904	6 900	6 900	6 900
Cash-flow	**9 337**	**38 515**	**85 796**	**145 760**	**110 320**	**102 593**	**101432**	**101 647**	**101 646**	**101 646**	**101 646**

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

6.6. VAN et TRI

La VAN est calculée par déduction des CF générée (actualisées) du montant de l'investissement initial. Le tableau suivant nous donne une idée sur la VAN de la société selon différents taux d'actualisation utilisés.

Tableau N° 14 : VAN et TRI (SAFAX)

Investiss.(I) & CF Actualisé	20%	40%	50%	70%	76,5%
Investissement	-100 634	-100 634	-100 634	-100 634	-100 634
CF N+1	32 096	27 511	25 677	22 656	21 828
CF N+2	59 581	43 773	38 132	29 687	27 556
CF N+3	84 352	53 120	43 188	29 668	26 532
CF N+4	53 202	28 717	21 792	13 209	11 381
CF N+5	41 230	19 076	13 510	7 226	5 998
CF N+6	33 966	13 470	8 904	4 202	3 361
CF N+7	28 368	9 643	5 949	2 477	1 909
CF N+8	23 640	6 888	3 966	1 457	1 082
CF N+9	19 700	4 920	2 644	857	613
CF N+10	16 416	3 514	1 763	504	347
VAN	291 916	109 997	64 890	11 309	-27

S

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

Le TRI égale approximativement 76,5%.

6.7. Contribution marginale de l'ancienne et la nouvelle activité à la couverture des frais fixes

Tableau N° 15 : Contribution marginale de l'ancienne et la nouvelle activité à la couverture des frais fixes

Rubriques	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	N+7	N+8	N+9	N+10
CA 1	56 000	80 000	90 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000	100 000
CA 2	-	148 150	301 650	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200	480 200
CA total	56 000	228 150	391 650	580 200	580 200	580 200	580 200	580 200	580 200	580 200	580 200
Coûts directs production	46 343	180 437	292 407	420 456	420 456	432 701	435 448	435 448	435 448	435 448	435 448
Marge sur coûts directs production	9 675	47 713	99 243	159 744	159 744	147 499	144 752	144 752	144 752	144 752	144 752
Frais fixes	2 742	12 998	15 109	13 892	12 611	11 330	9 762	9 404	9 400	9 400	9 400
Marge prod/ Frais fixes	352%	367%	657%	1150%	1267%	1302%	1483%	1539%	1540%	1540%	1540%

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

On constate que la marge sur coûts directs de production est suffisamment confortable pour faire face aux frais fixes mais également pour absorber des augmentations de coûts ou pour réduire les prix de vente sous la pression de la concurrence nationale et étrangère.

6.8. Résultat disponible

Tableau N° 16 : Résultat disponible (SAFAX)

Rubriques	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	N+7	N+8	N+9	N+10
Amortissements	2 313	7 182	7 182	7 182	7 182	7 182	6 900	6 904	6 900	6 900	6 900
Réserve légale	101	1 567	3 371	-	-	-	-	-	-	-	-
Réserve légale cumulée	101	1 668	5 038	5 038	5 038	5 038	5 038	5 038	5 038	5 038	5 038
Remboursement Principal	-	5 025	10 050	12 331	12 331	12 331	7 306	-	-	-	-
Solde amortissements	2 212	590	(6239)	(5 149)	(5 149)	(5 149)	(406)	6 900	6 900	6 900	6 900
Résultat Net	7 024	31 333	78 614	138 578	103 138	95 411	94 532	94 743	94 746	94 746	94 746
Résul. exercice disponible	**9 236**	**31 923**	**72 375**	**133 430**	**97 990**	**90 262**	**94 127**	**101 643**	**101 646**	**101 646**	**101 646**

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP.

6.9. Résultat éventuellement distribué

Le taux de distribution est estimé à 50% à compter de N+1.

Tableau N° 17 : Résultat éventuellement distribué

Rubriques	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	N+7	N+8	N+9	N+10
Report résultat	-	-	25 461	68 673	132 605	138 590	137 719	139 215	140 272	140 801	141 066
Résultat d'exercice disponible	9 236	50 922	111 884	196 538	144 575	136 847	140 712	141 328	141 331	141 331	141 331
Rés. Distribué	9 236	25 461	68 673	132 605	138 590	137 719	139 215	140 272	140 801	141 066	141 199
Solde Rés. à reporter	-	25 461	68 673	132 605	138 590	137 719	139 215	140 272	140 801	141 066	141 199

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP**.**

6.10. Rentabilité anticipée par la FINALEP

La rentabilité actualisée de la participation de la FINALEP sera appréciée à travers l'ensemble des rémunérations escomptées (dividendes actualisés + Goodwill actualisé + Quotte part actualisée dans réserve légale + quotte part actualisée dans résultat reporté de N+10) soit :

6.10.1. Dividendes actualisés (i= 15%)

Il est judicieux d'estimer que l'intervention de la FINALEP n'ouvre pas droit aux dividendes en N+1 car si son entrée est décidée, elle se fera vers la fin du 3ème trimestre de la même année ou au 4ème trimestre de cette même année.

Tableau N°18 : Dividendes actualisés (SAFAX)

Rubriques	N	N+1	N+2	N+3	N+4	N+5	N+6	N+7	N+8	N+9	N+10
Résultat Distribué	9 236	15 961	44 168	88 799	93 394	91 828	92 977	93 860	94 303	94 525	94 635
Part FINALEP (29,92 %)	-	4 776	13 215	26 569	27 944	27 475	27 819	28 083	28 216	28 282	28 315
Dividendes FINALEP actualisés	-	-	9 991	17 482	15 984	13 655	12 018	10 559	9 227	8 032	6 994

Source: Conception personnelle à partir des données de la FINALEP**.**

Total des dividendes actualisés = **103 942 KDA**

6.10.2. Goodwill actualisé : le capital de l'affaire serait de 50.250 KDA. Si l'on considère des actions d'un nominale de 2.500 DA, le capital est alors composé de 20.100 actions dont 29,92 % représentent les actions de FINALEP soit 6.030 actions.

$$GW\ par\ action = \frac{RN + 8 + 2RN + 9 + 3RN + 10}{6 \times 20100} = \frac{94746 + 2 \times 94746 + 3 \times 94746}{6 \times 20100}$$

Le GW par action en DA courants est de ***5.057 DA***.

Le GW total en DA courant de la FINALEP est de ***30.493 KDA.***

Le GW par action actualisé à 15% l'an sur 10 ans est de ***1.250 DA.***

Le GW total de FINALEP actualisé à 15% l'an sur 10 ans est de ***7.537 KDA.***

Il serait raisonnable de considérer que la formule est incluse dans le pacte d'actionnaires qui engage les actionnaires à acquérir la participation de la FINALEP lors de sa sortie du capital de l'entreprise.

6.10.3. Quotte part actualisée dans réserve légale

Réserve légale cumulée × 29,92 % × $1{,}15^{-10}$ = 5.038 KDA × 29,92 % × $1{,}15^{-10}$ = ***372 KDA.***

6.10.4. Quotte part actualisée dans résultat reporté de N+10

[(R N+10 / 20.100 actions) × 6.030 actions] × $1{,}15^{-10}$ =

[(94.635 / 20 100 actions) × 6.030 actions] × $1{,}15^{-10}$ = ***6.994 KDA.***

La rentabilité actualisée de la participation de la FINALEP :

$$\frac{103942KDA + 7537KDA + 372KDA + 6994KDA}{15075KDA} = 788\%$$

Sans tenir compte de l'actualisation, l'entrée et la sortie de la FINALEP seraient:

- **Entrée** : Capital + Compte Courant actionnaires = ***15 075 KDA***

- **Sortie** (l'ensemble des encaissements étalés sur 10 ans) :

Capital + Compte Courant Actionnaires + dividendes + Goodwill + Quotte part dans réserve légale + Quotte part dans résultat reporté de N+10 =

15 075 KDA + 240 694 KDA + 30 949 KDA + 1 507 KDA + 28 315 KDA = **316 085 KDA**

6.10.5. Rentabilité annuelle moyenne

A titre de compressant, la rentabilité actuelle d'un placement en DAT de montant égale sur 10 ans au taux brut de 10% l'an donne un taux de **37%** l'an sur 10 ans, intérêts capitalisés.

7. DECISION DE PARTICIPATION DU PROJET

La projection de l'étude sur dix (10) ans (Long terme) est difficile à réaliser sans la prise en compte d'une grande marge d'erreur, malgré cela nous

recommandons au Comité Exécutif la prise en considération de cette affaire pour un scénario d'intervention de **15 millions DA**.

Le projet mérite d'être financé eu égard à ses caractéristiques :

- La forte rentabilité financière du projet ;
- La compétence et l'expérience du promoteur ;
- Une faisabilité technique et commerciale assurée ;
- Des performances économiques convenables ;
- Une intervention dans le capital sans droit d'entrée.

CONCLUSION

D'après de tous ce qu'on a vu dans cet article, on peut conclure que le métier du Capital Investissement consiste à prendre des participations majoritaires ou minoritaires dans le capital de petites et moyennes entreprises (PME) généralement non cotées. Cette prise de participation permet de financer leur démarrage, leur croissance, leur transmission, parfois leur redressement et leur survie.

Pour les prises de participation, la FINALEP applique la démarche traditionnelle d'analyse du *business plan*, mais la difficulté se trouve dans le manque de clarté et de visibilité des *business plan* présentés, qui est causée essentiellement par le manque de bureaux spécialisés dans l'élaboration et la confection de ce document, ajoutant à cela la pratique algérienne du domaine financier qui a donné une notion purement administrative à ce document, ce qui le prive de son utilité.

En ce qui concerne l'analyse, elle s'effectue en deux étapes : la première est qualitative, et consiste à apprécier l'aspect général du projet essentiellement l'analyse de l'environnement interne et externe de l'entreprise cible et la compétitivité de leur produit dans un marché bien définit, la deuxième, quantitative, pour calculer les revenus futurs et le potentiel financier du projet. Pour l'analyse des projets, la FINALEP se heurte à des difficultés concernant les méthodes d'évaluation, mais elle a su s'adapter en optant pour une technique d'évaluation propre au climat d'affaires algérien, une méthode qui a fait ses preuves et qui a été réutilisée par les autres institutions de Capital-Investissement en Algérie.

Après cette phase de diagnostic, le Capital- Investisseur pourra appliquer les différentes approches de valorisation de l'entreprise cible pour faire ressortir une valeur globale de cette dernière, et enfin une valeur de ses actions, ce qui lui servira de base de négociation avec le cédant, pour déterminer le prix d'achat des actions de la société.

Résultats et discussion des hypothèses :

La pratique du Capital-Investissement en Algérie est restée timide, mais au vu de la situation économique actuelle en Algérie, elle présente certains aspects propices au développement de ce mode de financement. En effet il y a des indices qui montrent que le Capital Investissement peut être lancé dans notre pays :

- L'évolution du rôle économique des PME algériennes.
- Les privatisations et les restructurations.
- Les contraintes et les limites du financement bancaire, car le besoin croissant de financement des PME algériennes couplé au déclin de leur financement disponible par des moyens alternatifs, représente une importante opportunité pour le financement par Capital-Investissement.
- A ces différents atouts, on peut rajouter la création d'organismes de garantie tels que la CGCI (Caisse de Garantie des Crédits d'Investissements) et le FGAR (Fonds de garantie des crédits aux petites et moyennes entreprises), et le programme 2010-2014 qui vise la promotion de 200.000 PME génératrices.

Et c'est ce qui nous amène à confirmer la première hypothèse, c'est-à-dire, le CI pourra être une source alternative pour le financement des PME en Algérie.

A travers la partie pratique au sein de la FINALEP et qui concerne la société SAFEX, nous pouvons affirmer la deuxième hypothèse, autrement dit, il y a une pratique du Capital-Investissement en Algérie.

Recommandations :

Parmi les recommandations que nous jugeons pertinentes, on peut citer :

- L'horizon de prévision doit être réduit afin de diminuer le risque de la FINALEP ;

- L'affectation des fonds propres pourrait être améliorée. Effectivement, la

FINALEP pourrait mettre en place des comptes courants d'actionnaires convertibles afin de maximiser son profit.

- La mise en évidence de la variation de BFR permettrait de corriger la marge brute d'autofinancement et donc, de déterminer le véritable flux de trésorerie de chaque exercice.

- Comme le chiffre d'affaires stagne à partir de l'année N+3, il serait pertinent de se pencher sur celui-ci afin de déterminer les causes de cette stagnation.

- La FINALEP peut crée une filiale spécialisé dans le consulting et l'élaboration du *Business Plan* vu le manque remarquable de ces institutions spécialisées, car elle peut rater de bons projets seulement parce que leur *Business Plan* est mal confectionné.

Bibliographie :

[1] - Cyril Demaria, Introduction au private equity, RB Edition 3ème Ed, 2010.

[2] - G. Mougenot, *Tout savoir sur le Capital-Risque*, 2ème édition, Ed Guliano, Paris, 2002p. 135.

[3] - http://www.guilhembertholet.com/blog/business-plan, consulté le 6/8/2017.

[4] - http://www.guilhembertholet.com/blog/business-plan/, consulté le 16/8/2017.

[5] - Mathieu Brémont, Le business plan du créateur d'entreprise, édition afnor, 2009, p17.

[6] - Jean-Marc Tariant, Pour reprendre une entreprise, édition d'organisation, 2000, p62.

[7] - http://www.trader-finance.fr, consulté le 12/7/2017.

[8] - **Benchmark :** c'est un très bon niveau de performances atteint par des acteurs dans un secteur et qui sert de référence aux acteurs moins performants.

[9] - Pascale Barneto, DSCG finance 2ème édition, édition dunod, 2009, p188

[10] - Pascale Barneto, DSCG finance 2ème édition, édition dunod, 2009, p188

[11] - Eric STEPHANY, La relation capital-risque/PME, Edition De Boeck, 2003, p140.

[12] - Pierre BATTINI, Capital-risque : mode d'emploi, Editions d'Organisation, 1998, p105.

[13] - Jean-Marc TARIANT, Guide pratique pour reprendre une entreprise, Editions d'Organisation, Deuxième tirage 2001, p 184,185.

[14] - Par respect du secret professionnel, nous avons décidé de désigner la société objet de notre étude SAFAX

[15] - La BADR rétrocède les fonds des banques de développement continental et les attribue aux banques commerciales algériennes, CPA dans ce cas, les crédits attribués dans le cadre du développement régional sont a des taux préférentiels (3-5%).

[16] - Etude de marché faite par les chargés du dossier de la F.I.N.A.L.E.P

[17] - Résine artificielle utilisée comme revêtement de surface ou comme adhésif.